شرح العقيدة الطحاوية

شُجاعِ الدِّينِ هبةِ اللهِ بنِ أحمدَ بنِ مُعلَّى التُّركُستانيِّ الحنفيِّ الماتريديِّ

(٦٧١ - ٧٣٣ هـ)



وأصحابه ثم تحقق وجود التفرق بعده صلى الله عليه وسلم
على ما أخبر نعوذ بالله من الخلاف والفرقة ثم قالوا نحن
برآء منهم وهم عندنا ضلال أردياء قال
القاضي أبو حفص وغيره إنما تبرؤوا منهم وسموهم ضلالا
وأردياء لخلافهم حجج الكتاب وأما قولهم والسنة المتواترة
في إجماع الأمة الهادية ولدخولهم تحت الوعيد الوارد وتحقق
نعت الفرق المذكورة في الخبر المتواتر فيهم بخلافهم للجماعة في
العقائد التي دانوا بها وقال رسول الله صلى الله
عليه وسلم لا تجتمع أمتي على ضلال وقال يد الله على الجماعة
فمن شذ شذ في النار نعوذ بالله من الخذلان والفرقة ونسأل
الله تعالى أن يتوفانا على لزوم السنة والجماعة بمنه وكرمه
تم شرح العقائد بحمد الله وعونه
وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا

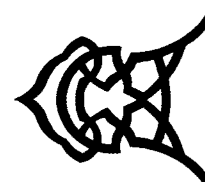
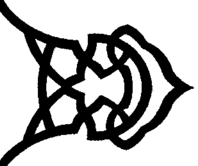
حققها وكتب حواشيها

جاد الله بسام صالح



ومُلحقٌ في بطلانِ قيامِ الحوادثِ بذاتِ اللهِ تعالى رسالةٌ مقارنةٌ بين رَأْيِ ابنِ تيميَّةَ ومتابعيه ورَأْيِ العقيدةِ الطَّحاويَّة

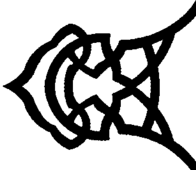

شرح
العقيدة الطحاوية

شرح العقيدة الطحاوية للتركستاني
حققها وكتب حواشيها جاد الله بسام صالح
الطبعة الأولى: 2014م



دار النور المبين للنشر والتوزيع
عمان _ الأردن تلفاكس :0096264615859
darannor@gmail.com
www.darannoor.com




شرح

العقيدة الطحاوية

لشجاع الدين هبة الله بن أحمد بن معلى التركستاني الحنفي الماتريدي

(٦٧١-٧٣٣هـ)

حققها وكتب حواشيها

جاد الله بسام صالح

ومُلحقٌ في بطلانِ قيامِ الحوادثِ بذاتِ الله تعالى ورسالةٌ مقارنةٌ بين رأي ابنِ تيمية

ومناهجه ورأي العقيدة الطحاوية

2014




بسم الله الرحمن الرحيم

قالَ الإمامُ تاجُ الدِّينِ السبكيُّ الأشعريُّ الشافعيُّ رحمه الله تعالى:

عقيدةُ الأشعريِّ هي ما تضمَّنته عقيدةُ أبي جَعْفَرٍ الطَّحاوِيِّ التي تلقّاها علماءُ المذاهبِ[1] بالقبولِ ورَضوها عقيدةً

معيد النعم ومبيد النقم: ص ٧٥

(١) يريد: الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة، إلا من شذَّ.

بِسم الله الرَّحمن الرَّحيم

مُـقدِّمةُ التَّحقيـقِ

الحمدُ لله ربِّ العالمين، ملء السماوات وملء الأرض، وملء ما شاء الله من شيءٍ بعدُ، هو أهل الثناءِ والمجدِ، وكلُّنا له عبد.

الحمدُ لله ربِّ العالمين، قيّـومِ السَّمواتِ السَّبْـعِ وما أَظْلَلْنَ، وخَلَق من الأرض مثلهنَّ لتعلموا أنَّ الله على كلِّ شيءٍ قديرٌ، وأنَّ الله قد أحاطَ بكلِّ شيءٍ علماً.

الحمدُ لله الذي أوجبَ على الخلقِ معرفتـه على الإجمالِ والتَّـفصيل، وصْفاً له بكلِّ جميلٍ، وتنزيهاً لقدسه عن كلِّ ما قد قيلَ.

هو الله تعالى ذو العزِّ والملكوتِ، لا زال الآنَ على ما عليه كانَ، لا تتغيَّـر ذاتُـه، ولا تتبدَّلُ صفاته، كلَّ يوم هو في شأنٍ، سبحانه، يحي ويميت، ويعزِّ ويذلُّ، وهو على كل شيءٍ قدير.

اللهمَّ صلِّ على سيِّد الخلق، سيِّدنا محمَّد، وعلى آله وصحبه وسلِّم، أفضلَ الصَّلاة والتَّسليم، بحقِّ قدره العظيم، كما يستحقُّ، لا كما نؤدِّي.

وبعد؛ فإنَّ العقيدةَ الطحاويَّـة المنسوبة إلىٰ الإمام أبي جعفر الطحاويِّ قد فاقت الوصف في تعليم ما يجب أنْ يكون عليه حالُ المؤمن من العلم، والعمل، والزّهد في الدّنيا، والطمع في الآخرة، وتعظيم الله تعالىٰ، وتوقير سيِّـدنا الرَّسول صلىٰ الله عليه وسلم، واحترامِ الصحابة الكرام رضوان الله عليهم، وتعليم ما يجب من أمور الدِّين والدُّنيا.

وتميَّـزت هذه العقيدة بقلَّة اللَّفظ، وسهولة الحفظ، وغزارة المعاني، وعِظَم المباني، وقَطْع خيوط الاشتباه بمحكم الكلام، وتميزت أيضاً بأنها رواية عن فقهاء الملَّة فيما يعتقدون ويقولون.

فهذه العقيدةُ وإن كانت من جملة المصنَّـفات، إلا أنها ليست كالمصنَّـفات، بل هي محرَّر علىٰ طريقة أهل السنَّـة، قال بها فيها فقهاءُ الملَّـة أبو حنيفةَ، وصاحباه، وأتباعهم إلىٰ أبي جعفر الطحاويِّ، ومن بعده، رحمهم الله تعالىٰ. وكذلك يقول فقهاءُ المذاهب الأربعة، كما ذكر ذلك الشيخ تاج الدِّين السبكيّ في كتابه: معيد النعم ومبيد النقم، في باب (العلماء) ووصفهم وما يجب عليهم.

ولأجل أهمِّـيَّتها وكثرةِ مميزاتها وتقدُّمها علىٰ غيرها؛ كَثُرَ شرّاحها، وصارتْ عنواناً علىٰ السُنَّـة، حتّىٰ إنَّ بعض المخالفين للسنَّـة يستترون بالانتساب إليها تارةً، وبنسبتها إلىٰ مذهبهم المخالف للسنَّـة تارةً، وذهبوا في ذلك الغيِّ كلَّ مذهبٍ، فتراهم يشرحونها مرَّةً، ويحقِّقونها ثانيةً، ويدرِّسونها ثالثةً، وينشرونها رابعةً، ويعلِّقون عليها خامسةً، حتّىٰ ضاقت بهم ألفاظُها ذرعاً، وفرَّت منهم معانيها أصلاً وفرعاً، وصار قالها لو قالت: اللَّهمَّ أعوذ

بجنابك الذي لا يضامُ أنْ أضامَ، وبذاتك المقدَّس أنْ أدنَّس، وصارتْ حالُها كحال الرَّحِمِ المتعلِّقةَ بالعرش تقول: اللَّهمَ صِلْ من وَصَلَني، واقطعْ من قَطَعَني. ولو عَلِمَ هؤلاءِ ما يجرُّون علينا وعلىٰ أنفسهم بفعلتهم ما فعلوا. ولله الأمر من قبلُ ومن بعدُ.

ولمّا كان الحالُ علىٰ ما وصفتُ، وَجَبَ أنْ تُوصلَ العقيدةُ الطحاويَّةُ بأصْلها السُنِّيِّ والفقهيِّ والمذهبيِّ المنتسب إلىٰ الأئمةِ الأربعة وأتباعِهم، حتّىٰ تنقطع عن الباطل بكلِّ صوره وأشكاله وأقلامه وتهويلاته.

وأخيراً، أسألُ الله تعالىٰ أنْ يكون نَشْرُ هذا الكتاب مُجْزِئاً عن واجبِ وَصْلِ رَحِم العلم والعلماء، وأنْ تكونَ الرِّسالةُ التي ألحقتُها بمتْنِ الكتاب متمِّمةً لذلك الغرض الجليل، وأنْ ينفعَ بكليهما، ويعفوَ عنّي، ويعلِّمَني.

الأحد ٢٧ جمادى الأولى ١٤٣٢ من هجرة سيد الأنام عليه الصلاة والسَّلام

١ أيار ٢٠١١ من ميلاد سيّدنا المسيح عليه السلام

في عمّان المباركة

يقول محقِّق الكتاب جاد الله الأشعريُّ الشافعيُّ

اللهمَّ عَفْوَكَ ورِضاكَ

ترجمة الشّارح

هبةُ الله التركستانيُّ الماتريديُّ (٦٧١ – ٧٣٣ هـ)

قال القرشيُّ في طبقات الحنفيَّـة (تحقيق عبدالفتاح الحلو، ترجمة رقم: ١٧٧٠، ج٣، ص٥٦٦-٥٦٧):

هبةُ الله بن أحمدَ بن معلّىٰ بن محمود، شجاع الدّين، التركستانيّ، كان فقيهاً، أصوليّـاً، نحويّـاً، حَسَنَ الأخلاق، دائمَ الاشتغال والكتابة، مع كبر سنِّـه، وغزارة علمه، يكرِّر علىٰ محفوظاته.

قرأتُ[١] عليه قطعةً من المنار في أصول الفقه، والمنار في أصول الدّين، كلّه لحافظ الدّين[٢].

ومات في أثناء ذلك، بالمدرسة الظاهرية[٣]، في ليلة عشر ذي القعدة، سنة ثلاث

---

(١) أي القرشيّ نفسه صاحب الطبقات.

(٢) حافظ الدين النسفيّ الحنفي صاحب المنار والتفسير المتوفىٰ سنة ٧١٠ هـ.

(٣) مدرسة بدمشق.

وثلاثين وسبعمائة.

وأعادَ وأفادَ، وهو والد صاحبنا الإمام بدر الدين[١].

ومولده سنة إحدىٰ وسبعين وستمائة، بمدينة طَراز، من إقليم تركستان.

ورد إلىٰ دمشق، وتفقَّه بها علىٰ أبي محمد عمر بن محمد الخبازيّ جلال الدين[٢].

وقرأ الجامع الكبير علىٰ التاج الأشقر.

له: تبصرة الأسرار في شرح المنار، وله: الغرر، وله: المثال، وله: الإرشاد، وشرح عقيدة الطحاويّ.

---

(١) قال القرشي في الطبقات: محمد بن هبة الله بن أحمد بن معلىٰ بن محمود التركستاني الملقب بدر الدين، يأتي والده شجاع الدين هبة الله، تفقه ودرس وأعاد وأفتىٰ وصنف، وتوفي ليلة الاثنين خامس رمضان المعظَّم، سنة تسع وستين وسبعمائة، ودفن من يومه نحو من الصوفية خارج باب النصر رحمه الله تعالىٰ. اهـ

(٢) جلال الدّين الخبازيّ الحنفيّ صاحب المغني في أصول الفقه، المتوفىٰ سنة ٦٩١ هـ.

ترجمةُ المصنّـف

أبو جعفر الطحاويّ (ت ٣٢١ هـ)

قال القرشي في طبقات الحنفيَّـة (تحقيق الحلو، ترجمة رقم: ٢٠٤، ج١، ص٢٧١-٢٧٧)[1]:

أحمد بن محمد بن سلامة بن سَلَمة بن عبد الملك بن سَلَمة بن سُليم بن سليمان بن جناب، كذا نسبه مَسْلَمة بن قاسم الأندلسي في صلة تاريخه، الأزديّ، الحجريّ، المصريّ، أبو جعفر الطحاويّ، الفقيه، الإمام، الحافظ.

تكرَّر ذكره في الهداية، والخلاصة.

الطَّحاوِيّ بفتح الطاء والحاء المهملتين وبعد الألف واو، نسبة إلى طحا، قرية بصعيد مصر ينسب إليها جماعة منهم أبو جعفر الطَّحاويّ (صاحب الترجمة)، صاحب كتاب شرح الآثار.

وكان إماماً فقيهاً من الحنفيين.

---

(١) تصرَّفنا في العبارة بشيءٍ من الاختصار والتحرير.

ولد سنة تسع وعشرين ومائتين. وروي، قال أبو سعيد بن يونس: قال لي الطحاويُّ: ولدت سنة تسع وثلاثين ومائتين.

ومات سنة إحدىٰ وعشرين وثلاثمائة.

صحب المزنيَّ وتفقه به، ثمَّ ترك مذهبه، وصار حنفيَّ المذهب، وكان ثقةً ثبتاً، كذا قاله السمعاني.

قلت: ويمين خاله المزني، وهو قوله: والله لا أفلحت، تقدم ذكرها في ترجمة أحمد ابن عبد المنعم.

تفقَّه بمصر علىٰ أبي جعفر أحمد بن أبي عمران موسىٰ بن عيسىٰ، وخرج إلىٰ الشام سنة ثمان وستين ومائتين، فلقي بها قاضي القضاة أبا خازم عبد الحميد بن جعفر، فتفقَّه عليه، وسمع منه، وسمع أيضاً من أبيه محمد بن سلامة، وكان تفقه أوّلاً علىٰ خاله المزنيّ، وروىٰ عنه مسند الشافعيّ رحمه الله، وتفقه عليه أبو بكر أحمد بن محمد بن منصور الدامغاني وغيره.

وكان كاتباً للقاضي بكار بن قتيبة، وسمع الحديث من خلق من المصريين والغرباء القادمين إلىٰ مصر، منهم سليمان بن شعيب الكيساني، وأبوه، وأبو موسىٰ يونس بن عبد الأعلىٰ الصدفي، شارك فيه مسلماً، وأكثر الرواية عنه.

وصنَّف الكتب، فمن ذلك:

أحكام القرآن، ومعاني الآثار، وهو أوَّل تصانيفه، وبيان مشكل الآثار، وهو آخر

تصانيفه، واختصرها ابن رشد المالكي، والمختصر في الفقه، وولع الناس بشرحه، وعليه عدة شروح، وشرح الجامع الكبير، وشرح الجامع الصغير، وله الشروط الكبير، والشروط الصغير، والشروط الأوسط، وله المحاضر والسجلات، والوصايا، والفرائض، وكتاب نقض كتاب المدلسين على الكرابيسي، وكتاب أصله كتب العزل، والمختصر الكبير، والمختصر الصغير، وله تاريخ كبير، وله مجلد في مناقب أبي حنيفة، وله في القرآن ألف ورقة، حكاه القاضي عياض في الإكمال، وله النوادر الفقهية في عشرة أجزاء، والنوادر والحكايات في نيف وعشرين جزءاً، وله حكم أراضي مكة، وقسم الفيء والغنائم، وله الرد على عيسى بن أبان في كتابه الذي سماه: خطأ الكتب، وله الرد على أبي عبيد فيما أخطأ فيه في كتاب النَّسَب، وله اختلاف الروايات، على مذهب الكوفيين[١].

قال أبو عمر بن عبد البرّ: كان الطحاويُّ كوفيَّ المذهب، وكان عالماً بجميع مذاهب الفقهاء.

---

(١) كتب الشيخ الكوثريُّ رحمه الله تعالى كلمةً مفيدةً عن مصنفات الطحاويِّ، وهي في مقالاته، وله أيضاً: الحاوي في ترجمة الطحاوي.

بيانُ السّنـة والجماعــة

(العقيدةُ الطحاويَّـة)

قال حاجي خليفة في كشف الظنون[١]:

عقائد الطحاويّ، وهو: الإمام أحمد بن جعفر الحنفيّ، المتوفى سنة ٣٢١ هـ، إحدى وعشرين وثلاثمائة، وسمّى كتابه هذا: (بيان السنة والجماعة)، وله شروح منها:

- شرْحُ شجاع الدّين، هبة الله بن أحمد بن معلى التركستاني، المتوفى سنة ٧٣٦هـ.
- شرحُ نجم الدين، بكبرس بن يلنقلج التركيّ، المتوفى سنة ٦٥٢هـ، في مجلد كبير، وسمّاه: (النور اللامع والبرهان الساطع).
- شرح محمود بن أحمد بن مسعود القونويّ الحنفيّ، المتوفى سنة ٧٧٠هـ، وهو شرحٌ بالقول، بسيطٌ، أوَّله: (حمداً لله المتوحِّد بكمال صمديَّـته المنفرد... الخ)، وسمّاه: (القلائد في شرح العقائد).

---

(١) تصرَّفنا في العبارة بشيءٍ من الاختصار والتَّحرير.

- شرح القاضي سراج الدِّين، عمر بن إسحاق الهنديّ الحنفيّ[1]، المتوفىٰ: سنة ٧٧٣هـ. انتهىٰ من كشف الظنون. وللعقائد شروح غيرها.

قلتُ:

وذكر حاجي خليفة شرحاً آخر، فقال: شرحَ صدر الدّين، عليّ بن محمَّد بن العزّ الأذرعيّ الدمشقيّ الحنفيّ[2]، المتوفّىٰ: سنة ٧٤٢ هـ. اهـ

وهذا الشرح هو الذي كان في وقتٍ ما عَلَماً علىٰ شرح الطحاويَّة بالغلبة[3]، بحيث إذا قيل: ذكره في شَرْح الطحاويَّة، لم يفهمْ إلا أنَّ الذي ذكر ذلك الشيء هو ابن أبي العزّ، في شرحه علىٰ الطحاويَّة.

وأمّا الآنَ وقتَ تحقيقِ هذا الكتاب، وبعده إنْ شاء الله تعالىٰ، فإنَّ الشَّرح المذكورَ لا ينصرف الذِّهن إليه عند الإطلاق، بلْ يُسألُ عند الإطلاق: شرح مَن؟

وإنّما أخرجتُ هذا الشَّرح من جملة كلام صاحب كشف الظنون لسببين اثنين:

- عدمُ تجانس هذا الشَّرح مع سائر الشُّروح المذكورة، وعدم التّجانس هو:

---

(١) طبع بتحقيق الشيخ حازم الكيلاني ود. محمد نصّار ، وقبلها طُبع منسوباً إلىٰ أكمل الدِّين البابرتي، وهي نسبة غلط.

(٢) ذكره الشيخ محمد زاهد الكوثري في المقالات، وناقش وصفه بالحنفيّ.

(٣) العلم بالغلبة، هو الذي يغلب فهمه عندما يُذكر، وليس المراد بالغلبة غلبةَ المال أو غلبةَ الإعلام، أو كثرة الطبع والترويج، أو غير ذلك، مما يغلِّب الباطلَ علىٰ الحقِّ، ابتلاءً للناس، وليعلم الله من ينصره.

عدم صحَّة حمل وصف واحد عليه وعلى الشروح المذكورة معاً، وأعني بالوصف هنا، قولَنا: شرحٌ على الطحاويَّـة، فلا يقال:

شرحُ ابن أبي العزِّ شرحٌ على الطحاويَّـة، بينما يقال ذلك في سائر الشروح المذكورة. فمثلاً:

يقال: شرحُ الغزنويِّ شرحٌ على الطحاويَّـة.

ويقال: شرحُ هبة الله التركستانيّ شرحٌ على الطحاويَّـة.

والله أعلم.

- ما يظهرُ من أنَّ حاجي خليفة لم يطَّلع على الشَّرح المذكور، ولم يعرف مضمونه، حتى إنَّ حاجي خليفة لم يذكر اسمَ ابن أبي العزّ صحيحاً، وجانبه الصواب في تعيين سنة وفاته، فإنَّ المترجمين يذكرون أنه توفي سنة ٧٩٢ هـ، فصار بذلك ناقلاً، والعهدةُ على من عَرَفَ أنْ يبلِّغَ، وأنا قد عرفتُ، وها أنا أبلِّغ[١].

---

(١) نرجو من الله تعالى وندعوه أنْ لا يكون هذا البلاغ مثيراً لغير النظر والبحث، للتوصُّل إلى معرفة أنَّ شرح ابن أبي العزِّ، هل ينفع أن يكون شرحاً على الطحاويَّـة أو لا ؟ ومن البيِّن في الكلام أعلاه أنَّ المسألة ليست في أنَّ أهل السنَّـة من هم؟ وأنَّ السُّنة ما هي؟ بل المسألة هي في أنَّ العقيدة الطحاويَّـة ما هي؟ وأنَّ شرْحها ما هو؟ ومن أسوأ ما يكون أنْ يتقوّى مذهبٌ ما بما يضعّفه. ولعل كلمة التّاج السبكيّ الآتيةَ تفيد جواباً على السؤال: ما هي العقيدة الطحاويَّـة؟ والله يهدي من يشاء.

ويطيب لي جدّاً أن أنقل كلمةً ممتازةً من علّامة العلماء بلا امتراء، المدافع عن عقائد أهل السنَّة الغرّاء، في تحديد العقيدة الطحاويَّة، قال الإمام التاج السبكيّ الشافعيّ الأشعريّ رحمه الله تعالى وأثابه:

وبالجملة؛ عقيدةُ الأشعريِّ هي ما تضمَّنته عقيدة أبي جعفرٍ الطحاويِّ.

(معيد النعم ومبيد النقم: ص٧٥)

وَصْفُ المخطوطِ الأصل
وتوثيقُ نسبة الكتاب إلى مؤلِّـفه

المخطوط الأصل هو من مكتبة جامعة برنستون، من موقعها على الإنترنت، يقع في ١٩٢صفحة، بعضُ أوَّلها وآخرها من جهة الأغلفة بياضٌ.

أمّا الورقة الأولى من المخطوط؛ ورقة العنوان، فعليها زخرفةٌ جميلةٌ جداً، تدلُّ على تعظيم الكتاب، والاعتناء به، كُتب فيها بزخرفة وردِيَّـة: (**شرح عقيدة الطحاوي**)، وتحت العنوان: (**تأليف الشيخ الإمام العالم العلامة شجاع الدين هبة الله بن أحمد بن معلَّا التركستانيّ الحنفيّ رحمة الله عليه**)، وتحته: (**ملك الفقير إلى الله تعالى إبراهيم بن بهادر الحنفي عامله الله بلطفه الخفي**)، وذكر فيها تملّكان آخران يظهر أنهما بعد التملّك الأول.

وأمّا الورقة الثانية؛ فهي بداية الشّرح، وفيها التسمية والصّلاة على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم، ونسبة القول إلى المؤلف شجاع الدين التركستانيّ.

وأمّا الورقة بعد الأخيرة من الشّرح؛ ففي رأسها: (**ولله الحمد والمنَّـة**)، وفيها مجموعة تملّكات، وتواريخُ مطالعات، وأحد التملكات مؤرخة بتاريخ ليلة الجمعة المباركة الرابع من شوال المبارك سنة خمسين وثمانمئة من هجرة خير الورى عليه الصلاة والسلام.

وإذن؛ تكون هذه النسخة مكتوبة قبل ٨٥٠ هـ، والله أعلم.

وأظنُّ بحسب التملّـكات أنها تنقلت بين الأيدي، مع غاية الاعتناء بها، والحفاظ عليها، وكلُّ التملكات هي لأحنافٍ، واحدٌ منهم دسوقيّ الطريقة.

ومن مواصفات الأصل المخطوط: أنه كُتب بخطٍّ واضحٍ جداً، وكبير الحجم نسبياً، وعدد كلمات السطر قليل، وعدد الأسطر في الصفحة قليل. وتتميز المخطوطة بأنها مضبوطة الحروف تماماً، ونادراً ما يقع فيها خطأ، فيها نقص في موضع واحد، أشرنا إليه أثناء التحقيق. وأيضاً هناك بعض الكلمات انحلَّ حبرها، فغمضت قراءتها.

ونسبة الكتاب إلى مؤلّفه صحيحة بحسب ما ذكر في الفهارس والأدلة والتراجم.

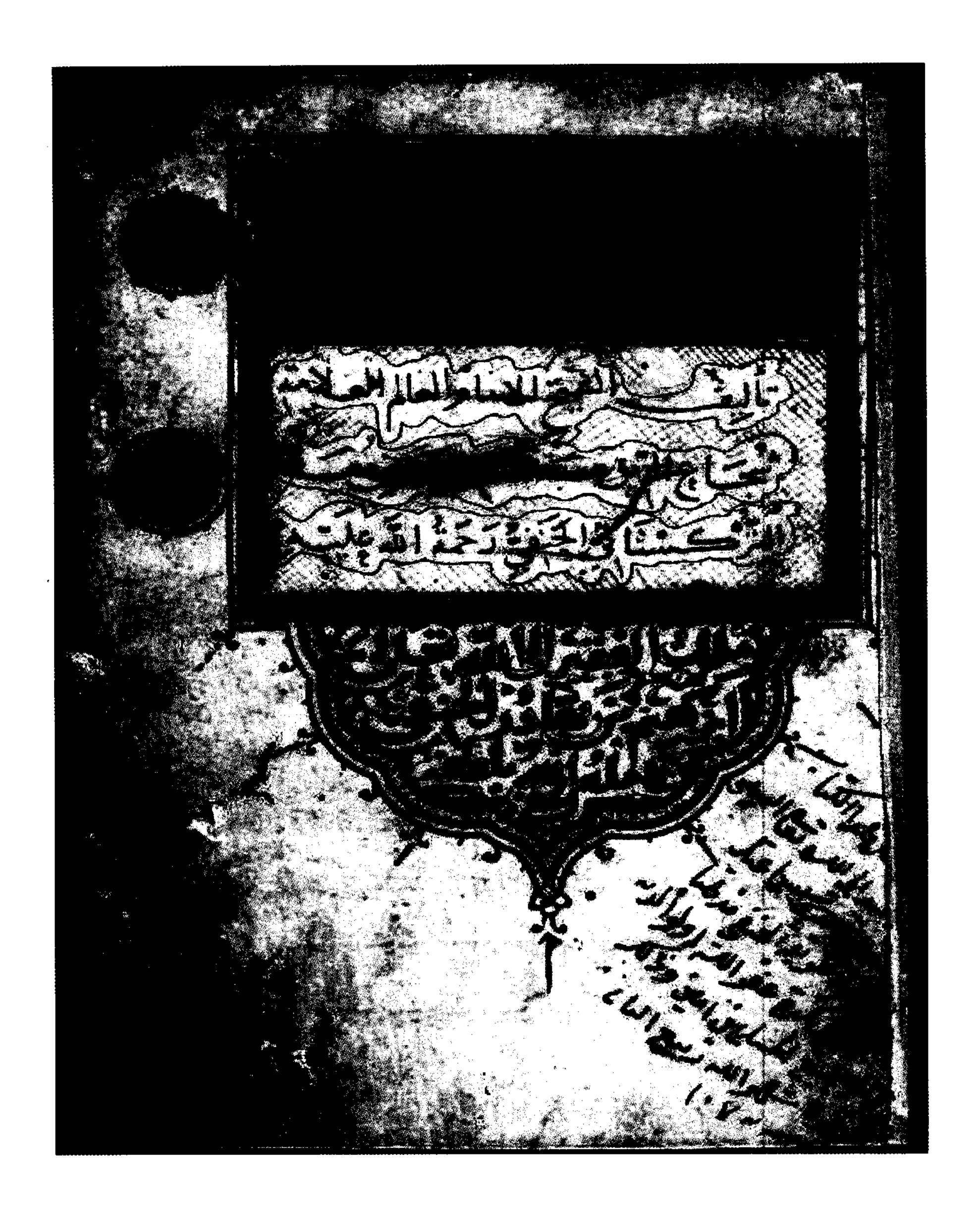
والله أعلم

العمل في التَّحقيق

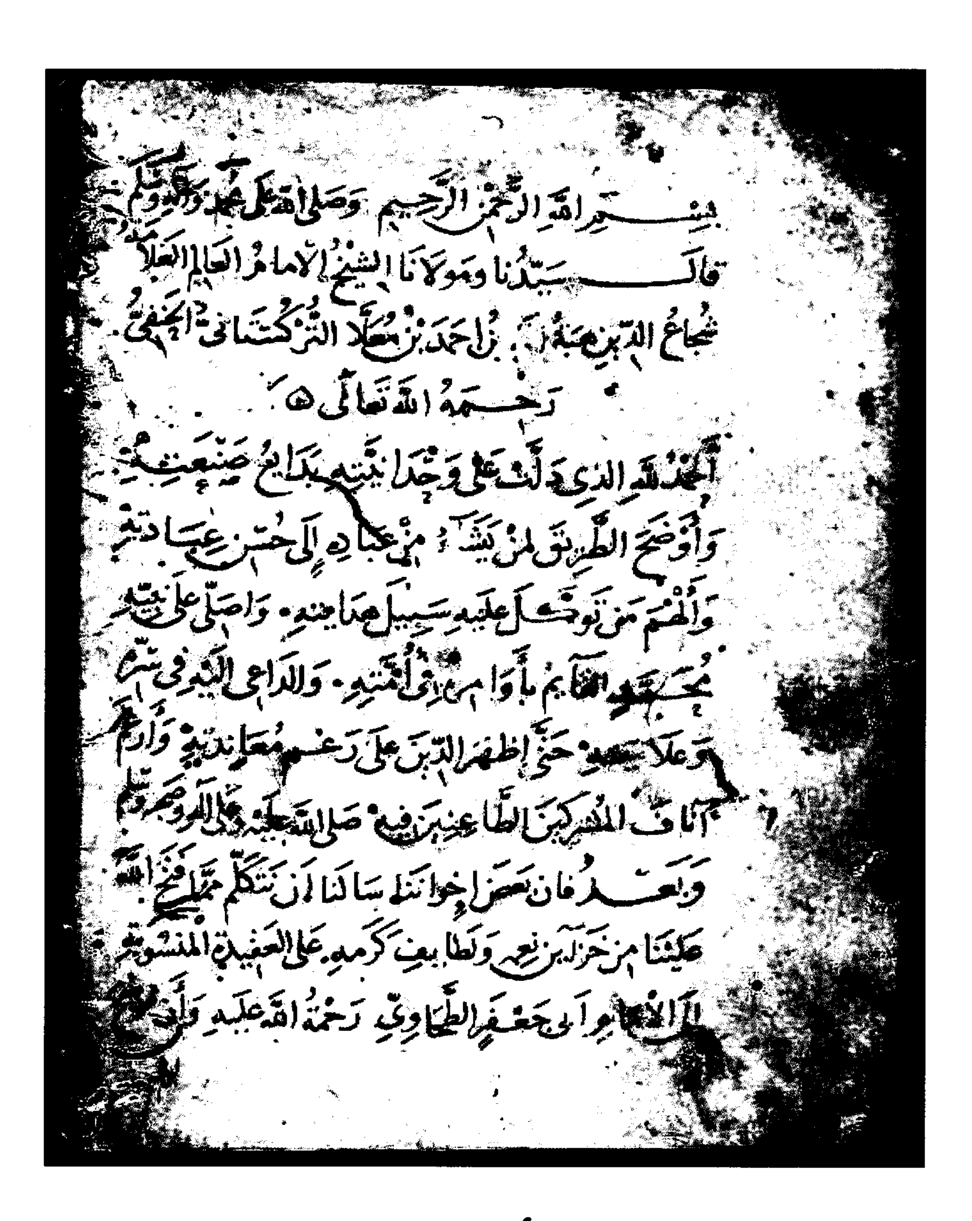
- التقديم للكتاب بتعريف الشّارح التركستانيّ، والمصنف الطحاويّ، والكتاب المشروح (الطحاوية)، وملاحظات حول التحقيق وطريقته.
- وضعنا متن العقيدة الطحاوية في مقدمة هذا الكتاب قبل شرح التركساني، واستعنا في تثبيته بأكثر من مصدر، منها نسخة مخطوطة وقفها كل من محمد عبد العظيم، ومحمد إمام عن روح والدهما الشيخ العلامة المدقق المفسر الشيخ إبراهيم السقا، سقاه الله تعالىٰ ماء الرحمة والرضوان، وهي نسخة جيدة.
- قراءة المخطوط ونسخه، ثم مقابلةُ المنسوخ علىٰ الأصل المخطوط للمراجعة.
- جعل المتن مقسَّماً علىٰ فقرات بحسب المعاني، وضبطه، خصوصاً حيث أمكن أنْ تُشكل قراءته.
- إثباتُ الآيات بالرَّسم العثماني، وعدم الاقتصار علىٰ جزء من الآية إنْ أمكن، فإنَّ المؤلِّف رحمه الله تعالىٰ يضع بعض الآية ولا يكملها، علىٰ اعتبار أنّها حاضرةٌ في الذِّهن. وكتابةُ سورة الآية ورقمها.
- التعليق علىٰ الأحاديث والآثار الشريفة والأخبار الواردة في متن الكتاب، ما أمكن. وقد اتَّبعت في ذلك طريقة مناسبة لمقامي في علم الرِّواية، وهي: أني أبحث عن الرِّواية بحرفها في الأصول الحديثيَّة، فإنْ وجدتها أثبتُّ موضعها، خصوصاً إذا كانت في الصَّحيحين أو أحدهما، وإنْ لم أجدها بحرفها -

والرِّواية بالمعنىٰ جائزةٌ عند الحفّاظ- أسوق من الكتب الأصول الرِّوايةَ القريبةَ منها من موضعها، فأكون بذلك قد عزوتُ الرِّواية إلىٰ مصدرها، أو عزوتُ المعنىٰ إلىٰ مصدره، وهذه الطريقة أحسن مما شاع في تحقيقات الكتب، إلا من أخذ الأمر بحقِّه، وهي أوسع للمحقِّق والمؤلِّف معاً، وأسلم لعرض المؤلِّف من أن أنسب إليه ما لا يراه في نفسه، كأنْ أدَّعيَ أنه يريد تخريج الحديث باللّفظ وأنه حرفه لقصد السّوء، أو أطعن فيه أنه لم يتثبت في نقل الحديث، فيصيرَ في حكم الكذّاب. وهذا الكلام والاختيار ليس هذراً فوق الحاجة، يتبيَّن ذلك من بعض مواضع التَّعليق. وما وراء ذلك فهو راجعٌ إلىٰ قواعد الصَّنعة.

- التعليق علىٰ بعض المواطن في الكتاب، كتصحيح لفظ يتعلّق بالتَّحقيق، أو ملاحظة علىٰ مسألة في الاعتقاد، أو انتقاد قد يتوجّه، وقد اعتنيتُ في بعض المواضع بالمقارنة بين المذاهب، وتقرير أنَّ الخلاف بين الأشاعرة والماتريديَّـة لا يضرّهما شيئاً، وإزالة ما يمكن أن يتوهَّم من التباس بين الحقِّ ومذاهب المخالفين لأهل السنة، وليس ذلك نافلةً يقوم بها المحقِّق، بل هو واجبٌ، من جملة واجبات التحقيق.
- تبويب الكتاب، وترجمة الأبواب. وهو شيءٌ مهم إنْ كنّا أحسنّا فيه، وجعلنا ذلك بين معقوفتين لئلا يختلط بمتن الكتاب.
- وضع فهرسٍ لموضوعات الكتاب.

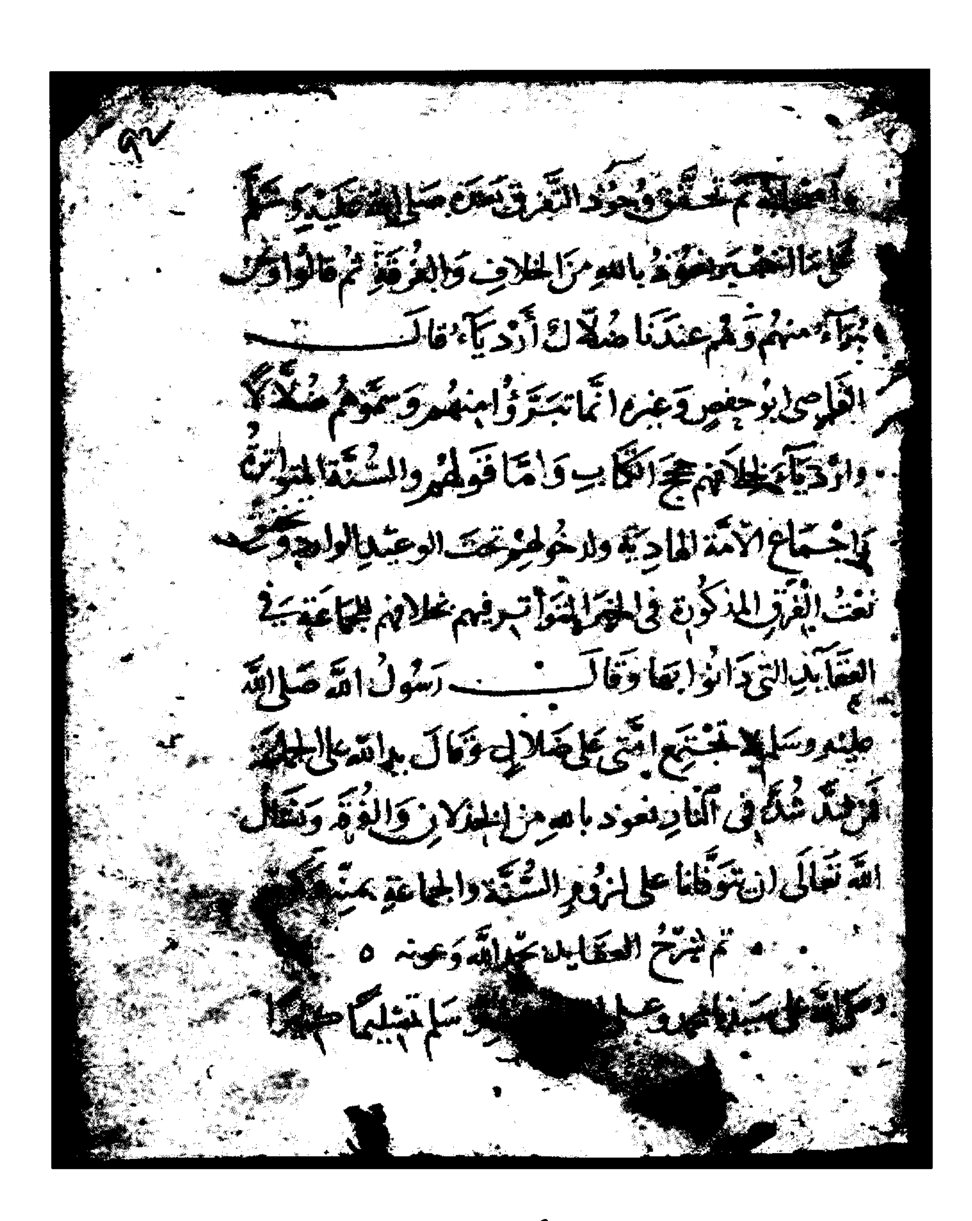


صفحة العنوان من المخطوط



بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على محمد وآله وسلم
قال سيدنا ومولانا الشيخ الإمام العالم العلامة
شجاع الدين هبة الله بن أحمد بن معلى التركستاني الحنفي
رحمه الله تعالى
الحمد لله الذي دلت على وحدانيته بدائع صنعته
وأوضح الطريق لمن يشاء من عباده إلى حسن عبادته
وألهم من توكل عليه سبيل هدايته. وأصلي على نبيه
محمد القائم بأوامره في أمته. والداعي إليه في سره
وعلانيته حتى أظهر الدين على رغم معانديه وأرغم
آناف المشركين الطاعنين فيه. صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم
وبعد فإن بعض إخواننا سألنا أن نتكلم بما فتح الله
علينا من خزائن نعمه ولطائف كرمه على العقيدة المنسوبة
إلى الإمام أبي جعفر الطحاوي رحمة الله عليه وأن

الصفحة الأولى من المخطوط



الصفحة الأخيرة من المخطوط



مَـتْـنُ العَقيـدَةِ الطَّحاوِيَّـةِ

المسمَّـاةِ «بيانُ السُّنَّـةِ والجماعَـةِ»

تصنيف

الإمام أبي جعفر الطحاويّ الحنفيّ (ت ٣٢١ هـ)

رَحمه الله تعالى وغَـفَـرَ له ولعلماءِ المسلمينَ أجمعينَ ونفعنا بعلومِهِمْ

اللهمَّ آمين

متن العقيدة الطحاوية

هذا ذكر بيان عقيدة أهل السنة والجماعة على مذهب فقهاء الملة أبي حنيفة النعمان بن ثابت الكوفي، وأبي يوسف يعقوب بن إبراهيم الأنصاري، وأبي عبد الله محمد بن الحسن الشيباني رضوان الله عليهم أجمعين، وما يعتقدونه من أصول الدين، ويدينون به لربِّ العالمين، نقول في توحيد الله تعالى معتقدين بتوفيق الله:

إِنَّ الله واحِدٌ لا شريكَ له.

ولا شَيْءَ يُعْجِزهُ.

ولا إِلهَ غَـيْرُهُ.

قَديمٌ بلا ابْـتِداءٍ.

دائِمٌ بلا انْتِهاءٍ.

لا يَفْنىٰ ولا يَبيدُ.

ولا يكونُ إلّا ما يُريدُ.

لا تَـبْلُغُه الأَوْهامُ.

ولا تُدْرِكُهُ الأَفهامُ.

ولا يُشْبِهُهُ الأَنامُ.

حَيٌّ لا يموتُ، قَيّومٌ لا ينامُ.

خالِقٌ بلا حاجَةٍ.

رازِقٌ بلا مُؤْنَـةٍ مُميتٌ بلا مَخافَـةٍ، باعِثٌ بلا مَشَقَّـةٍ.

ما زالَ بِصفاتِـهِ قَديماً قَـبْلَ خَلْقِـهِ.

لمْ يزدَدْ بِكَوْنِهِمْ شَيْئَـاً لمْ يَكُنْ قَـبْلَهُم من صِفَتِهِ.

وكما كانَ بصفاتِهِ أَزَلـيّاً كذلك لا يزالُ عليْها أَبَـدِيّـاً.

لَـيْسَ بَعْدَ خَلْقِ الخَـلْقِ استفادَ اسْمَ الخالِـقِ، ولا بِإِحْداثِ البَرِيَّـةِ اسْتفادَ اسْمَ الباري.

له مَعْنىٰ الرُّبوبِيَّـةِ ولا مَرْبوب.

ومَعْنىٰ الخالِـقِ ولا مَـخْلوق.

وكما أَنَّـهُ محيي المَوْتىٰ بَعْدَ ما أَحْيا؛ اسْتَحَقَّ هذا الاسْمَ قَـبْـلَ إِحْيائِهِمْ، كذلك اسْتحَقَّ اسْمَ الخالِـقِ قبل إِنْشائِهِمْ، ذلِكَ بأنه علىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَديرٌ، وكُلُّ شَيْءٍ إليه فَقيرٌ، وكُلُّ أَمْرٍ عليه يَسيرٌ.

لا يَـحْتاجُ إلىٰ شَيْءٍ.

(ليس كَمِثْله شَيْءٌ وَهُو السَّميعُ البصيرُ).

خَلَقَ الخَلْقَ بِعلْمِهِ، وقَدَّرَ لهمْ أَقْداراً، وَضَرَبَ لهمْ آجالاً، ولمْ يَـخْفَ عَليهِ شَيْءٌ قبل أَنْ يخلُـقَهُم، وَعَلِمَ ما هُمْ عامِلونَ قبل أَنْ يخلُقَهُمْ.

أَمَرَهُمْ بطاعَـتِـهِ، ونهاهُمْ عن مَعْصِيَـتِـهِ، وكُلُّ شَيْءٍ يجري بتقْديره ومَشيئَـتِه، ومَشيئَـتُه تَنْـفُذُ، لا مَشيئَـةَ للعِبادِ إلّا ما شاءَ لَـهُمْ، فما شاءَ كانَ وما لمْ يَشَأْ لمْ يَـكُنْ.

يهدي من يشاءُ، ويَعْصِمُ ويعافي فَضْلاً، ويُضِلُّ مَنْ يشاءُ، ويَـخْذُلُ ويبتلي عَدْلاً،

وكُلُّهُمْ يَـتَـقلَّبونَ في مَشيئَـتِه، بَيْـنَ فَضْلِهِ وعَدْلِهِ.

وهو مُـتعالٍ عن الأَضدادِ والأَندادِ، لا رادَّ لِقَضائِـهِ، ولا مُعَقِّبَ لحكْمِهِ، ولا غالِبَ لأَمْرِهِ، آمَـنَّا بذلِكَ كُـلِّـهِ، وَأَيقَـنَّا أَنَّ كُلًّا مِنْ عِنْدِهِ.

وإِنَّ مُـحَمَّداً عَبْدُه المصْطَفىٰ، ونَبِيُّـهُ المجْتَبىٰ وَرَسولُهُ المرْتَضىٰ، وَإِنهُ خاتِمُ الأَنبياءِ، وإِمامُ الأَتقياءِ، وَسَيِّـدُ المرْسَلينَ، وَحَبيبُ رَبِّ العالمينَ.

وَكُلُّ دَعْوىٰ النُّبوَّةِ بَعْدَهُ فَغيٌّ وَهوىٰ، وهُو المبعوثُ إلىٰ عامَّـةِ الجنِّ وكافَّـةِ الوَرىٰ، بالحقِّ والهدىٰ، وبالنُّورِ والضِّياءِ.

وإِنَّ القرآنَ كلامُ الله.

منه بدأ، بلا كَيفيَّـةٍ؛ قَوْلاً، وأَنزَلَهُ علىٰ رَسولِـهِ وَحْياً، وَصَدَّقَهُ المؤمنونَ علىٰ ذلِكَ حَقّـاً، وأَيقنوا أَنه كلامُ الله تعالىٰ بالحقيقَـةِ، لَـيْسَ بِمَخْلوقٍ كَـكلامِ البَـرِيَّـةِ، فَمَنْ سَمِعَـهُ

فَزَعَمَ أنه كلامُ البَـشَرِ فقدْ كَفَرَ، وَقَدْ ذَمَّـهُ الله وعابَـهُ وَأَوْعَدَهُ بِسَقَـر، حيثُ قالَ تعالىٰ: (سَأُصْلِيهِ سَقَرَ)، فلمّا أَوْعَدَ الله بِسَقَر لمن قال: (إِنْ هذا إلا قَـوْلُ البَشَر)؛ عَلِمْنا وَأَيقنَّـا أنهُ قَـوْلُ خالِـقِ البَشَرِ، ولا يُشْبِهُهُ قَوْلُ البَـشَرِ، وَمَنْ وَصَفَ اللهَ بِمعنىً مِنْ معاني البَشَرِ فَقَدْ كَفَرَ، فَمَنْ أَبصَرَ هذا اعْتَبر، وعنْ مِثْلِ قَـوْلِ الكُفَّارِ انْـزَجَرَ، وَعَلِمَ أنه بِصفاتِه ليس كَالبَشَرِ، والرُّؤْيَـةُ حَـقٌّ لأَهْلِ الـجَنَّـةِ، بِغَـيْـرِ إحاطَـةٍ ولا كَيـفِيَّـةٍ، كما نَطَـقَ بِهِ كتابُ رَبِّـنا: (وجوهٌ يَوْمَـئِـذٍ ناضِرَةٌ. إلىٰ رَبِّها ناظِـرَةٌ)، وتفسيرُهُ علىٰ ما أَرادَهُ الله تعالىٰ وَعَلِمَهُ، وكُلُّ ما جاءَ في ذلك مِنَ الحديثِ الصَّحيحِ عَنِ الرَّسولِ صلىٰ الله عليه وَسَلَّمَ فَهُو كما قالَ، وَمَعْناهُ علىٰ ما أَرادَ، لا نَدْخُلُ في ذلِكَ مُـتَـأَوِّلينَ بآرائِنا، ولا مُـتوهِّمينَ بأَهْوائِنا، فإنه ما سَلِمَ في دينه إلا مَنْ سلَّم لله عَزَّ وجَلَّ ولِرسولِهِ صلّىٰ الله عليه وَسَلَّمَ، وَرَدَّ عِلْمَ ما اشْتبهَ عليه إلىٰ عالِـمِهِ.

ولا تثبتُ قَدَمُ الإِسْلامِ إلا علىٰ ظَـهْرِ التَّسْليمِ والاسْتِسْلامِ، فَمَنْ رامَ عِلْمَ ما حُظِرَ عنه عِلْمُه، ولمْ يَقْنعْ بالتَّسليمِ فَـهْمُهُ، حَجَبَـهُ مَرامُه عن خالِصِ التَّـوْحيـدِ، وصافي المَعْرِفَـةِ، وصحيحِ الإيمانِ، فَيَـتَذَبْذَبُ بين الكُـفرِ والإيمانِ، والتَّصديقِ والتَّـكْذيبِ، والإِقْرارِ والإِنكارِ، مُوَسْوِساً تائِهاً شاكّـاً، لا مُؤْمِناً مُصَدِّقاً، ولا جاحِداً مُـكَذِّباً.

ولا يَصِحُّ الإيمانُ بالرؤية لأهل دار السلام لمن اعتبرها منهم بوهْمٍ، أو تأوَّلها بفهْمٍ، إِذْ كان تأويلُ الرّؤية وتأويلُ كُلِّ معنىً يضاف إلىٰ الربوبيَّـةِ بِتَـرْكِ التأويلِ ولزوم التَّسْليمِ، وعليه دِيْنُ المسلمينَ.

وَمَنْ لمْ يتوقَّ النفيَ والتشبيهَ، زَلَّ ولمْ يُصِبِ التنزيهَ، فإنَّ ربَّنا جلَّ وعلا موصوفٌ

بصفاتِ الوَحْدانِيَّـةِ، مَـنْعوتٌ بنعوتِ الفردانيَّـةِ، ليس في معناه أَحَدٌ من البَـرِيَّـةِ.

وتعالىٰ الله عن الحدودِ والغاياتِ، والأركانِ والأعضاءِ والأدواتِ، لا تحويهِ الجهاتُ السِّتُّ كسائرِ المبتدعاتِ.

والمعراجُ حَقٌّ، وقد أُسري بالنبي صلىٰ الله عليه وسلم بشخصه في اليقظة إلىٰ السماء، ثم إلىٰ حيث شاءَ الله من العلا، وأكرمه الله بما شاءَ، وأوحىٰ إليه ما أوحىٰ، (ما كذب الفؤاد ما رأىٰ)، فصلّىٰ الله عليه وسلَّم في الآخرةِ والأولىٰ.

والحَـوْضُ الذي أكرمه الله تعالىٰ به غِياثاً لأمَّـته حَقٌّ.

والشفاعة التي ادّخرها لهم حَـقٌّ، كما روي في الأخبارِ.

والميثاقُ الذي أخذه الله تعالىٰ من آدم وذريته حقٌّ.

وَقَدْ عَلِمَ الله تعالىٰ فيما لمْ يزلْ عددَ مَنْ يدخلُ الجنَّـةَ، وعددَ من يدخلُ النارَ جُملةً واحدةً، فلا يزادُ في ذلكَ العددِ ولا ينقصُ منه.

وكذلك أفعالهم فيما علم منهم أن يفعلوه، وكل ميسَّرٌ لما خُلِقَ له، والأعمالُ بالخواتيمِ، والسَّعيدُ من سَعِدَ بقضاءِ الله، والشَّقِيُّ مَنْ شَقِيَ بقضاءِ الله.

وَأَصْلُ القَدَرِ سِـرُّ الله تعالىٰ في خلقه، لمْ يَطَّلِعْ علىٰ ذلك ملك مقرَّب ولا نبيٌّ مُرْسَلٌ، والتَّعمُّـقُ والنَّـظرُ في ذلك ذريعةُ الخُذْلان، وَسُلَّمُ الحِرْمان، ودَرَجةُ الطُّـغْيان، فالحذرَ كلَّ الحذرِ من ذلِكَ نظراً وفكراً وَوَسْوَسَةً، فإنَّ الله تعالىٰ طوىٰ عِلْمَ القَدَرِ عن

أنامِـهِ، ونهاهم عن مَرامِه، كما قال تعالى في كتابه: (لا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلون)، فَمَنْ سَأَل: لِمَ فعلَ؟ فقدْ رَدَّ حُكْمَ الكتابِ، ومَنْ رَدَّ حُكمَ الكتابِ كانَ من الكافرينَ.

فهذا جُمْلَةُ ما يحتاجُ إليه مَنْ هو مُنَـوَّر قلبه مِنْ أولياءِ الله تعالى، وهي درجةُ الرَّاسخين في العِلْمِ، لأنَّ العِلْمَ علمان؛ علم في الخلق موجود، وعلم في الخلق مفقود، فإنكار العلم الموجود كفر، وادِّعاء العلم المفقود كفر، ولا يثبتُ الإيمانُ إلا بقبول العلم الموجود وترك طلب العلم المفقود.

ونؤمن باللوح والقلم، وبجميع ما فيه قد رقم، فلو اجتمع الخلق كلهم على شيء لم يكتبه الله تعالى فيه ليجعلوه كائناً لم يقدروا عليه، جَفَّ القلم بما هو كائن إلى يوم القيامة، وما أخطأَ العَبْدَ لمْ يكنْ ليصيبه، وما أصابه لمْ يكنْ لِيُخْطِئَـهُ.

وعلى العبدِ أَنْ يَعْلَمَ أَنَّ الله قد سَبَـقَ في عِلْمِهِ كُلَّ كائِنٍ من خلقه، فقدَّر ذلك تَـقْديراً مُـحْكَماً مُبْرَمَاً، ليس فيه ناقِضٌ ولا مُعَقِّب، ولا مُزِيل ولا مُغيِّـر ولا محوِّل، ولا ناقص ولا زائد من خلقه في سماواته وأرضه، وذلك من عقد الإيمان وأصول المعرفة والاعتراف بتوحيد الله تعالى وبربوبيته، كما قالَ تعالى في كتابه: (وخلق كل شَيْءٍ فقدَّره تقديراً) [الفرقان:٢]، وقالَ تعالى: (وكان أَمْـرُ الله قَدَراً مقْدوراً) [الأحزاب:٣٨].

فويلٌ لمن صارَ لله تعالى في القَدَرِ خصيماً، وأحضر للنظر فيه قلباً سقيماً، لقد الْـتَمَسَ بِوَهْمِـهِ في فَحْصِ الغَـيْبِ سِرَّاً كتيماً، وعادَ بِما قالَ فيه أَفَّاكاً أثيماً.

والعرشُ والكرسيُّ حَقٌ، وهو مستغنٍ عن العرش وما دونه، محيطٌ بكل شيء

وفوقه، وَقَدْ أعجز عن الإحاطة خلقه.

ونقولُ: إِنَّ الله اتَّخذ إبراهيمَ خليلاً، وكلَّم موسىٰ تكليماً، إيماناً وتصديقاً وتسليماً.

ونؤمن بالنبيين والكتب المنزلة علىٰ المرسلين، ونشهد أنهم كانوا علىٰ الحقِّ المبين.

ونسمِّي أهل قبلتنا مسلمين مؤمنين، ما داموا بما جاء به النبيّ عليه الصلاة والسَّلام معترفين، وله بكل ما قال وأخبر مصدقين غير مكذبين.

ولا نخوض في الله، ولا نماري في دين الله تعالىٰ، ولا نجادل في القرآن، ونعلم أنه كلام ربِّ العالمين، نزل به الرّوح الأمين، فعلَّمه سَيِّـدَ المرسلينَ محمَّداً صلىٰ الله عليه وعلىٰ آله وصحبه أجمعين.

وكلام الله تعالىٰ لا يساويه شَيّءٌ من كلام المخلوقين.

ولا نقول بخلق القرآن، ولا نخالف جماعة المسلمين.

ولا نكفر أحداً من أهل القبلة بذنب ما لم يستحله.

ولا نقول: لا يضرُّ مع الإسلام ذنب لمن عمله.

ونرجو للمحسنين من المؤمنين، ولا نأمن عليهم، ولا نشهد لهم بالجنة، ونستغفر لمسيئهم، ونخاف عليهم، ولا نقنطهم.

والأمن والإياس ينقلان عن الملة، وسبيل الحق بينهما لأهل القبلة.

ولا يخرج العبد من الإيمان إلا بجحود ما أدخله فيه.

والإيمان هو الإقرار باللسان والتصديق بالجنان.

وإنَّ جميع ما أنزل الله في القرآن، وجميع ما صح عن النبي صلىٰ الله عليه وسلم من الشرع والبيان كله حقّ.

والإيمانُ واحد، وأهله في أَصْلِهِ سواءٌ، والتفاضل بينهم بالتقوىٰ ومخالفة الهوىٰ.

والمؤمنون كلهم أولياء الرحمن، وأكرمهم وأطوعهم وأتبعهم للقرآن.

والإيمان هو الإيمان بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله، واليوم الآخر، والبعث بعد الموت، والقدر خيره وشره حلوه ومره من الله تعالىٰ.

ونحن مؤمنون بذلك كله، ولا نفرق بين أحد من رسله، ونصدقهم كلهم علىٰ ما جاءوا به.

وأهل الكبائر من أمة محمد صلىٰ الله عليه وسلم في النار لا يخلدون إذا ماتوا وهم موحدون، وإن لم يكونوا تائبين، بعد أن لقوا الله عارفين مؤمنين، وهم في مشيئة الله وحكمه، إن شاء غفر لهم وعفا عنهم بفضله، كما قال الله تعالىٰ في كتابه العزيز: (إن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء)، وإن شاء عذبهم بقدر جنايتهم بعدله، ثم يخرجهم منها برحمته وشفاعة الشافعين من أهل طاعته، ثم يبعثه إلىٰ جنته، وذلك بأن الله مولىٰ أهل معرفته، ولم يجعلهم في الدارين كأهل نكرته، الذين خابوا من هدايته، ولم ينالوا من ولايته.

اللهم يا وليَّ الإسلام وأهله مَسِّكنا بالإسلام حتىٰ نلقاكَ به.

ونرىٰ الصلاة خلف كل برّ وفاجر من أهل القبلة، ونصلي علىٰ من مات منهم، ولا ننزل أحداً منهم جنة ولا ناراً، ولا نشهد عليهم بكفر ولا شرك ولا نفاق ما لم يظهر منهم من ذلك شيء، ونذر سرائرهم إلىٰ الله تعالىٰ.

ولا نرىٰ السَّيْـفَ علىٰ أحدٍ من أمة محمد صلىٰ الله عليه وسلم إلا من وجب عليه السَّيفُ.

ولا نرىٰ الخروج علىٰ أئمتنا وولاة أمورنا، وإنْ جاروا، ولا ندعو علىٰ أحدٍ منهم، ولا ننزع يداً من طاعتهم، ونرىٰ طاعتهم من طاعة الله تعالىٰ فريضةً ما لمْ يأمروا بمعصية، وندعو لهم بالصلاح والنجاح والمعافاة.

ونتبع السنة والجماعة، ونجتنب الشذوذ والخلاف والفرقة، ونحب أهل العدل والأمانة، ونبغض أهل الجور والخيانة.

ونقول: الله أعلمُ، فيما اشتبه علينا علمه.

ونرىٰ المسْحَ علىٰ الخفين في السفر والحضر، كما جاء في الأثر.

والحجُّ والجهاد فرضان ماضيان مع أولي الأمر من أئمة المسلمين برِّهم وفاجرِهم لا يبطلهما شيء ولا ينقضهما.

ونؤمن بالكرام الكاتبين، وأَنَّ الله قد جعلهم علينا حافظين.

ونؤمن بملك الموت الموكل بقبض أرواح العالمين.

وبعذاب القبر لمن كان له أهلاً، وبسؤال منكر ونكير للميت في قبره عن ربه ودينه ونبيه، على ما جاءت به الأخبار عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن الصحابة رضي الله عنهم أجمعين.

والقبر روضة من رياض الجنة، أو حفرة من حفر النار.

ونؤمن بالبعث وبجزاء الأعمال يوم القيامة، والعرض والحساب وقراءة الكتاب والثواب والعقاب والصراط.

والميزان يوزن به أعمال المؤمنين من الخير والشرِّ والطاعة والمعصية.

والجنة والنار مخلوقتان لا يفنيان ولا يبيدان.

وإن الله خلق الجنة والنار، وخلق لهما أهلاً، فمن شاء إلى الجنة أدخله فضلاً منه، ومن شاء منهم إلى النار أدخله عدلاً منه.

وكلٌّ يعمل لما قد فُرِغَ منه، وصائرٌ إلى ما خُلِقَ له.

والخير والشرّ مقدَّران على العبادِ.

والاسْتِطاعَةُ التي يجبُ بها الفعل من نحو التوفيق الذي لا يجوز أنْ يوصف المخلوق به، فهي مع الفعل.

وأما الاستطاعة من جهة الصِّحّةِ والوسْع والتمكن وسلامة الآلات، فهي قبل

الفعل، وبها يتعلق الخطاب، وهو كما قال الله تعالىٰ: (لا يكلف الله نفسا إلا وسعها).

وأفعال العباد خلق لله، وكسب من العباد.

ولم يكلفهم الله تعالىٰ إلا ما يطيقون، ولا يطيقون إلا ما كلفهم، وهو تفسير (لا حول ولا قوة إلا بالله).

نقول: لا حيلة لأحد ولا حركة ولا تحول لأحد عن معصية الله إلا بمعونة الله، ولا قوة لأحد علىٰ إقامة طاعة الله والثبات عليها إلا بتوفيق الله.

وكل شيء يجري بمشيئة الله تعالىٰ وعلمه وقضائه وقدره، غلبت مشيئته المشيئات كلها، وغلب قضاؤه الحيل كلها، يفعل ما يشاء وهو غير ظالم أبداً، تقدَّسَ عن كل سوء وحَيْنٍ، وتنزه عن كل عيب وشين، (لا يسأل عما يفعل وهم يسألون).

وفي دعاء الأحياء وصدقاتهم منفعة للأموات.

والله تعالىٰ يستجيب الدعوات، ويقضي الحاجات، ويملك كل شيء ولا يملكه شيء، ولا غنىٰ عن الله تعالىٰ طرفة عين، ومن استغنىٰ عن الله طرفة عين فقد كفر، وصار من أهل الحَـيْنِ.

والله يغضب ويرضى، لا كأحد من الورىٰ.

ونحبُّ أصحاب رسول الله صلىٰ الله عليه وسلم، ولا نفرِّط في حبِّ أحد منهم، ولا نتبرأ من أحد منهم، ونبغض من يبغضهم، وبغير الخير يذكرهم، وبغضهم كفر ونفاق

وطغيان.

ونثبت الخلافة بعد رسول الله صلىٰ الله عليه وسلم أولاً لأبي بكر الصديق رضي الله عنه تفضيلاً له وتقديماً علىٰ جميع الأمة، ثم لعمر بن الخطاب رضي الله عنه، ثم لعثمان بن عفان رضي الله عنه، ثم لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه، وهم الخلفاء الراشدون والأئمة المهديون.

وإنَّ العشرة الذين سماهم رسول الله صلىٰ الله عليه وسلم وبشرهم بالجنة نشهد لهم بالجنة علىٰ ما شهد لهم رسول الله صلىٰ الله عليه وسلم، وقوله الحقّ، وهم: أبو بكر، وعمر، وعثمان، وعلي، وطلحة، والزبير، وسعد، وسعيد، وعبد الرحمن بن عوف، وأبو عبيدة بن الجراح وهو أمين هذه الأمة، رضي الله عنهم أجمعين.

ومَنْ أَحْسَنَ القولَ في أصحاب رسول الله صلىٰ الله عليه وسلم وأزواجه الطاهرات من كل دنس، وذرياته المقدسين من كل رجس، فقد برئ من النفاق.

وعلماء السلف من الصالحين، ومن بعدهم من التابعين من أهل الخبر والأثر، وأهل الفقه والنظر، لا يُذْكَرُونَ إلا بالجميل، ومن ذكرهم بسوء فهو علىٰ غير السبيل.

ولا نفضِّلُ أحداً من الأولياء علىٰ أحد من الأنبياء عليهم السلام، ونقول: نبيٌّ واحد أفضل من جميع الأولياء.

ونؤمن بما جاء من كراماتهم، وصحَّ عن الثقات من رواياتهم.

ونؤمن بأشراطِ السَّاعة من خروج الدَّجالِ، ونزول عيسىٰ ابنِ مريمَ عليه السلام

من السماء، ونؤمن بطلوع الشمس من مغربها، وخروج دابة الأرض من موضعها.

ولا نصدِّق كاهناً ولا عرّافاً، ولا من يدّعي شيئاً يخالف الكتاب والسنة وإجماعَ الأمة.

ونرىٰ الجماعةَ حقاً وصواباً، والفُرقة زَيْغَاً وعذاباً.

ودين الله في الأرض والسماء واحد، وهو دين الإسلام، قال الله تعالىٰ: (إنَّ الدين عند الله الإسلام)، وقال تعالىٰ: (وَرَضيتُ لَكُم الإِسْلامَ ديناً)، وهو بين الغلو والتقصير، وبين التشبيه والتعطيل، وبين الجبر والقدر، وبين الأَمن واليأْسِ، فهذا ديننا واعتقادنا ظاهراً وباطناً، ونحن برآءُ إلىٰ الله من كل من خالف الذي ذكرناه وبيّناه.

ونسأل الله تعالىٰ أن يثبينا علىٰ الإيمان، ويختم لنا به، ويعصمنا من الأهواء المختلفة، والآراء المتفرقة، والمذاهب الرديَّةِ مثل المشبهة والمعتزلة والجهمية والجبرية والقدرية وغيرهم من الذين خالفوا السنة والجماعة، وحالفوا الضَّلالة، ونحن منهم برآءُ، وهم عندنا ضلّال وأردياء.

وبالله العصمة والتوفيق.

شَرْحُ العقيدةِ الطَّحاويَّــة

شُجاعُ الدِّينِ هِبَــةُ اللهِ بنُ أحمدَ بنُ معلّى التُّركستانيُّ الحنفيُّ الماتريديُّ

(٦٧١ - ٧٣٣ هـ)

حقَّـقَـها وكَـتَبَ حواشيَـها

جاد الله بسّام

بِسم الله الرَّحمن الرَّحيم

وصلَّى الله على محمَّد وآله وسلَّم

قال سيّدنا ومولانا الشيخُ الإمامُ العالمُ العلامةُ شجاعُ الدِّينِ هِبةُ الله بن أحمدَ بن مُعلّىٰ التركستانيُّ الحنفيُّ رحمه الله تعالىٰ:

[مقدِّمة الشّارح]

الحمدُ لله الذي دلّت علىٰ وحدانيَّـته بدائعُ صنعته، وأوضح الطريقَ لمن يشاء من عباده إلىٰ حُسْن عبادته، وألْـهَمَ من توكّل عليه سبيلَ هدايته، وأُصلِّي علىٰ نبيِّـه محمّد القائم بأوامره من أمّته، والداعي إليه في سرِّه وعلانيته؛ حتّىٰ أظهرَ الدِّين علىٰ رَغْم معانديه، وأرغم آنافَ المشركين الطاعنين فيه، صلّىٰ الله عليه وعلىٰ آله وصحبه وسلَّم، وبعدُ:

فإنَّ بعض إخواننا سألنا أنْ نتكلَّم مما فتح الله علينا من خزائن نعمه ولطائف كرمه علىٰ العقيدة المنسوبة إلىٰ الإمام أبي جعفر الطحاويِّ رحمة الله عليه، وأنْ نوضح لهم ما خَفِي من أسرارها اللطيفة، ونبيّـن علىٰ قَدْر الوُسْع ما أُجْمِل من معانيها الشريفة، فأجبتهم إلىٰ ذلك، مستعيناً بالله ومتوكِّلاً عليه، ومفوِّضَ جميعِ الأمور إليه؛ فأقول وبالله التوفيق:

[معنى السنة والجماعة]

قال رضي الله عنه: (هذا ذكرُ بيانِ اعتقادِ أهل السُّنَّةِ والجماعة).

فإنّما قال ذلك لقوله تعالىٰ لنبيه صلَّىٰ الله عليه وسلَّم: ﴿ قُلْ هَٰذِهِۦ سَبِيلِيٓ أَدْعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِۚ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا۠ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِيۖ وَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴾ [يوسف:١٠٨].

فالسُّنَّةُ عبارةٌ عن الطَّريقِ والملَّةِ التي أَمَرَ الله تعالىٰ رسولَه بالكَوْن عليها، وعلىٰ حقيقتها قامت الحُجَجُ الواضحاتُ، وذلك معنىٰ قوله: علىٰ بصيرة؛ أيّ علىٰ علمٍ وبيانٍ وحجةٍ قاطعةٍ، وقوله: ومن اتّبعني، أيضاً علىٰ حُجَّةٍ وبرهانٍ.

وأمّا قولُه: والجماعة، فهم الذين اتّبعوه علىٰ مِلَّته، ودانوا بها، ودعوا سائرَ الأُمَمِ إليها، حتّىٰ صارَ إجماعُهم حُجَّةً من حُجَج الله تعالىٰ موجبةً للعلم قطعاً.

وأمّا قولُ **فقهاءِ الملَّة رحمهم الله: (نقولُ في توحيدِ الله تعالى معتقدينَ بتوفيقِ الله تعالى).**

فإنّما قالوا: بتوفيقِ الله، لأنَّ الوصولَ إلىٰ توحيدِ الله يكونُ بتوفيق الله وهدايته، وهو مذهبُ أهل السُّنَّة والجماعة، علىٰ ما قال الله تعالىٰ: ﴿ وَٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا ﴾ [العنكبوت: ٦٩]، أيّ: إلىٰ توفيقنا وهدايتنا.

وأمّا قولهم: معتقدين، فإنّما قالوا ذلك نفياً للنِّفاق، وتحقيقاً للإيمان، إذ الإيمانُ هو التَّصديقُ والاعتقادُ، وذلك يكونُ بالقلبِ، قال الله تعالىٰ فيمن أقرَّ باللِّسانِ دون القلب:

﴿قَالُوٓاْ ءَامَنَّا بِأَفۡوَٰهِهِمۡ وَلَمۡ تُؤۡمِن قُلُوبُهُمۡ﴾ [المائدة: ٤١].

وأمَّا قولهم: (نقولُ في توحيد الله تعالى).

فإنَّما بدأَ بالتوحيد، لأنه أوَّل خطاب يجب على المكلَّفين، وإليه دَعَتِ الأنبياءُ والرُّسلُ، وبه نزلت الكتب السَّماوية.

أمّا دعوة الرُّسل، فإنَّ الأنبياءَ والرُّسلَ الذين قامت على أيديهم المعجزاتُ الخارجةُ عن وُسْع الخلائق، كصيرورةِ النّار برداً وسلاماً على إبراهيم، وانقلابِ العصا ثعباناً تسعى وتتلقَّف على يد موسى، وتسخيرِ الرّيح والجنِّ والشياطين والطَّير لسليمانَ، وخروجِ النّاقة من الصَّخْر لصالح، وإحياءِ الموتى لعيسى، وانشقاقِ القمر، ونبعِ الماء من بين الأصابع، وكلامِ الشّاةِ المشويَّة، وشهادةِ الضبِّ والذّئب، وتسبيحِ الحصا في الكفِّ لمحمّد صلَّى الله عليه وعليهم أجمعين، فهؤلاء وغيرهم من الأنبياء كلُّهم دعوا إلى توحيد الله تعالى، قال الله تعالى: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِيٓ إِلَيۡهِ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعۡبُدُونِ﴾ [الأنبياء: ٢٥]، وقال تعالى: ﴿يُنَزِّلُ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةَ بِٱلرُّوحِ مِنۡ أَمۡرِهِۦ عَلَىٰ مَن يَشَآءُ مِنۡ عِبَادِهِۦٓ أَنۡ أَنذِرُوٓاْ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱتَّقُونِ﴾ [النحل: ٢]، قال المفسِّرون: الرُّوح؛ الرِّسالة والنُّبوَّة والكتب المنزلة، سُمّي هذه الأشياء رُوحاً لأنه يحصل بها حياةُ الدِّين، فقال تعالى: ﴿وَلَقَدۡ أَرۡسَلۡنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوۡمِهِۦ فَقَالَ يَٰقَوۡمِ ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنۡ إِلَٰهٍ غَيۡرُهُۥٓۚ أَفَلَا تَتَّقُونَ﴾ [المؤمنون: ٢٣]، قال المفسِّرون: معناه أيْ وحّدوا الله، لأنّ العبادة لا تصحُّ إلا بالتَّوحيد.

وأمّا دعوة الكتب السَّماوية؛ فإنّ الله عزَّ وجل أرسَلَ إلى خلقه رسلاً، وأنزل عليهم

صحفاً، كالتَّوراة والإنجيل والزَّبور وصُحُفِ إبراهيمَ، وأنزل الفرقان على محمَّد صلى الله عليه وسلم، وكلُّها تدعو إلى توحيد ربِّ العالمين وعبادته.

وقد افتتحَ الله تعالى كتابَه الذي أعجزَ الإنس والجنَّ على الإتيان بمثل سورةٍ منه بالتّوحيد، فقال: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَـٰلَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢]، أخبر أنه ربُّ العالمين.

[معنى الربّ]

قال إمامُ الهدىٰ أبو منصور[1]: في معنىٰ الربِّ ثلاثةُ أوجه:

- الإله.
- والمالك.
- والمربي لكلِّ شيء على ما يليق بذلك.

---

(١) محمد بن محمد بن محمود أبو منصور الماتريديُّ (ت: ٣٣٣ هـ): كان من كبار العلماء، تخرَّج بأبي نصر العياضيِّ، كان يقال له: إمامُ الهدىٰ.

له: كتاب التوحيد، وكتاب المقالات، وكتاب رد أوائل الأدلة للكعبيّ، وكتاب بيان وهم المعتزلة، وكتاب تأويلات القرآن، وهو كتابٌ لا يوازيه فيه كتابٌ، بل لا يدانيه شيءٌ من تصانيف من سبقه في ذلك الفنِّ، وله كتب شتّى. مات سنة ثلاث وثلاثين وثلاثمائة، بعد وفاة أبي الحسن الأشعريِّ بقليل، وقبره بسمرقند، كذا وجدته بخطِّ شيخنا أبي الحسن عليّ الحنفيّ، ورأيت بخطِّ شيخنا قطب الدين عبد الكريم سنة ثلاث وثلاثين وثلاثمائة. طبقات الحنفية للقرشي تحقيق البحّاثة محمد عبد الفتاح الحلو (ترجمة رقم ١٥٣٢، ج٣: ص ٣٦٠-٣٦١).

[معنى العالَـم]

والعالَـم اسمٌ لجميع المكوَّنات[١].

وأثبتَ لنفسه الوحدانيَّـة في كونه ربَّ العالمين.

[أنواعُ الشِّرْك كلُّها منفيَّـةٌ[٢]]

وأمّا قولهم: (لا شريكَ له)، فقد أرادوا بذلك نفيَ أنواع الشِّرْك التي هي كُفر، وهي: الشِّرْك في الذَّات، ثمَّ الشِّرْك في تسمية الألوهيَّـة واستحقاق العبادة، ثمَّ الشِّرْك في الوصف، وهذه الأنواع منفيةٌ عن الله تعالىٰ.

فالشِّركُ في الذات فعلُ المجوس، فإنهم أثبتوا للعالِم صانعين؛ أحدُهما خالقُ الخير، والآخرُ خالقُ الشَّـرِّ.

وأمّا الشِّرْكُ في الألوهيَّـةِ واستحقاقِ العبادة؛ فهو صنيع مشْركي العرب، فإنّهم

---

(١) أي ما سوىٰ الله تعالىٰ، وهو اصطلاح المتكلِّمين، عندما يقرِّرون حدوث العالَم والدَّليل عليه.

(٢) تنويعُ الشِّرك إلىٰ ما ذكر الشّارح، يشبه تنويع الشِّرك الذي ذكره المتكلِّمون، وهو إثباتُ الكمِّ المتَّصل أو المنفصل في الذّات والصّفات، أو إثباتُ الكمِّ المنفصل في الأفعال.

وأيّاً ما كانَ؛ فإنَّ تنويعَ الشّيءِ وتقسيمَه مجرَّد اعتبار عقليٍّ بواسطة ملاحظة جهاتٍ ما في المنوَّع والمقسَّم. وبعبارة أخرىٰ، فإنَّ هذا التنويعَ والتقسيمَ هو وصفنا نحن للأشياء، لا صفتها في الحقيقة. وأمّا في حقيقة الأمر؛ فإنَّ الله تعالىٰ واحدٌ، جلَّ شأنه أنْ يُـنالَ بقسمةٍ، وتنـزَّه وصفُه عن تعدُّد.

أشركوا مع الله تعالىٰ ما عبدوا من الأصنام في استحقاق العبادة وتسمية الألوهيَّة، مع إقرارهم بالتوحيد في الذَّات والتَّخليق[1]، علىٰ ما أخبرَ الله تعالىٰ عنهم: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾ [لقمان: ٢٥].

وأمّا النوعُ الثالث، وهو الإشراكُ في الصورة والجسم وسائر صفات المحدثين؛ فهو كقول اليهود في الباري تعالىٰ إنه علىٰ مثال صورة البشر واستقراره علىٰ العرش، وتابعهم علىٰ ذلك المشبِّهةُ والجعديَّةُ والمجسِّمةُ والكرَّاميَّةُ؛ حتّىٰ وصفوه بالأعضاءِ والجوارح.

وأمّا الأدلَّة السَّمعية علىٰ نفي الشَّريك فكثيرةٌ، منها: ﴿هُوَ ٱللَّهُ ٱلَّذِى لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْمَلِكُ ٱلْقُدُّوسُ ٱلسَّلَٰمُ ٱلْمُؤْمِنُ ٱلْمُهَيْمِنُ ٱلْعَزِيزُ ٱلْجَبَّارُ ٱلْمُتَكَبِّرُ ۚ سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ

---

(١) قال الشّارح: إنَّ مشركي العرب عبدوا غيرَ الله تعالىٰ، وسمَّوا هذا الغير إلهاً، مع إقرارهم بأنَّ الله تعالىٰ واحدٌ في ذاته، خالقُ كلِّ شيءٍ، وقال: علىٰ ما أخبر الله عنهم، وذكر الآية.

قلتُ: جوابُ مشركي العرب عن السؤال هو إظهارٌ لكفرهم بالله تعالىٰ ونكرانهم له، لا إقرارٌ منهم بوحدانية الله وخالقيَّته، وأمّا أنَّ الله تعالىٰ أخبرَ عنهم أنهم يقولون جواباً علىٰ السؤال: الله، فنعم. وأمّا أنه أخبر أنهم موحِّدون مقرِّون بالخالقية له سبحانه، مع إشراكهم في العبادة، فلا، ودون ذلك قوله تعالىٰ: ﴿أَلَا لِلَّهِ ٱلدِّينُ ٱلْخَالِصُ ۚ وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ إِنَّ ٱللَّهَ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ فِى مَا هُمْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى مَنْ هُوَ كَٰذِبٌ كَفَّارٌ﴾ [الزمر: ٣]، فانظر كيف أنَّ الله تعالىٰ وصفهم في خاتمة الآية مقرِّراً لما عليه حالهم من الكذبِ والكفرِ؛ الكذبِ في دعواهم الإيمانَ بالله تعالىٰ وطلبهم القربىٰ إليه، والكفرِ به سبحانه. وهذه الآية في نفي التَّوحيد عن المشركين محكمة من المحكمات. ولا أدري كيف يصحُّ في العقل أنْ يُجادَلَ في أنَّ المشرِكَ مشرِكٌ.

عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾ [الحشر: ٢٣]، وصف الله تعالىٰ نفسه بتجريد الألوهيَّة والوحدانيَّة، وأنه القدُّوس؛ وهو الطّاهر عن الآفات والعيوب. والتكبُّر هو الارتفاع عن معاني الخلق، ثمَّ قال: سبحان الله، وهي كلمة تبرئةٍ وتنزيهٍ، سُئِل رسول الله صلَّىٰ الله عليه وسلَّم عن تفسير: سبحان الله، فقال: براءة الله من كل سوء، ثمَّ قال: عمّا يشركون، والإشراك ينتظم علىٰ الأوجه الثلاثة، إذ الإشّراك هو التسوية، فالمجوس لعنهم الله حيث أثبتوا اثنين كان ذلك تسويةً في الذَّات، ومشركو العرب حيث عبدوا الأصنام، وكان ذلك تسويةً منهم بين الله تعالىٰ وبين الأصنام، وكذلك إشراكُ اليهود ومن تابعهم من المجسِّمة تسوية منهم بين الله تعالىٰ وبين البشر، وقد نزّه الله تعالىٰ نفسه عن كل أنواع الشِّرْك بقوله: ﴿سُبْحَـٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾ [الحشر: ٢٣]، وبقوله: ﴿سُبْحَـٰنَهُۥ وَتَعَـٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾ [الروم: ٤٠]، وبقوله: ﴿ سُبْحَـٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴾ [الصافات: ١٥٩].

[نفـيٌ تـامٌّ]

[التَّشبيهُ ينفي الألوهيَّـة]

وأمّا **قولهم: (ولا شيءَ مثلُه)**، فهو تحقيق لإثبات كمال ذاته في الأزل والقدم بنفي النظير والمماثل، ووصفه بالتعالي عن المشابهة والمماثلة، لأنَّ القولَ بالمشابهة بين الله تعالىٰ وبين خلقه قولٌ ينفي الألوهيَّـة، وإنكارٌ للصّانع، لأنَّ التّماثل بين الشيئين من كلِّ وجهٍ يوجب المساواةَ بينهما من كلِّ وجهٍ، والمماثلةُ بينهما من وجه يقتضي المساواة بينهما من ذلك الوجه، كالمشابهة بين الله تعالىٰ وبين العالم؛ إنْ كانت من كلِّ وجهٍ، فإنّها تقتضي المساواة في

الحكم من كلِّ وَجْهٍ، ومعلوم قطعاً أنَّ حكمَ العالمِ الحدثُ، وأنَّ صفةَ الله تعالىٰ القدمُ، فتوجب المساواةُ أنْ يكون العالمِ قديماً، أو الصانعُ محدثاً من جميع الوجوه.

وإنْ كانت المشابهةُ من وجهٍ دون وجهٍ؛ فتوجبُ أنْ يكون العالمِ قديماً من وجهٍ محدثاً من وجهٍ، وكذلك الصّانعُ، ثمَّ المحدث من كلِّ وجهٍ أو من وجه لا يكون إلهاً، وإذا أوجب ذلك[1] قدم العالمِ انتفىٰ الصانعُ لاستغناء القديم عن غيره، فكانَ القول بالمشابهة موجباً لنفي الألوهيَّـة، وقد قامت الدلائلُ القطعيَّـة علىٰ ثبوت الصّانع، فما يوجبُ نفيَـه كان باطلاً.

وأمّا دليل السَّمع قوله تعالىٰ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورىٰ: ١١]، فالله تعالىٰ نفىٰ عن نفسه مماثلةَ شيءٍ من العالمِ بهذا الكلام المحكم الذي لا احتمالَ فيه، فدلَّ أنَّ الله تعالىٰ ليس بشبيـهٍ للخلق، ولا له منهم مثالٌ بوجه من الوجوه، ولا شبيهٌ منهم، ولا فيما يرجع إلىٰ الصِّفة، ولا فيما يرجع إلىٰ النَّـفس، وهو يتعالىٰ عن جميع معاني الخلق وصفاتهم.

ثمَّ قوله تعالىٰ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾، دلَّ قوله: شيءٌ، علىٰ أنه يطلق عليه اسمُ الشيءِ، لأنه نفىٰ عن نفسه المثليَّـة، ولمْ ينفِ الشيئيَّـة، لأنَّ اسمَ الشيءِ ليس ينبئ عن الكيفيَّـة والجنسيَّـة، وإنَّما ينبئ عن مطلق الوجود، والله تعالىٰ موجودٌ،

---

(١) أيّ: المشابهةُ بين الله تعالىٰ والعالمِ من كلِّ وجهٍ أو من وجهٍ.

وواجبُ الوجود لذاته، وما سواه جائزُ الوجود، ولا مماثلةَ بين القديم والمحدَثِ، فينفى عنه ما وراء مطلق الشيئيَّـة، فيقال: إنه تعالى شيءٌ لا كالأشياء، كما يقال: عالمٌ لا كالعلماء، ينفى عنه شبه الأشياء، والشيءُ إثباتٌ، وفي الإثبات توحيد، ولو لم يجزْ إطلاقُ اسم الشيء عليه لنفى الشيئيَّـة كما نفى المثليَّـة، دلَّ أنه يسمّى شيئاً، وهو كقوله تعالى: ﴿ قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَادَةً قُلِ اللَّهُ ﴾ [الأنعام:١٩]، أثبت أنه شيءٌ لا كالأشياء.

[إنشاءُ شيءٍ لا من شيءٍ]

وأمّا قولهم: (ولا شيءَ يعجزُه).

قال القاضي أبو حفص الغزنويُّ[1] في شرحه لهذه العقائد: هذا القول منهم وصفٌ لما له بكمال القدرة، وإنَّما قالوا ذلك بدليل السَّمع والعقل.

أمّا السَّمع؛ قوله تعالى: ﴿ قَالَ أَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ [البقرة: ٢٥٩].

---

(١) الغزنويّ (٧٠٤ - ٧٧٣ هـ): عمر بن إسحق بن أحمد الهنديّ الغزنويّ، سراج الدين، أبو حفص، فقيه، من كبار الاحناف.

له كتب، منها: التوشيح في شرح الهداية، والغرة المنيفة في ترجيح مذهب أبي حنيفة، والشامل في الفقه، وزبدة الأحكام في اختلاف الأئمة، وشرح بديع النظام، وشرح المغني للخبازيّ في أصول الفقه، وشرح الزيادات في فروع الحنفية، وشرح عقيدة الطحاويّ. (الأعلام)

وشرحه على الطحاوية طبع في دارة الكرز بمصر، ونقل محقّقه ترجمة المقريزي للمؤلف من عقود الدرر الفريدة.

وأمّا العقل؛ فلأنّ وجود كلِّ شيءٍ به؛ فمحال أنْ يعجزه شيءٌ، ولأنَّ العجزَ نقصٌ، وهو من أَمارات الحدثِ، ولأنَّ العجزَ ضدُّ القدرةِ، وبالقدرة يتحقَّـق وجودُ المقدور، وعند العجز يتعذَّر الوجود، وبها أخرج العالمَ من العدم إلى الوجود من غير أصلٍ ومثالٍ، فيقدر على إنشاء شيءٍ لا من شيءٍ، كالسَّموات والأَرَضين، وعلى إنشاءِ شيءٍ من شيءٍ، كالإنسانِ من النُّطْفَـةِ، وفيه كمالُ القدرة.

وأمّا قولهم: (ولا إلهَ غيرُه).

قال القاضي أبو حفصٍ الغزنويُّ: هذا منهم قولٌ ببطلانِ كلِّ معبودٍ سوى الله تعالى، إذْ الإلهُ في لغة العرب هو المعبودُ، وكانوا يعبدون الأصنامَ، ويسمّونها آلهةً، فقالوا: ولا إلهَ غيرُه، ليُعْلَمَ أنَّ الله تعالى لمْ ينصب من خلقه آلهةً يعبدون من دونه، على ما قالَ: ﴿ وَسْـَٔلْ مَنْ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رُّسُلِنَآ أَجَعَلْنَا مِن دُونِ ٱلرَّحْمَٰنِ ءَالِهَةً يُعْبَدُونَ ﴾ [الزخرف: ٤٥]، أيْ: لم يجعلْ ذلك.

ومن حيث المعقولُ؛ أنَّ خِلْقَةَ كلِّ إنسان تشهد بالتَّـأليف والتَّركيب بوحدانيَّـةِ صانعٍ واحدٍ، فخلقته تشهد أنه عبدٌ لمعبود واحدٍ عبوديَّـةَ إيجادٍ وتخليقٍ، إذْ خلقته لم تتحقَّق إلا بصانع واحد، إذ في القول بالعدد بطلانُ وجوده بدليل التَّمانع، فشهد وجودُه بإيجادٍ واحدٍ، فبطل كلُّ معبودٍ سواه.

[الله تعالى قديمٌ]

وأمَّا قولهم: (قديمٌ بلا ابتداءٍ)، فهذا تصريحٌ منهم بأنَّ الله تعالى قديمٌ أزليٌّ، وقولهم:

بلا ابتداء، تأكيدٌ منهم لقدمه تعالىٰ بالأزل حقيقةً من غير تجدُّدِ أوليَّـةٍ، إذْ قد يطلق اسم القديم علىٰ ما لوجوده ابتداءٌ، كما يقال: هذا بناءٌ قديمٌ، وشيخٌ قديمٌ، ونحو قوله تعالىٰ: ﴿ كَٱلۡعُرۡجُونِ ٱلۡقَدِيمِ ﴾ [يس: ٣٩]، يرادُ به تقدُّم وجوده علىٰ نظيره في الحدوث.

والقديمُ في أسماء الله تعالىٰ معناه أنه أزليٌّ لم يزلْ واجبَ الوجود لذاته، قديمٌ بأسمائه وصفاته؛ بلا ابتداءٍ.

[العقلُ حُجَّةٌ من حُجج الله تعالى]

ثُـمَّ الأصلُ في أسماء الله تعالىٰ التوقيفُ الشرعيُّ بكتابٍ ناطقٍ، أو خبرٍ متواترٍ، ولا يوجد في الكتاب في أسمائه تعالىٰ لفظ القديم، ولا في المتواتر، وإنما وَرَدَ في بعض أخبار الآحاد، والعقائدُ إنما تبنىٰ علىٰ الدلائلِ الموجبةِ للعلم قطعاً، وقد أطبقَ العقلاء من الأوَّلين والآخرين علىٰ تسمية صانع العالم قديماً، وفي هذا دلالةٌ واضحةٌ علىٰ كون العقل حجَّةً من حُجج الله تعالىٰ[1].

---

(١) ما ذكره الشّارح من أنَّ أخبار الآحاد لا تفيد العلم القطعيَّ حقٌّ، لكنَّ إطلاق اسم القديم علىٰ الله تعالىٰ له معنيان في حقِّ المكلَّف؛ **الأوّل**: أنْ يعتقدَ المكلفُ أنَّ الله تعالىٰ موصوفٌ بالقدم، أيْ يعلمَ أنَّ صفةَ القدم ضدّ الحدوث من صفاته تعالىٰ، وهذا حقّـاً لا ينفعُ فيه الظنُّ المستفاد من خبر الآحاد. **والثاني**: أنْ يتلفَّظَ المكلف بما يعتقده في قلبه فيقول: الله تعالىٰ قديم، كما هي عبارة فقهاء الملَّة في أصل المتن، وهذا يكفي فيه خبر الآحاد، لجواز بناء العمل علىٰ غلبة الظنِّ. =

ومن الدّليل على كون العقلِ حجّةً قولُـه تعالى خبراً عن أهل النّـار: ﴿وَقَالُواْ لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِىٓ أَصْحَٰبِ ٱلسَّعِيرِ﴾ [الملك: ١٠]، أخبر أنهم إنّما صاروا في النّـار لتركهم الانتفاعَ بالسَّمعِ والعقل، وفيه[1]: لو أنهم انتفعوا بالعقول في معرفة الصّانع قبل ورود الشَّرع لم يصيروا في النّـار، بدليلِ دخول حرف أو بين العقل والسَّمع، يحقِّقه قوله تعالى: ﴿فَٱعْتَرَفُواْ بِذَنۢبِهِمْ فَسُحْقًا لِّأَصْحَٰبِ ٱلسَّعِيرِ﴾ [الملك: ١١]، فكان فيه دليل أنَّ ترك

= وظاهرٌ أنَّ المعنى الثاني مبنيٌّ على الأول، وأنَّ الأولَ من مسائل العقائد، وأنَّ الثانيَ من مسائل الفقه، ومنه قال الشّارح ما قاله من أنَّ العقلَ من حجج الله تعالى. وأمّا الاعتراضُ على الأصلين، أعني عدمَ كفاية الظنِّ في مقام الاعتقاد، وأنَّ العقلَ من حجج الله تعالى، فلا يصدر عن فاهمٍ لهما.

(١) قوله: (وفيه..الخ)، لا بدَّ أنَّ فيه مباحثاتٍ، فإنَّ الموجبَ للنّـار هو أن يكفر المكلَّف بالله ربِّ العالمين. وفي شرح البيجوري على الجوهرة أنَّ أهل الفترة والصبيان لا يجب عليهم شيءٌ، وأنّهم ناجونَ مطلقاً، وهو مخالف لما ذكره الشّارح من أنَّ ترك الاستدلال بالعقل قبل ورود الشَّرع موجبٌ للنّـار.

وعليه؛ فليسَ في خبر الآية ما زعمَ الشّارح أنه فيه، ولو حقَّقه دخول (أو) بين السَّمع والعقل حقاً فهلّا كفاهم الانتفاع بالعقل عن السَّمع. وهذه المسألة تذكر عند الكلام على التكليف أو الحسن والقبح. والخلافُ في التحسين والتقبيح بين المعتزلة وأهل السُنّـة، ودعْ عنك ما لا يُفهم من أنَّ الحنفية وسطٌ بين الأشاعرة والمعتزلة، فإنَّ محلَّ النِّـزاع يأبى التثليث. وأما الخلافُ بين الأشاعرة والحنفية فليس من الأصول في شيءٍ، لعدم قول الحنفية بالإيجاب أو التوليد، كما في شرح الخيالي على النونيَّـة وأصله، بل الخلافُ في أنَّ المكلَّف من هو؟ كما يفهم من شرح الجوهرة، وهو راجعٌ إلى قيود الشَّرع الشَّريف. وإلى الله متاب.

الاستدلال بدليل العقل لمعرفة الصانع عزَّ اسمُه موجبٌ للنّـار كترك السمع.

فإنْ قيل: قوله تعالىٰ خبراً عن خزنة النار لأهلها: ﴿قَالُوٓاْ أَوَلَمْ تَكُ تَأْتِيكُمْ رُسُلُكُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ﴾ [غافر: ٥٠]، ولم يقولوا: أولم تكونوا عقلاء؟ قيل له: قولهم ذلك كلام توبيخ علىٰ ما صنعوا، فيكون بأظهر الأمور وأعلاها، وحجج الشَّرع أظهر من حجج العقل، فوبَّخهم بالأظهر[١]، وذلك لا يدلُّ علىٰ أنّ العقل ليس بحجّة.

فإنْ قيل: قوله تعالىٰ: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء: ١٥]، في الآية دلالةٌ أنَّ قطع العذر يكون بالسَّمع لا بالعقل، قلنا: هو عذابُ الاستئصال في الدُّنيا، ألا ترىٰ أنه ذكر القرىٰ ولا قرىٰ في الآخرة؟ وعذاب الدُّنيا جزاءٌ علىٰ تكذيب الرُّسل زجراً لمن بعدهم عن تكذيب الرُّسل، لا جزاءً علىٰ الكفر، إذ جزاء الكفر بالنار علىٰ التأبيد في دار الجزاء، فكان إخباراً عن تأخير العذاب إلىٰ حين بعث الرُّسل تفضُّلاً منه، ولو أهلكهم بظلم كفرهم قبل ورود الرُّسل كان عدلاً منه.

[الله تعالى باقٍ بذاته]

وأمّا قولهم: (دائمٌ بلا انتهاءٍ)، فهذا إقرارٌ منهم بأنه تعالىٰ باقٍ بذاته، لأنه قديم لم يزل، وهو باقٍ لا يزال، لأنَّ القديمَ يستحيلُ عليه التغيُّـر والزَّوال، فقالوا بأنه دائمٌ بلا انتهاء لِـيُعلمَ أنَّ دوامه تعالىٰ ليس يتعلق بالزّمان، كلَّما مضىٰ زمان يحدث زماناً كدوام

(١) أظهريَّـة العقل علىٰ السَّمع مما لا يفهم إلا علىٰ تأوُّل، فإنَّ كلاً منهما حُجَّـةٌ مفيدة للعلم القطعيِّ.

الآخرة، بل هو الأوَّل بلا ابتداءٍ، والآخر بلا انتهاءٍ.

وأمَّا قولهم: (لا يفنى ولا يبيدُ).

قال القاضي أبو حفصٍ الغزنويُّ: جمعوا بين اللَّفظين تأكيداً لدوامه وبقائِه، فأرادوا بنفي الفناء نفيَ تلاشي الذّات، وأرادوا بالثاني نفيَ بطلان الحياة، إذ تلاشي الذّات وبطلانُ الحياة محالٌ في صفاتِ الله تعالى لقدمه الثابت بغير علَّة، إذ هو واجبُ الوجود لذاته؛ فهو واجبُ البقاء لذاته.

وأمّا قولهم: (ولا يكون إلا ما يريدُ).

قال الغزنويُّ في شرحه، والنسفيُّ في أصوله: إنما قالوا ذلك لأنَّ كل موجود سواه فهو بتخليقه وتكوينه وإرادته؛ فلا يكون لغيره إيجادُ شيءٍ، إذ لا خالقَ غيرُه، ولا موجد سواه.

وأمّا قولهم: (لا تبلغه الأوهامُ، ولا تدركه الأفهامُ).

قال القاضي أبو حفص الغزنويُّ: الوَهْم هو ما يرجى كونه، والفَهْم هو ما يحصِّلُه العقل ويحيط به، والله عزَّ وجل ليس بذي كيفية فينطبعَ في الأوهام، وليس بذي حدٍّ فيبلغَ العقل غايتَه، بل هو متعالٍ عن أنْ يحيط به شيءٌ، إذ المحيط أشرف من المحاط به، والقديم يرتفع عن إحاطة شيءٍ به، قال الله تعالى: ﴿ يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا ﴾ [طه: ١١٠].

وقال تعالىٰ: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِۦٓ إِلَّا بِمَا شَآءَ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، قال الإمام أبو منصور:

هذه الآية حجَّةٌ وردٌّ علىٰ المعتزلة في نفيهم العلم عن الله تعالىٰ وقد وُصِفَ به[1] وأُخْبِرَ أنَّ الله له العلم، وقوله: إلا بما شاء، يحتملُ: إلا علمَ الغيب، فإنهم لا يعلمونه، ويحتملُ: لا يعلمون من علم جميع الأشياء إلا قَدْر ما يعلمهم الله تعالىٰ ويخلق فيهم من العلوم الضروريَّـة والاختياريَّـة.

وقال تعالىٰ: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ [الأنعام: ١٠٣]، والإدراك في اللغة هو النفوذ والإحاطة بأطراف الشَّيْءِ وجوانبه، والله عزَّ وجل يتعالىٰ عن ذلك، لأنه خالق الحدود والنهايات.

[رؤيةُ الله تعالى ثابتـةٌ]

وغلطت المعتزلةُ، حيث حملوا نفي الإدراك علىٰ نفي الرؤية، والله عزَّ وجل يُمْدح بنفي الإدراك، وهو الإحاطة، إذْ المحاط محصورٌ، فيُمدح الله تعالىٰ عن[2] أنْ يحيطَ به شيءٌ

---

(١) قوله: (وقد وصف به)، الواو حاليةٌ، وكذا الجملة التي تتلوها، وتقدير العبارة: وردٌّ علىٰ المعتزلة في نفيهم العلم عن الله تعالىٰ موصوفاً به مُـخْبَراً أنَّ العلم له، والمعنىٰ حينئذٍ أنَّ المعتزلة ذهبوا إلىٰ نفي العلم عن الذّات الأعظم حال كونه موصوفاً به، فخالفوا الحقّ وحالفوا الضلال. والوصفُ في عبارة المؤلف يرادُ به المعنىٰ الأعمُّ، أيّ ما يصدق علىٰ الإضافةِ بالمعنىٰ النحويِّ في الآية الكريمة.

(٢) الجار (عن) متعلّق بـ(يُمدح)، أي: منزَّه عن الحصر، علىٰ معنىٰ التّـضمين.

ويحصرَه، وكمْ شيءٍ لا يُـدْرَكُ إذا لم يُـرَ، فلا تمدُّح في مجرَّد نفي الرؤية، إذ قد لا يُدْرَك غيرُه إذا لم يُـرَ، وكان المتمدحُ في نفي الإدراك مع الرؤية.

ولأنَّ الرؤية مشاهدة الموجود على ما هو به، كالعلم؛ فكما يُعلم بلا كيْفيَّـة ولا مائيَّـة[١]، فكذلك يُرى بلا كيْفيَّـة ولا مائيَّـة، ولأنَّ الرؤية إثبات وتحقيق، فلا ينافي الكمال، بل يلائمه ويحققه، إذ الرؤية من صفات الموجود، والله تعالى موجود واجب الوجود لذاته، فكان جائز الرؤية عقلاً، وقد تأيّد بورود الشرع، فوجب الاعتقاد بأنه مَرْئيٌّ[٢]، وإنما تأخَّرت الرؤية إلى الآخرة لإثبات مِـحْنة الإيمان عن غيبٍ بالاستدلال بالآيات عن اختيارٍ، إذ لا إيمان ينفع عند العيان، لأنه يقع اضْطراراً، ولذلك لا ينفعُ إيمانُ الكفرة في الآخرة لوقوعه في دار العيان، وإنَّما الكلفة ببذل المجهود في الوصول إلى معرفة المعبود، والإيمانُ به عن غيبٍ بالاستدلال بشهادة الآيات عن اختيارٍ، فكان تأخيرُ الرؤية إلى الآخرة لإثبات المحنة بالأوامر والنواهي لعاقبة الجزاء في دار البقاء.

---

(١) مائية، منسوب إلى ما الاستفهامية، وهي حقيقة الشيء، قال في شرح الشافية: مائية الشيء منسوب إلى ما المستفهم بها عن حقيقة الشيء، ومن قال: ماهية، فقد قلب الهمزة هاءً لتقاربهما.

(٢) قوله: (فوجبَ الاعتقاد بأنه مرئيّ)، أي تصحُّ رؤيته في الدنيا والآخرة، وستقع للمؤمنين في الآخرة، والتعبير باسم المفعول لتأكُّد حكم الرؤية. وكذا يجب اعتقادُ مضمون الأخبار الواردة، وعدمُ تحريفها عن مواضعها، لأنَّ الخبر في هذا الباب هو المعتمد وعليه المعوَّل، فتحريفُ مآله ردٌّ لمقاله.

[معنى الأنام]

وأمّا قولهم: (ولا يشبهه الأنامُ).

قال الغزنويّ: هذا منهم نفيٌ لمشابهة الأنام إيّاه لتعاليه عن صفات الـحَدَث، وقد سبق ذكره.

ثمَّ معنى الأنام، قيل: الأنام كلُّ ذي روح، وقيل: هو جميعُ الخلائق، كذا ذَكَره في كتاب التأويلات في قوله تعالى: ﴿ وَٱلْأَرْضَ وَضَعَهَا لِلْأَنَامِ ﴾ [الرحمن: ١٠].

قال الإمام أو منصور: هو عندنا كأنَّ المراد به البشر، حيث أخبر أنه سخَّر لهم ما في السموات وما في الأرض جميعاً منه، ثمَّ أخبر أنه وضع الأرض للأنام.

قال الإمام القاضي: فإنْ كان فقهاء الملَّة أرادوا بالأنام جميع الخلائق فلا إشكال، لأنَّ مشابهة الخلائق منفية عن الله تعالى بالنصِّ المحكم المذكور على نَسَقِ ذكر أقسام العالم من السَّموات والأرض والبشر والأنعام بقوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴾ [الشورى: ١١]، وإنْ كانوا أرادوا بالأنام كلَّ ذي روح، فقد دخل تحت لفظة الأنام الملائكة والبشر والجنّ وكلُّ ذي روح سواهم، فإذا نفوا عن الله تعالى مشابهة هؤلاء الموصوفين بالحياة والقدرة والعقل الاختياريّ، فقد نفوا مشابهةَ ما دونهم من سائر المخلوقات بطريق الأولى، وإنْ كانوا أرادوا بالأنام البشر فكذلك، إذ المقصود بتخليق العالم هو البشر لقوله تعالى: ﴿ وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا مِّنْهُ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ

﴿لَآيَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [الجاثية: ١٣]، فكان نفي مشابهتهم عن الله تعالىٰ نفياً لمشابهة من سواهم من الخلائق من طريق الأولىٰ، وحمل تلفُّظهم بالأنام علىٰ إرادته البشر أولىٰ، لأنهم علموا أنَّ اليهود مجسِّمة، وقد تبعهم من هذه الأمة طوائف التَّجسيم والتَّشبيه، وصفوا الله تعالىٰ بأنه جسم علىٰ صورة البشر، وكذلك النَّصارىٰ مشبِّهة، حيث وصفوا الباري بالولد والصاحبة، فأرادوا بقولهم: ولا يشبهه الأنام، الردَّ عليهم علىٰ المبالغة في تنزيه الله تعالىٰ عمَّن لا يليق به، مع نفيهم مشابهةَ العالِم عن الله تعالىٰ بقولهم: ولا شيء مثله، في صدْر فصْل التوحيد.

وأما قولهم: (حيٌّ لا يموتُ)، قوله تعالىٰ: ﴿هُوَ ٱلْحَىُّ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ فَٱدْعُوهُ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ ۗ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [غافر: ٦٥]، وقوله تعالىٰ: ﴿وَتَوَكَّلْ عَلَى ٱلْحَىِّ ٱلَّذِى لَا يَمُوتُ﴾ [الفرقان: ٥٨].

ومن حيث المعقول؛ أنَّ صفات الكمال في الشّاهد من الحياة والعلم والقدرة والسَّمع والبصر يتعاقبُ أضدادُها التي هي صفات النقص من الموت والجهل والعجز والصَّممِ والعمىٰ، وعرفنا ثبوت صفات الكمال في القديم لمعرفتنا بالاستحالة ثبوتَ صفات النقائص في حقِّه، وعرفنا ثبوت القدرة والعلم بدلالة المحدَثاتِ عليها، إذ لا فعل يأتي بدون القدرة، ولا إحكامَ يحصل بدون العلم، والفعل يدلُّ علىٰ علم الفاعل وقدرته، ويستحيل ثبوتها بدون الحياة، إذ الحياة شرطُ ثبوتها، إذ الموتُ والجماديَّـةُ يضادّان العلم والقدرة كما يضادّان الحياة، فإنَّ العقول السليمة كما تأبىٰ قبول من أخبر عن اجتماع الموت

والحياة في ذات واحد في وقت واحد، كذلك تأبى قبول قول من يجوز ثبوت العلم والقدرة للميّت، فلو جاز اجتماع العلم والقدرة مع الموت، لجاز أنْ يكون كلُّ ديباج نفيسٍ وكلُّ قصر عالٍ في العالم كانتْ حاصلةً عن فعل الجمادات والموت، وتجويز هذا هذيانٌ وخروجٌ من قضية العقول، والتحاقٌ بالسوفسطائيَّة.

فثبتَ بما بيَّنا من الدلائل العقلية أنَّ صانعَ العالم: موجودٌ، قائمٌ بذاته، حيٌّ، قديمٌ باقٍ، قادرٌ، عالمٌ.

ويستحيل وجوده من غير موجود؛ إذ لا صُنْع للمعدوم.

ويستحيل وجوده من غير حيٍّ؛ إذ الميت لا يتأتّى منه صُنْعٌ.

ويستحيل وجوده من غير قائم بذاته؛ لما أنَّ القائم بغيره محدَثٌ.

ويستحيل وجوده من غير قديمٍ باقٍ بذاته، إذ ما سواه محدَثٌ يستحيل منه أيّ من المحدَث إيجاد المعدوم.

ويستحيل وجوده من غير قادر بذاته، إذ القادر بغيره لا يقدر على تبديل صفة ذميمة موجودة فيه، فلَأنْ لا يقدر على إيجاد المعدوم أَوْلى وأظْهَرُ.

ويستحيل وجوده من غير عالم، إذ لا يتأتّى منه إحكامُ الفعل وإتقانُه، والعالم مفعولٌ محكَمٌ متقَنٌ.

وأما قولهم: (قيّومٌ لا ينامُ). أقرّوا وأثبتوا قبل هذا بأنَّ صانع العالم حيٌّ؛ لما أنَّ

إثبات الحياة أصْلٌ في إثبات صفاتِ الكمال، لما في نفي الحياة نفيُ السَّمع والبصر والعلم والقدرة والإرادة.

وفي القول بتعرّي ذات الباري عن شيءٍ من صفات الكمال إثباتُ ضدِّه، وهو محال على القديم، وقد أثبتوا ههنا بأنه تعالى قيّوم لا ينام، وفي معنى القيوم وجهان، قال قائلون: القيّوم هو القائم على كل نفس بما كسبت، وقال آخرون: القيّوم هو الحافظ، قال الإمام أبو منصور: القيّوم والقائم والقَيَّام يرجع إلى معنىً واحدٍ.

وقولهم: (لا ينامُ)، نفيٌ للنّوم والسِّنة والسَّهو والغفلة، وفي القيوم وصفُ إيّاه تعالى بالقيام بمصالح الخلق وأرزاقهم، وأنه قائمٌ على كل شيءٍ بحفظه وتصريفه فيما شاء، وفيه نفيُ السَّهو والغفلة عنه، وقد سمّى الله تعالى نفسه حيّاً قيّوماً، فقال: ﴿ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَيُّ ٱلْقَيُّومُ ۚ لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ ﴾ [البقرة: ٢٥٥].

قالوا: ومعنى الحيّ هو: الحيُّ بذاته، لا بحياةٍ هي غيرُه، كالخلقِ، فإنّهم أحياء بحياة هي غيرُهم، لذلك حلَّ فيهم الموتُ، فأمّا الله تعالى فهو حي بذاته، أيْ إنَّ الحياة صفة ذاتيَّة أزليَّة له، لا هو ولا غيره، فيستحيلُ أنْ يحلَّه الموت، إذ الأزليُّ يستحيل عليه العدمُ.

وأمّا قولهم: (خالقٌ بلا حاجةٍ)، منعوا عنه الحاجة، إذ الحاجةُ نقصٌ يفتقر المحتاج إلى دفعه، والقديمُ يستحيل في حقِّه طريانُ ما يفتقر إلى دَفْعه ودَفَعه، فتعالى عن مِساس الحاجة، قال الله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ أَنتُمُ ٱلْفُقَرَآءُ إِلَى ٱللَّهِ ۖ وَٱللَّهُ هُوَ ٱلْغَنِيُّ ٱلْحَمِيدُ ﴾ [فاطر: ١٥]، بلْ أوجد العالم لحاجات الممتحَنين من جلب المنافع بالطاعة، ودفع المضارِّ باجتناب

المعصية، قال الله تعالىٰ: ﴿ وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَآءَ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَـٰعِبِينَ ﴾ [الأنبياء: ١٦]، أخبر الله تعالىٰ أنه لم يخلق السموات والأرض وما بينهما لعباً باطلاً، علىٰ ما اعتقد أولئك الكفرة بأنّ تكون السماءُ سماءً والأرضُ أرضاً لا ليكونا وما بينهما دليلاً علىٰ صانعٍ حكيمٍ مُستحقٍّ للشكر؛ فيفعلوا ما شاؤوا، وينتفعوا بمنافع السَّماء والأرض، ثُـمَّ يموتوا ويتلاشوا، بلا عاقبةٍ بَعْثٍ ولا جزاءٍ ولا حسابٍ علىٰ ما شكروا أو كفروا، فيكونُ علىٰ زعمهم إنشاءُ السَّموات والأرض وما بينهما لعباً باطلاً، فردَّ الله عليهم ظنَّهم وزعمهم، وأخبرهم أنه خلقهما وما فيهما لعاقبةٍ أرادها، وهو أنْ يمتحنَ أهليهما بالأوامر والنَّـواهي، إذْ في الشاهد من عمل عملاً لا يقصد به عاقبةً فهو عابثٌ، ويتعالىٰ من دلَّت المصنوعات علىٰ قدمه ووحدانيَّـته أنْ يكون فعله عبثاً، ولذلك قال: ﴿ أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَـٰكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ ﴾ [المؤمنون: ١١٥]، أخبر أنه لو لم يكن رجوعهم إليه بعد موتهم لكان خلقه إيّاهم عبثاً، ثمَّ نزَّه تعالىٰ نفسه عن أنْ يكون فعله عبثاً بقوله تعالىٰ: ﴿ فَتَعَـٰلَى ٱللَّهُ ٱلْمَلِكُ ٱلْحَقُّ لَآ إِلَـٰهَ إِلَّا هُوَ رَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْكَرِيمِ ﴾ [المؤمنون: ١١٦].

وأمّا قولهم: (رازقٌ بلا مؤنة)، فإنّما قالوا ذلك لأنه تعالىٰ يرزق خلقه بلا كَسْب ولا علاج ولا استعانة بسببٍ، لأنَّ جميع ما يريد يكون بالتكوين علىٰ ما قال الله تعالىٰ: ﴿ إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَىْءٍ إِذَآ أَرَدْنَـٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴾ [النحل: ٤٠]، فلا تلحقه المؤنة، لأنه كاملُ القدرة كاملُ الغنىٰ، إذ قدرته بذاته لا بقدرة مستفادة، وغناه بنفسه لا بغيره، فتعالىٰ الله عن لحوق المؤنة والكلفة، لكنه تعالىٰ خلق العالم الأول وهي الدنيا للاستعباد والمحنة بالأوامر

والنواهي، وخلق العالم الثاني وهي الآخرة للجزاء الوفاق خالِدِين، فجعل أمور الدنيا معلَّقةً بالأسباب امتحاناً وابتلاءً، على ما قال تعالى: ﴿ كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِۗ وَنَبْلُوكُم بِٱلشَّرِّ وَٱلْخَيْرِ فِتْنَةًۖ وَإِلَيْنَا تُرْجَعُونَ ﴾ [الأنبياء: ٣٥]، وامتحنَ الملائكةَ بمِحَنٍ متنوِّعة، بعضهم بالكون مع السَّحاب والأمطار، وبعضهم يكتبون[١] أعمالَ البشر، وكلُّ شيءٍ قبل الخلق عنده مُسْتَطَر، وليعلموا أنه يرزق خلقه بلا مؤنةٍ، وأنّه امتحنَ البشر بالشّكر والصّبر بالأسباب المذكورة، وكلُّ ذلك للمحنة لا للاستعانة، وكفى دليلاً على تحقيق ذلك قيامُ السَّماءِ مع عظمها وسعتها في الهواء، وقيامُ السَّحاب الثِّقال مسخَّراً بين السَّماء والأرض.

[الإماتةُ والبعثُ]

وأمّا قولهم: (مميتٌ بلا مخافةٍ)، فإنَّما قالوا ذلك لاستحالة ورود الضَّرر عليه منهم، حيث أخرجهم إلى الوجود من العدم، ثُمَّ خوَّلهم وقوَّاهم به لا بأنفسهم، فلم تكن إماتتُه إيّاهم لمخافةٍ منهم، إذْ هو العزيز القهّار المتفرِّد بالدَّوام والبقاء، القاهرُ لعباده بالموت والفناء، أنشأهم ليكون إنشاؤُه دليلاً لهم على أنَّ لهم مُوجِداً قديماً أوجدهم بقدرته لا لحاجته، بل لظهور عظمته وتعاليه، ولذلك جعل مماتهم دليلاً على تفرُّده بالعزِّ والبقاءِ، وكان من كمال قدرته أنْ أَوجدهم من العدم، ومن كمال حكمته إماتتهم ليعيدهم بعد التلاشي والعدم ليجازيَهم في دار البقاءِ والدَّوامِ.

---

(١) في الأصل: يكتبوا.

وأمّا قولهم: (باعثٌ بلا مشقَّة)، فإنّما قالوا ذلك لأنَّ الله تعالىٰ خلق العالم بلا مشقَّة بالتكوين القائم بذاته[١]، فيتعالىٰ في بعثهم وإعادتهم بعد موتهم وتلاشيهم عن لحوق المشقَّة، بل الإعادة في عقول الخلق أهون من الإنشاء، وقال تعالىٰ: ﴿أَفَعَيِينَا بِٱلْخَلْقِ ٱلْأَوَّلِۚ بَلْ هُمْ فِي لَبْسٍ مِّنْ خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ [ق: ١٥]، أيّ: ما عيينا بالخلق الأوّل، فكيف نعيىٰ بالخلق الثاني؟

قال إمامُ الهدىٰ في تأويل قوله تعالىٰ: ﴿فَإِنَّا خَلَقْنَـٰكُم مِّن تُرَابٍ ثُمَّ مِن نُّطْفَةٍ ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ ثُمَّ مِن مُّضْغَةٍ مُّخَلَّقَةٍ وَغَيْرِ مُخَلَّقَةٍ لِّنُبَيِّنَ لَكُمْ﴾ [الحج: ٥]، فلو اجتمعَ حكماءُ البشر ليعرفوا المعنىٰ الذي به خلق البشر من ذلك التّراب أو من النُّطفة ما قدروا عليه، إذ ما وجدوا في التّراب والماء أثرَ البشر، ولا وجدوا فيه معنىٰ البشريَّة، فمن قدر علىٰ ابتداءِ إنشاءِ هذا العالم من التّراب أو من النُّطفة من غير أنْ يكون[٢] في الأصل أثرُ ما خلق فيه

---

(١) تفهيمُ المقام بهذه العبارة إنّما هو علىٰ سبيل المساحة، كما ذكر العلماء، والسبب في ذلك ما يسمّونه ضيقَ المقام، وهو أنَّ لا يمكن التعبير اللفظيُّ عن المعنىٰ إلا بالمشقَّة البالغة التي يوجبها الاحترازُ عن ما لا يرادُ من المعاني مما يدلُّ عليه اللفظ وضعاً.

وعلىٰ هذا؛ فليس التكوينُ في عبارة الشّارح آلـةً يستعينُ بها الله تعالىٰ علىٰ خلق العالم، بل المراد أنَّ ما من شأنه أنْ يخلق هو الذّات الموصوف بالتكوين، وهو الله تعالىٰ الخالق، ولما كان الله تعالىٰ هو الذّات الموصوف بكلِّ صفات الكمال المنزَّه عن كلِّ صفات النَّـقص، وهو واحدٌ لا يتكثَّر من أيِّ وجه، استحالَ أنْ يكونَ وجودُ صفة التَّـكوين غيرَ وجوده سبحانه.

(٢) في الأصل: تكون.

ولا معناه، فهو قادرٌ على إعادتهم، فمن قدر على الابتداء فهو على الإعادة أقدرُ.

وقال تعالىٰ جواباً للذي أنكر البعثَ وضربَ لنا مثلاً ونسيَ خلقَه: ﴿قَالَ مَن يُحۡيِ ٱلۡعِظَٰمَ وَهِيَ رَمِيمٞ﴾ [يس: ٧٨].

[كمالُ الله تامٌّ لا يستفادُ من خلقه]

وأمّا قولهم: (ما زالَ بصفاته قديماً قبل خلقه، لم يزددْ بكونهم شيئاً لم يكنْ قبلَهم من صِفته).

قال القاضي أبو حفْصٍ الغزنويُّ: أرادوا بهذا القول أنَّ الله تعالىٰ متَّصفٌ بجميع صفاته قبل وصْف الواصفين إيّاه بها، أيّ إنَّ الله تعالىٰ موصوفٌ بأسمائِه وصفاتِه الذاتيَّة؛ كالحياة والقدرة والعلم والإرادة والمشيئة والسمع والبصر، وبصفاتِه الفعليَّة؛ كالتَّخليق والتكوين والإيجاد والإحداث والإحياء والإماتة، كلُّها صفاتٌ له، قائمةٌ بذاته في

الأزل[1]، وتأخَّرَ ظهورُ آثارها إلى الأوقات التي علمَ وجودَها في الأزل، وتأخُّرُ ظهورِ الأثر عن المؤثِّر ثابتٌ.

وقد صرَّح أبو حنيفةَ وأبو يوسفَ ومحمَّدٌ رضي الله عنهم بقولهمْ: ما زال بصفاته قديماً قبل خلقه، بأزليَّـة صفاتِ الله تعالى، وصرَّحوا ببقائِها بقولهم: كما كان بصفاته أزليَّـاً كذلك لا يزال عليها أبديَّـاً.

ومما احتجَّ أئمةُ الأصولِ لإثبات الأسماءِ والصفات لله تعالى في الأزل نصوصٌ من الكتاب، وهي قوله تعالى: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ سَمِيعًا عَلِيمًا﴾ [النساء: ١٤٨]، وقوله: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا﴾ [النساء: ١٥٨]، وقوله: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَفُوًّا قَدِيرًا﴾ [النساء: ١٤٩]، وقوله: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ [النساء: ٩٦]. قالوا: هذه كلها وردت بلفظ الماضي، فكان دليلاً على كونه تعالى موصوفاً بها في الأزل.

---

(١) اتّفق الأشاعرةُ والماتريديَّـة على أنَّ الصفة المعدودة من صفات الذَّات قديمةٌ قائمةٌ بذات الله تعالى، واختلفوا اختلافاً لا يضرُّهما في أنَّ الصفة المعدودة من صفات الفعل هل هي حادثةٌ أو لا ؟ وتفرَّع على ذلك الحكمُ بقيامها بالذات إثباتاً ونفياً؛ فقالت الأشاعرة: صفةُ الفعل حادثةٌ، وهي غيرُ قائمة بذات الله تعالى، وقالت الماتريدية: صفةُ الفعل قديمةٌ، وهي قائمةٌ بذات الله تعالى. وزعم الزاعمون أنَّ هذا يسوِّد الصحائف البيضاء. ونحن نقول: الذي يشين المسلمَ ويخرجه عن السنة أنْ يعتقد أنَّ الحادث يقوم بذات الله تعالى، والأشاعرةُ والماتريديَّـةُ لم يعتقدوا ذلك، ولم يقولوا به، بل قال به الكراميَّـة وأتباعُهم. وأمثالُ هذه المسائل لا يتكلمّ فيها إلا من وعاها، فإنَّ الحقَّ أكبر من المكابرة.

وأمّا قولهم: (لم يزددْ بكونهم شيئاً لم يكنْ قبلهم من صفته، وكما كان بصفاته أزلياً لا يزال عليها أبداً)، فإنما قالوا ذلك لما أنه تعالى قديمٌ كاملٌ، فيستحيلُ أنْ يكون ذاتُه في القدم والأزل متعرِّياً عن شيءٍ من صفات المدح والكمال، لما في ذلك من النَّقصِ، والنَّقصُ في القديم محالٌ، وكذلك قالوا: لم يزددْ بكونهم شيئاً لم يكنْ قبلهم من صفته، لأنه كاملٌ في الأزل غنيٌّ بنفسه متعالٍ عن الحاجات، فيستحيلُ أنْ يحدثَ له صفةٌ لم تكنْ، وأن يستفيدَ بإيجاد العالم اسماً أو صفةً، لما في ذلك من ثبوت الحاجةِ، إذ الحاجةُ نقصٌ، ومن شرط القدم التبرِّي عن النقائص، فوجبَ القولُ بتعاليه عن ذلك.

[اللهُ خالقٌ ولم يكنْ مخلوقٌ]

وأمّا قولهم: (ليسَ منذ خلقَ الخلقَ استفادَ اسمَ الخالق، ولا بإحداثه البريَّـة استفادَ اسمَ الباري).

قال الإمامُ أبو منصورٍ الماتريديُّ: الخالقُ والباري بمعنىً واحدٍ، يقال: بَرَأَ، أيّ خَلَقَ، والبَرِيَّـة الخليقةُ.

[اللهُ تعالى غيرُ مفتقرٍ إلى إيجادِ العالمِ]

قال أبو حفصٍ الغزنويُّ: وإنّما كرَّر أبو حنيفةَ وأصحابُه ذكرَ هذه الكلمة تأكيداً وتقريراً، والمعنى في ذلك أنه تعالى لم يزلْ خالقاً متَّصفاً بصفة الكمال غيرَ متعرٍّ عن شيءٍ من صفات الكمال والمدح، إذ التَّعرِّي عن شيءٍ منها يوجبُ النقصَ عن ذلك، والافتقارَ إلى حصولِه بإيجاد العالم، فيتعالى الله عن ذلك.

[صفةُ الله تعالى معنىً ليس عينَه ولا غيرَه [1]]

وأمّا قولهم: (له معنى الربوبيّـة ولا مربوب، ومعنى الخالق ولا مخلوق).

قال أبو حفصٍ الغزنويُّ: لم يريدوا معنىً متعدّداً يُتصوَّر زواله مع بقاءِ ذاته، لأنه حينئذٍ تكون الصِّفة غيرَه، ولا يجوز أنْ تكون صفة الله غيرَه، لأنَّ حقيقة الغيريَّـة إنَّما تتبيَّـن بزوال أحدهما مع بقاءِ الآخر، وذلك محالٌ في حقِّ الله تعالى وصفته.

ولا يقالُ: إنَّ صفةَ الله عزَّ وجل غيرُه، فيكونَ إلحاقاً لصفته بصفات الخلق، فيكونَ جعلاً لصفته عرضاً، إذ صفاتُ الخلق أغيارٌ لهم؛ لكونها[2] أعراضاً تعرضُ فيهم وتزولُ، والله تعالى قديمٌ بصفاته بلا ابتداءٍ، دائمٌ بكماله بلا انتهاءٍ.

ولا يقالُ: إنَّ صفةَ الله تعالى هو، لأنَّ فيه تعطيلَ الذَّات، وحاصلُ المعنى في ذلك أنه خالقٌ ولا مخلوق، وربٌّ ولا مربوب، لأنَّ التخليق معنىً قائمٌ بذاته في الأزل، وإنْ لم يكنْ مخلوقٌ، كما كان عالماً في الأزل بالعالم قبل وجوده، وكما كان قادراً في الأزل ولا مقدور، وهذا على ما بيَّـنوه من بعدُ؛ كما أنه محيي الموتى بعدما أحيا؛ استحقَّ هذا الاسمَ

---

(١) في الأصل: تكون.

(٢) الغيريَّـةُ قد تكون غيريةً تامَّـة، وقد تكون غيريّـةً غيرَ تامَّـة، والمراد بأنَّ صفة الله تعالى ليست غيره؛ أنَّ صفته ليستْ موجودةً بوجودٍ مستقلٍّ عن وجود ذات الله تعالى، والمراد بأنَّها ليست عينَـه؛ أنَّ ذات الله تعالى ليست هي عِلْمَ الله تعالى مثلاً، وليس هما قدرةَ الله تعالى، وهذا في غاية الوضوح، وهو يدفع ما قيل: إنَّ قولنا: صفات الله تعالى ليست هي هو، ولا هي غيره، متناقضٌ.

قبل إحيائهم، كذلك استحقَّ اسمَ الخالق قبل إنشائهم.

[معنى أزليَّـة فعل الله تعالى]

قال أبو منصور الماتريديُّ رضيَ الله عنه:

كلُّ صفة لله تعالى فهي ذاتيَّـةٌ، سواءً كانت ترجع إلى الذّات أو إلى الفعل عند أهل السُّنة والجماعة، لأنَّ لله تعالى فعلاً أزلياً كسائر صفاته من العلم والقدرة والإرادة ونحوها[1]، لأنه متى لم يكنْ مستحقّاً لاسم الخالق في الأزل بمعنىً قائمٍ بذاته قبل وجود

(١) أثبت الماتريديَّـة فعلاً أزلياً لله تعالى، على معنى أنَّ الله يصحُّ أنْ يفعل من الأَزل، وأنه منزَّهٌ عن العجز عن الفعل من الأزل، وقالوا: إنَّ هذا الفعل الأزلي هو صفة الله تعالى، وهذا كلام حقٌّ. وتأمّل كيفَ أنَّ الإمام الماتريديَّ في هذا الكلام المنقول عنه جَعَلَ الصّفات الذاتيَّـة على قسمين، قسم راجع إلى الذّات، وقسم راجع إلى الفعل. وهنا لا بدَّ من كلام لتقرير حقٍّ ودفع وَهْمٍ، وهو:

- لفظ (الفعل) يطلق بإزاء أمرين، هما: ١- الصِّفة، ٢- المفعول، ويسمَّيان عند المتكلمين والأصوليين تبعاً للغة بالمعنى المصدريّ (الصِّفة)، والمعنى الحاصل بالمصدر (المفعول). وهذا الأصل في الفهم يدفع كثيراً من التّلبيس.

- **الماتريديَّـة يقولون بقدم الله تعالى وصفاته العليا، وحدوث العالم كلِّه**، فهم يريدون بالفعل الأزليّ الصِّفةَ لا المفعولَ، ولو أرادوا المفعول كما توهَّم بعضُ الناس، لما قالوا بحدوث العالم وقدم الفعل.

- **الأشاعرة يقولون بقدم الله تعالى وصفاته العليا، وحدوث العالم كلِّه**، فهم يريدون بالفعل الحادث، الذي ليس صفة لله عزَّ وجلَّ، المفعول، لا الصِّفة. ولم يقسِّموا الصفات الذاتية إلى القسمين اللّذين ذكرهما الإمام الماتريديّ، وليس ذلك مشكلاً، فإنَّ التقسيم باعتبار المعتبِر. =

المخلوق، ثمَّ صار موصوفاً به لوجود المخلوق، صارَ وصفه بالخالق حادثاً له بالمخلوق، ولا شكَّ أنَّ وصفه بالخالق من أوصاف الكمال، فكان القول بتعرِّيه عنه قولاً بقيام وصفِ النَّقصِ به، والقديمُ يتعالىٰ عن ذلك، ولأنَّ الله تعالىٰ يوصف بأنه جوادٌ لم يزلْ، وسميعٌ لم يزلْ، وبصيرٌ لم يزلْ؛ وإنْ كان ما يقع عليه السمع والبصر والجود معدوماً، وكذا يوصف بأنه ربُّ كلِّ شيءٍ في الأزل؛ وإنْ كانت الأشياء تحدث في المستقبل، فكذلك في صفات الفعل يجبُ أنْ يوصف بذلك في الأزل.

وأمّا قولهم: (ذلك بأنَّـه على كلِّ شيءٍ قديرٌ)، فقولهم: ذلك، لفظةُ إشارةٍ إلىٰ ما تقدَّم ذكرُه من الإحياء والإماتة وسائر الصفات، يعنون أنها توجب صفات المدح والكمال، فيجبُ القولُ بثبوتها له في الأزل، وقولهم: بأنه علىٰ كل شيءٍ قديرٌ، يعنون أنَّ الله تعالىٰ موصوفٌ في الأزل بأنه علىٰ كل شيءٍ قديرٌ؛ وإنْ لم تكنْ الأشياءُ موجودةً في الأزل،

= والفرْق بين الأشاعرة والماتريديَّـة في هذه المسألة، وهي وصف الفعل الإلهيّ بالحدوث عند الأشاعرة أو القِدَم عند الماتريديَّـة، ليس حقيقياً، لعدم اتّحاد محلِّ الحكم. وجعلُ هذه المسألة تحت عنوان (صفات الأفعال) من باب المأوَّل عندنا، والظّاهر عند الماتريديَّـة. والله أعلم.

وإنْ أردتَ زيادةً في هذا الباب، قلتُ: الأشاعرةُ والماتريديَّـةُ يقولون: إنَّ الله عز وجلَّ فاعلٌ منذ الأزل، علىٰ ما مرَّ، ويقولون: إنه سبحانه مع ذلك مريدٌ إرادةً تامَّـةً، أيْ: إنه سبحانه لا ينتفع بخلق الخلق، بلْ يجوز أنْ يخلقهم ويجوز أنْ لا يخلقهم، لا كما يقول الفلاسفة، أو الكرَّاميَّـة، أو القائلون بحوادثَ لا أوَّل لها. فالأشاعرةُ والماتريديَّـة يقولون: الله قديمٌ واجبٌ، ويقولون أيضاً: العالم حادثٌ جائزٌ. وكذلك تكون المقالاتُ البيضاء.

فكذلك يجب أنْ يكون موصوفاً في الأزل بسائر صفات المدح من التخليق والتكوين والإحياء والإماتة، لأنه قديمٌ، ومن شرط القدم ثبوتُ الكمال، فيجبُ القول بأنه على كلِّ شيءٍ قديرٌ.

[كلُّ شيءٍ إلى الله تعالى فقيرٌ وهو عن كلِّ شيءٍ غنيٌّ]

وأمّا قولهم: (وكلُّ شيءٍ إليه فقيرٌ)، معناه: قد افتقر كلُّ شيءٍ إليه في تكوينه ووجوده، فصار كلُّ شيءٍ كائناً وموجوداً بتكوينه وإيجاده، ثمَّ افتقرَ كلُّ شيءٍ إليه في قوامه وبقائه، فهو الذي أحوجَ كلَّ شيءٍ إليه.

وأمّا قولهم: (ولا يحتاج إلى شيءٍ)، فمعناه أنه تعالى قديمٌ، ومن شرط القدم التبرِّي عن النقائص، والحاجةُ نقصٌ، فيتعالى عن مِساس الحاجة. وبكمال الاستغناءِ وصفَ نفسه، وهو قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَغَنِيٌّ عَنِ ٱلْعَـٰلَمِينَ﴾ [العنكبوت: ٦].

وأمّا قولهم عقيبَ نفي الحوائج عنه: (ليس كمثله شيءٌ وهو السميعُ البصيرُ)، فإنما ذكروه لأنه نصٌّ محكمٌ لا احتمالَ فيه، وهو شاملٌ لنفي جميعِ سماتِ المحدَثين وصفات المخلوقين عن الله تعالى، ومثبتٌ لصفات المدح والكمال.

وأمّا قولهم: (وقدَّر لهم أقداراً).

قال أبو حفص الغزنويُّ رحمه الله: هذا منهم إثباتُ أنَّ كلَّ شيءٍ يجري في الخلق فهو بتقدير الله تعالى.

[القَـدَر]

قال سيفُ الحقِّ في أصوله[1]: ثمَّ القَدَر علىٰ وجهين، أحدهما:

الحدُّ الذي يخرج عليه كلُّ شيءٍ علىٰ ما جعله عليه؛ من خيرٍ أو شرٍّ، من حَسَن أو قبيح، من حكمة أو سَفَه، وهو تفسير الحكمة؛ أنْ يجعل كل شيءٍ علىٰ ما هو عليه، ويقدِّر كلَّ شيء علىٰ ما يليق به، فمتىٰ أوجده علىٰ ما تقتضي الحكمة وجودَه عليه كان حكيماً.

ولهذا قال أهلُ الحقِّ: خَلْقُ فعل الكفر ليس بسَفَهٍ، وإنما يكون سفيهاً من يقصد تحصيلَ السَّفَه حكمةً، وتحصيلَ القبيح حسناً، فأمّا إيجاد ما هو حَسَنٌ حَسَناً، وما هو قبيحٌ قبيحاً يكون حكمةً لا سَفَهاً، كالإخبار بالشَّيْءِ علىٰ ما هو به يكون صِدْقاً.

والوجه الثاني: القَدَر هو بيان ما يقع عليه كلُّ شيءٍ من زمانٍ ومكانٍ، وما له من الثواب والعقاب، هذا هو تفسير لفظ القَدَر، وهو مذهبُ أهل السُّنة والجماعة.

والحديث المشهور عن رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلم: القَدَر خيره وشره من الله تعالىٰ، وحديث سعد بن أبي وقّاص عن النبيّ صلىٰ الله عليه وسلم أنه قال: أربعٌ من كنَّ

---

(١) سيف الحق هو أبو المعين النسفيّ (٤١٨-٥٠٨ هـ): ميمون بن محمد بن محمد بن معبد بن مكحول، الحنفيّ، عالم بالأصول والكلام، كان بسمرقند وسكن بخارىٰ، ولد: ٤١٨هـ، وتوفي: ٥٠٨هـ.

من كتبه: بحر الكلام، وتبصرة الأدلة، كلاهما في الكلام، والتمهيد لقواعد التوحيد، والعمدة في أصول الدين، والعالم والمتعلم وإيضاح المحجَّة لكون العقل حُجَّة، وشرح الجامع الكبير للشيبانيّ في فروع الحنفيَّـة، ومناهج الأئمة في الفروع. (الأعلام)

فيه فهو مؤمنٌ، ومن جاء بثلاثٍ وكتم واحدةً فقد كفرَ؛ شهادة أنْ لا إله إلا الله وأني رسول الله، وأنه مبعوث من بعد الموت، وإيمانٌ بالقدر خيره وشرِّه، فمن جاء بثلاث وكتم واحدةً فقد كفر[1].

وأمّا قولهم: (وضَرَبَ لهم آجالاً).

قال أبو حَفْص الغزنويُّ: هذا منهم تحقيقٌ بأنَّ الأجَل المضروبَ لكلِّ واحدٍ منهم مبرومٌ محكَمٌ لا يحتملُ التأخُّرَ عنه ولا التقدُّمَ عليه عمّا ضُرِب له، إذ يكون في التقدُّم من غيره تعجيزُ إياه عن تبليغه الحدَّ الذي ضَرَب له، وذلك محالٌ في حقِّ الله تعالى، وفي التقديم والتأخير من قِبَلِه لحوقُ البداء[2] والجهل، ويتعالى الله عن ذلك.

ومن الدليل السمعي قولُه تعالى: ﴿ وَلِكُلِّ أُمَّةٍ أَجَلٌ فَإِذَا جَآءَ أَجَلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ ﴾ [الأعراف:٣٤]، وهذا نصٌّ محكَمٌ صريحٌ.

ولأنَّ التقادير[3] في الأشياء ظاهرةٌ، والآجال في الخلق معلومةٌ، ومحالٌ إضافتُها إلى غير الله تعالى، لأنَّ التقديرَ وضربَ الآجالِ من أفعال الربوبيــَّة، فيعلمُ قطعاً أنَّ الأقدارَ والآجالَ بتقدير الله تعالى.

---

(١) كنز العمال وجامع الأحاديث للسيوطي، التاريخ الكبير للبخاريّ.

(٢) في الأصل: البدا.

(٣) في الأصل: التقدير.

وأما قولهم: (لم يخفَ عليه شيءٌ من أفعالهم قبل أنْ يخلقهم، وعلم ما هم عاملون قبل أن يخلقهم).

قال أبو منصورٍ: وإنما أوجبوا الاعتقادَ بِسَبْق علم الله تعالى بكلِّ كائنٍ من خلقه قبل كونهم، لأنه تعالى هو القديم الكامل، وما سواه محدَثٌ، وثبوتُ العلمِ من صفات الكمال، فيستحيل عليه الجهلُ لما فيه من التعرِّي عن الكمال. وإنما قرنوا التخليق بالعلم، لأنَّ العلم بالمخلوق من شَرْط التخليق، قال الله تعالى: ﴿ أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ ﴾ [الملك: ١٤]، وقال تعالى: ﴿ قُلْ يُحْيِيهَا ٱلَّذِىٓ أَنشَأَهَآ أَوَّلَ مَرَّةٍۢ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ ﴾ [يس: ٧٩].

وأما قولهم: (وأمرهم بطاعته، ونهاهم عن معصيته).

قال أبو حفص: وإنما ذكروا أمره ونهيه بعد ذكر علمه وتخليقه للعالم؛ ليُعلم أنه تعالى خلقهم للاستعباد بالأوامر والنواهي، قال الله تعالى: ﴿ وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴾ [الذاريات: ٥٦]، ولأهل الحقِّ في تأويله وجوه:

أحدها: وما خلقتُ الجنَّ والإنسَ إلا وعليهم عبادتي.

والثاني: وما خلقت الجنَّ والإنسَ إلا لآمرهم وأنهاهم.

والثالث: وما خلقت الجنَّ والإنسَ إلا لآمرهم بعبادتي.

والكلُّ يرجع إلى معنىً واحد.

وأما قولهم: (وكلُّ شيءٍ يجري بقدرته ومشيئته)، فإنما قالوا ذلك لما أنَّ كلَّ حادث

يحدث فهو بإرادة الله تعالى وتخليقه وتكوينه؛ خيراً كان أو شرّاً، حسناً كان أو قبيحاً، جوهراً كان أو عرضاً، وهو مذهب أهل السنة والجماعة.

[معنى الإرادة عند المعتزلة والردُّ عليهم]

وزعمت المعتزلةُ أنَّ الله تعالى يريد من أفعالنا ما هو حكمةٌ أو طاعةٌ، ولا يريد ما هو معصيةٌ وقبيحٌ، وفي المباحات قال بعضهم: هو مريدٌ لها، ومنهم من زعم أنه غير مريد لها. قال سيفُ الحقِّ: ويكون على هذا قولُ معتزلة بغداد، فإنّهم يزعمون أنَّ الله تعالى لا يوصف بالإرادة في الحقيقة، وإنما يوصف بها مجازاً، فما كان من أفعاله تعالى يقال بأنه أراده، فمعناه أنه يفعله أو فعله، وما كان من أفعال غيره فقيل إنه أراده، فمعناه أنه أَمَرَ به، والمباح ليس بمأمور، فلا يكون مراداً، قالوا: لأنَّ الإرادة هي الشَّهوة، فلو كان تعالى مريداً لكان مشتهياً، وذلك لا يجوز.

وقولهم[١]: إنَّ الإرادة شهوةٌ، فذلك منهم تلبيسٌ اعتمدوه لنفي الصِّفة عن الله

---

(١) وقولهم، أي المعتزلة. وهذا من المواضع اللطيفة، فإنَّ ما يعترض به الشّارح وأهلُ السنَّة على المعتزلة يعترض به المشبِّهة على أهل السنَّة، واللطيف في المسألة أنَّ اعتراض أهل السنة صحيحٌ، لأنهم أرادوا إثباتَ الصفة الواجبة في نفس الأمر خلافاً للمعتزلة، واعتراضُ المشبِّهة غير صحيح لأنهم أرادوا إثباتَ النّقص المستحيل في نفس الأمر، وهو ما يوهمه ظاهر اللفظ من الشّهوة وغيرها. فصار أهل السنة وسطاً، أي عدولاً. وسيأتي هذا الموقف السنيّ بين التعطيل والتشبيه في كلام الشّارح عند شرحه قولَ فقهاء الملة: (وَرَدَّ علمَ ما اشتبه عليه... الخ).

تعالىٰ، لأنَّ الشهوة إرادةٌ مخصوصةٌ، وهي إرادةُ ما فيه نفعٌ للمريد، والله تعالىٰ لا ينتفع بشيءٍ فلا تكون إرادته اشتهاءً، بل إرادته صفةُ ربوبيَّـةٍ.

ولا يجب[1] أنْ يُفهم من إرادة الله ما يُفهم من إرادة خَلْقِه، كما لا يفهم من علمه وفعله وسائرِ صفاته ما يُفهم من صفات خلقه، فإنَّ العلم في الشاهد يكون باعتبار القلب، وكذا الفعل في الشّاهد بالعلاج وبالآلة، ويتعالىٰ الله عزَّ وجل عن معاني خلقه، فإنَّ الله تعالىٰ يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد، وَصَفَ نفسه بالمشيئة والإرادة؛ فتُثبتان علىٰ الحقيقة، وثبوت الصفة له علىٰ المجاز محالٌ، لأنه نقصٌ، ومن شرط القديم الكمالُ.

[مشيئةُ اللهِ المعبودِ وكَسْبُ العبادِ]

وأمّا قولهم: (ومشيئته تنفذ)، فإنّما قالوا ذلك لما أنَّ مشيئته تعالىٰ صفةٌ ذاتيَّـةٌ، فكانتْ نافذةً في الأشياء، إذْ هو الواحد القهَّار؛ قَهَر الأشياء علىٰ مقتضىٰ إرادته، وهو الملك القدُّوس الجبَّار؛ جَبَرَ الأشياء علىٰ الدخول تحت مشيئته، فظَهَرَ آثارُ نفاذ مشيئته وإرادته بتخصيص مفعولاته ومصنوعاته المتجانسة علىٰ هيئاتٍ مختلفة، وأوصافٍ متباينة، في أمكنةٍ مخصوصة، وأزمنةٍ مخصوصة، وظَهَرَ آثارُ قهره في كلِّ شيءٍ بالتسخير والتذلُّل ولزوم التغيُّر والزوال، وظَهَرَ آثارُ كمال قدرته الذاتية بقيام السّماء في الهواء[2] بلا علاقة من فوق، ولا عمد من تحت.

---

(١) ولا يجب، أي لا يجوز.

(٢) في الأصل: الهوىٰ.

وأمّا قولهم: (لا مشيئةَ للعباد إلا ما شاءَ لهم)، فلأنّهم عبادٌ، والعبدُ اسمٌ لمن هو موسومٌ بسمةِ التذلُّل، يقالُ: طريقٌ معبَّدٌ، أيْ مذلَّـلٌ، لكنّهم مع كونهم عبيداً مملوكين ملكَ إيجادٍ وتخليقٍ ليسوا في أفعالهم مجبورينَ، بل لهم قدرةُ اكتسابٍ، لا قدرةُ تخليقٍ، لقيام الأدلة القاطعة على استحالة ثبوت قدرة التّخليق بغير القديم تعالى، ولهم اختيارٌ فيما يأتون ويَذَرون لما يُرَكَّب فيهم الاختيارُ والعقلُ، فكانوا مختارين فيما يفعلون، لا اختيارَ ربوبيَّـةٍ، بل اختيارَ محنةٍ وكلفةٍ، متردِّدين بين فضْل الربِّ تعالى وعدله، ولذلك يثابون ويعاقبون، كذا ذكره أبو حفص الغزنويّ، وأبو المعين النسفيّ، وغيرهما، وهو مذهب أهل السنة والجماعة.

وأمّا قولهم: (فما شاءَ لهم كانَ، وما لم يشأْ لم يكنْ).

فإنما قالوا ذلك لأنَّ نفوذَ مشيئة الغير في شيءٍ من الأشياء بدون إرادته تعالى ومشيئته دلالةُ القهْر، وذلك محالٌ في حقِّه تعالى، قال الله تعالى: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [التكوير: ٢٩]، ولأنَّ استبدادَ العبْدِ بشيءٍ لم يُرِدِ الله كونَه، ولم يشأْ وجودَه، خروجٌ عن محلِّ كونه عبداً، وذلك محالٌ، لأنَّ سماتِ الحَدَث ورِقَّ العبودية لا يرتفع عنه، وإنْ جَلَّتْ قدرتُه وعَظُمت رتبتُه، لاستحالة ارتفاع التأليفِ والتركيبِ عن ذاته، لما فيه من بطلان الحدثيَّـة والمصنوعيَّـة، وذلك محالٌ.

قال أبو منصور الماتريديّ رضي الله عنه: الإرادةُ والمشيئةُ لفظانِ ينبآن عن معنىً واحدٍ.

[اللُّطفُ والصَّلاحُ والأَصْلحُ ليستْ واجبةً على الله تعالى]

وأمّا قولهم: (يهدي من يشاءُ، ويعصمُ ويعافي من يشاءُ فضلاً).

قال القاضي أبو حفص الغزنويّ: بينوا بهذا أنَّ العباد لا يستحقّون على الله تعالى وجوبَ مراعاة الأصلح، ولا مراعاة الصلاح في حقِّهم، والأصلُ في ذلك أنَّ في مقدور الله تعالى لطفاً لو فعل ذلك بالكفار لآمنوا اختياراً، ولم يفعل بهم ذلك، فلمْ يكنْ بأنْ لم يعطهم ذلك بُخْلاً ولا سَفَهاً، ولا جائراً ظالماً، ولو فعل بهم ذلك لكانَ متفضِّلاً مُنْعِماً، لا مؤدِّياً حقّاً واجباً عليه، وإنْ ترك لم يتركْ واجباً، وكان ذلك عَدْلاً منه لا جَوْراً، ويجوز أنْ يفعلَ بالعبدِ ما ليس بمصلحةٍ له.

[معنى الهدايـةِ وإبطالُ مذهبِ المعتزلـةِ]

ثمَّ معنى قولِ أصحابنا: يهدي من يشاء، ومعنى قولهم: يضلُّ من يشاء، أيْ يخلق فعل الاهتداء ممن يشاء، وكذلك يخلقُ فعلَ الضلال ممن يشاء، وهذا هو قولُ أهلِ الحقِّ في تأويل الهداية المضافة إلى الله تعالى والإضلال المضاف إليه.

وخالفتِ المعتزلة في إضافة خلقِ فعلِ الاهتداء وخلقِ فعلِ الضلال، وقالوا: المراد من الهداية المضافة إلى الله تعالى بيانُ طريق الدِّين، لا تخليقُ فعل الاهتداءِ، وقالوا في الإضلال: هو تسميَّة الله تعالى إيّاهم ضُلّالاً، يقال: أضلَّه أيْ سمّاه ضالاً.

وحُجَّة أهل الحقِّ، قالوا: لما قامت لنا الدّلائل على أنَّ الله تعالى خالق أفعال العباد كان هادياً بتخليقه فعل الاهتداءِ، مُضلاً بتخليقه فعلَ الضَّلال.

ثمَّ الذي يبطل مذهبَ المعتزلة قولُه تعالىٰ لنبيه صلىٰ الله عليه وسلم: ﴿ إِنَّكَ لَا تَهْدِى مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَهْدِى مَن يَشَآءُ ۚ وَهُوَ أَعْلَمُ بِٱلْمُهْتَدِينَ ﴾ [القصص: ٥٦]، فيكون علىٰ مذهب المعتزلة وتأويلهم أنَّ الهدىٰ هو البيانُ والأمرُ والدعاءُ لا غير، فيكونُ تقديرُ الآية: إنَّك لا تبيِّن الحقَّ ولا تأمر ولا تدعو إلىٰ الحقِّ من أحببت، ومتىٰ حملوه علىٰ هذا افتروا علىٰ الله وعلىٰ رسوله، ولا يمكنهم حمل النصِّ علىٰ هذا، بل معنىٰ الآية من كل بدٍّ تخليقُ الاهتداء والتوفيقُ، أيِّ: إنَّك لا تخلق فعل الاهتداء، أو لا تملك التوفيق، إنما ذلك إلىٰ الله تعالىٰ، فدلَّ أنَّ وراء البيان هدايةً أخرىٰ، وليس ذلك إلا ما قلنا، يدلُّ عليه أنَّ الله تعالىٰ قال: ﴿ فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهْدِيَهُۥ يَشْرَحْ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَٰمِ ۖ وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُۥ يَجْعَلْ صَدْرَهُۥ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِى ٱلسَّمَآءِ ۚ كَذَٰلِكَ يَجْعَلُ ٱللَّهُ ٱلرِّجْسَ عَلَى ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ [الأنعام: ١٢٥]، ولو كان المراد من الهداية الدعوةُ وبيانُ الطريق ينبغي أنْ يقال: كلُّ من دعاه الله تعالىٰ إلىٰ الإيمان وبيَّن له طريق الدِّين فهو مشروحُ الصدر، فيصير قوله: يجعلُ صدرَه ضيِّقاً حرجاً، كذباً باطلاً، وهو كفرٌ.

ويدلُّ أيضاً علىٰ ضلالتهم قِسْمةُ الله الخلقَ قسمين:

أحدهما: قولُه: فمنْ يردِ اللهُ أنْ يهديه يشرحْ صدره للإسلام

والقِسْمُ الآخرُ: ومن يُرِدْ أنْ يضلَّه يجعلْ صدره ضيّقاً حرجاً، فيصيرُ هذا التقسيم علىٰ تأويلهم باطلاً، وذلك لأنَّ الله تعالىٰ بيَّن الطريق لكلِّ كافر، فقدْ شرح صدره ووجده ضالاً وسمّاه ضالاً، علىٰ تأويلهم بقوله يضلُّه أو يسمّيه ضالاً ويجده ضالاً، فإذاً: كلُّ كافرٍ

شَرَحَ صدره لأنه هداه في قولهم، وضيَّق صدره لأنه أضلَّه، وفيه وصف الله تعالىٰ بفعل هو محالٌ، وفيه إبطالُ تقسيم الله تعالىٰ الخلقَ علىٰ ما سبق بيانه، وهذا كله كفرٌ، نعوذ بالله من الخذلان[1].

وأمّا قولهم: (ويضلُّ من يشاءُ، ويخذلُ ويبتلي من يشاءُ، عدلاً).

قال أبو حفص: وهذا منهم بيانُ أنَّ الله تعالىٰ بالخذلان والإضلال لا يكون ظالماً، لما أنَّ الظُّلم وضْعُ الشيءِ في غير موضعه، والله تعالىٰ وَضَع التصرُّفَ في ملكه بما سبق علمُه فيهم بما يكون منهم من الكُفْرِ والعصيان عن اختيارٍ لا عن جَبْرٍ واضْطرارٍ، فلا يكون ظالماً، لأنه لم يعاقبْ علىٰ فعلِ ما أَمَر، وعلىٰ الانتهاء عمّا نهىٰ عنه.

وأمّا قولهم: (وهمْ يتقلَّبون في مشيئته بين فضلِهِ وعدلِهِ).

قال القاضي أبو حفص الغزنويّ وسيفُ الحقِّ وغيرهما: هذا منهم بيانُ أنَّ خلقَ فعلِ الاهتداء فيهم لم يكنْ واجباً عليه، إذْ لا موجبَ في الحقيقة غيرُ الله تعالىٰ، فمن هداه

---

(١) قد يقال: كيف يستعاذ بالله تعالىٰ من الخذلان، وهو فعله سبحانه وتعالىٰ، وسيأتي في الفقرة الآتية أنَّ الخذلان والإضلال من الله تعالىٰ، وهل ذلك إلا تناقضٌ في مذهب من يصحِّحُه؟ فالجوابُ علىٰ ذلك أنَّ العبد بالكليَّـة بين يدي الله تعالىٰ، وحقُّ العبْدِ أن يستعيذ بالله من سخطه وخذلانه، قال الرسول صلىٰ الله عليه وسلم: «اللَّهم أعوذ برضاك من سخطك، وبمعافاتك من عقوبتك، وأعوذ بك منك، لا أحصي ثناءً عليك، أنت كما أثنيت علىٰ نفسك». رواه مسلم في كتاب (الصلاة)، في باب (ما يقال في الركوع والسجود).

فبفضله، ومن أخزاه فبعدله، وذلك كلُّه على ما سبق في علمه في الأزل، وعلى هذا إجماعُ الأمَّة الهادية، فلا يقالُ: لـمَ كان ذلك؟ لأنَّ ذلك معارضةٌ في الربوبيَّـة، وذلك باطلٌ من العبد مع الرَّب تعالى، على ما قال تعالى: ﴿ لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ ﴾ [الأنبياء: ٢٣]، فأولياؤه يستحقُّون الكرامة لوجودِ الهدايةِ والاعتقادِ الصحيح مع العصمةِ عند الابتلاءِ المظهرِ لصدقِ عقيدتهم، والأعداء يستحقُّون الهوانَ لعدم الهداية لتركِهم التَّديُّنَ بالحقِّ عند الابتلاء المظهر لخبث عقيدتهم وخلافهم للحقِّ على ما سبق في علمه في الأزل أنه يوجد ذلك عن اختيارٍ منهم.

(وأما قولهم: لا رادَّ لقضائه ولا معقِّب لحكمه).

قال أبو حفص الغزنويُّ: أرادوا بهذا قضاءَ التكوين الذي لا يقدر العبدُ على ردِّه.

وقال سيف الحقِّ أبو المعين في فصل القضاء: وإذا ثبتَ أنَّ الله تعالى هو الذي خلق الأفعال ثبت أنه تعالى قضى بكونها، وقدَّرها على ما هي من حُسْن وقُبْح، ثمَّ القضاء يذكرُ؛ ويراد به الحكمُ، يقال: قضى القاضي على فلان، أيْ: حكمَ عليه، ويراد به الأمرُ، كقوله تعالى: ﴿ وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًاۚ إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ ٱلْكِبَرَ أَحَدُهُمَآ أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا وَقُل لَّهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا ﴾ [الإسراء: ٢٣]، أيْ: أَمَرَ ربُّك، ويُذكَر؛ ويراد به الفراغُ، يقال: قضيتُ كذا، أي: فرغت منه، ويُذكَر؛ ويراد به الفعلُ، وهو المراد به في المسألة.

قال أبو [ ][(١)]: قضيُ الشيء إحكامُه وإمضاؤه والفراغ منه، ويذكر أيضاً؛ ويراد به الإعلام، كقوله تعالى: ﴿وَقَضَيْنَآ إِلَىٰ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ فِى ٱلْكِتَٰبِ﴾ [الإسراء: ٤]، أيّ: أعلمناهم.

ثمَّ قال أبو المعين: والمراد من قولنا: الطاعاتُ والمعاصي كلُّها بقضاء الله تعالى، أيّ: بخلقه وتكوينه.

وأما قولهم: (ولا غالبَ لأمره).

قال القاضي أبو حفص الغزنويّ: يحتمل أنهم أرادوا به أمرَ التكوين، وهو قوله تعالى: ﴿إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [يس: ٨٢]، وهو منهم إثباتُ الوحدانيَّة والألوهيَّة لله تعالى، ونفيُ الألوهيَّة والربوبيَّة عما سواه، وهو تأويل قوله تعالى: ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [محمد: ١٩].

ويحتمل أنهم أرادوا بذلك أيّ: لا يقضي عليه غيرُه غلبةً وقهراً، وإنما يقضي سبحانه وتعالى بمشيئته وإرادته، فيكون هذا تأويل قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلْوَٰحِدُ ٱلْقَهَّٰرُ﴾ [الرعد:١٦].

[الإيمانُ والإيقانُ]

وأمّا قولهم: (آمنا بذلك كلِّه، وأيقنا أنَّ كلاًّ من عنده).

---

(١) كلمة لم أتبيَّنها.

قال القاضي أبو حفصٍ: ذكروا الإيمان وأتبعوه بالإيقان؛ ليُعْلم أنَّ الإيمان بجميع ما سبق ذكره واجبٌ، وأنَّ الإيقان بجميع ذلك على التأبيد لازمٌ، إذْ كلُّ ذلك من حقِّ الربوبيَّـة ثابتٌ لله تعالىٰ من الأزل إلىٰ الأبد.

وإمامُ الهدىٰ أبو منصورٍ رضي الله عنه يقول في تفاصيل كلامه في تأويل الجمع بين الإيمان والإيقان: هو أنَّ ما أقرّوا به واعتقدوه ثابتٌ بالحُجج السَّمعية والبراهين العقلية، والسمعيّاتُ أخبارٌ صادرةٌ عن الصِّدْق، وهي متأيِّدةٌ بالمعجزات القاهرات، فتستوجب التَّصديقَ، وهو الإيمان بحقيَّة موجبها، والعقلياتُ توجب النظرَ والتأمُّلَ والاستدلالَ، والعلمُ الثابتُ بالاستدلال يسمّىٰ يقيناً، والعالِمُ عن الاستدلالِ يسمّىٰ موقناً، قال الله تعالىٰ: ﴿ وَكَذَٰلِكَ نُرِيٓ إِبْرَٰهِيمَ مَلَكُوتَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَلِيَكُونَ مِنَ ٱلْمُوقِنِينَ ﴾ [الأنعام: ٧٥].

[العقيدةُ في الرِّسالة]

ثمَّ ذكر أبو جعفر الطحاويُّ في كتابه عقيبَ ذكره عقيدة فقهاءِ الملَّة في التّوحيد والصّفات عقيدَتهم في الرِّسالة.

وأمّـا قولهم: (وإنَّ محمَّداً)، فقد شهدوا برسالته ونبوَّته عقيب شهادتهم بوحدانيَّـة ربِّ العالمين؛ لما أنَّ الله تعالىٰ أرسله إلىٰ الثَّـقلين رسولاً، ليكون نذيراً للعالمين، داعياً إلىٰ توحيد خالقهم، وقَرَنَ شهادة رسالته بشهادة وحدانيَّـته وألوهيَّـته، فقال جلَّ ذكره: ﴿ قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنِّي رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا ٱلَّذِي لَهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ لَآ

إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ يُحْيِۦ وَيُمِيتُۖ فَـَٔامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِ ٱلنَّبِيِّ ٱلْأُمِّيِّ ٱلَّذِى يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَكَلِمَٰتِهِۦ وَٱتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ﴾ [الأعراف: ١٥٨]، وقال تعالىٰ: ﴿ مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ ﴾ [الفتح: ٢٩].

وأمّا قولهم: (عبدُه المصطفى).

قال القاضي أبو حفص وغيرُه من العلماء: وصفوه بالعبودية، إذْ هو عبد بخِلقته ودعوته.

أمّا الخِلْقَةُ؛ فلأنَّ خِلقته قد شهدت بالتأليف والتركيب علىٰ كونه عبداً ومملوكاً لله تعالىٰ.

وأمّا الدَّعوة؛ فلأنه دعا الخلقَ إلىٰ توحيد ربِّ العالمين وعبادته.

[المعجزةُ دليلُ الصِّدْقِ وإثباتِ الرِّسالة]

وإنّما قدَّموا وَصْفه بالعبوديَّـة علىٰ وَصْفه بالنبوَّة والرِّسالة لدَفْع الشُّبهة العارضة للنَّاس عند ظهور المعجزات الناقضة للعادات، والأمور الألوهيَّـة التي يعجز عنها البشر، حتّىٰ لا يعترض لأحد منهم شُبهة من شبهات النّصارىٰ، حيث اعتقدوا في عيسىٰ الألوهيَّـة بسبب ما وجدوا منه فعلاً إلهيّـاً آيةً لرسالته، من نحو إحياءِ الموتىٰ وإبراءِ الأكمه والأبرص، وكان أوَّل آياته تكلُّمه في المهد صبياً بأنْ قال: ﴿إِنِّى عَبْدُ ٱللَّهِ ءَاتَىٰنِىَ ٱلْكِتَٰبَ وَجَعَلَنِى نَبِيًّا﴾ [مريم: ٣٠]، فبدأ بعبوديته قطعاً؛ لدفع الشُّبهة العارضة لقومه، فافتتن بعضهم من

بعده، فأخرجوه بها من العبوديَّـة.

وأمّا قولهم: (ونبيُّـه المجتبى).

وصفوه بالاجتباء والأمانة ليُعلم أنَّ الله تعالىٰ لا يُظهر الإعجازَ إلا علىٰ يدي الأمين الذي يخبر بالممكن والواجب، كثبوت الصَّانع ووحدانيته وقدمه ودوامه وثبوت حَدَثِ ما سواه، ولا يقيم المعجزة علىٰ يدي الكاذب الذي يخبر بما تكذبه العقول، كفِعْل مسيلمةَ الكذّاب وسائرِ المتقوِّلة علىٰ الله تعالىٰ، لما في إقامة الآية علىٰ يدي الكذّاب من التلبيس علىٰ الخلق بين النبيِّ والمتنبِّي، وذلك يفضي إلىٰ السَّفَه، والعجز عن التمييز بين المحقِّ ليُتَّبع، وبين المبطل لِـيُجتنبَ.

أمّا بيانُ وَجْه السَّفه؛ فلأنَّ إقامةَ الآية علىٰ يدي من يثبت الوحدانية والكمال، وعلىٰ من ينفي الوحدانية ويبقي التثنية والنقص، سفهٌ وجهلٌ، لما في ذلك من ثبوت المناقضة في الحجج.

وأمّا وجهُ العجز عن التفرقة بين المحقِّ والمبطل؛ فلأنه لو أقامَ المعجزة للنبيِّ علىٰ إثباتِ الرِّسالة، وجاز مثلها علىٰ يدي المتنبِّي، ولا يمكن الفصل بينهما إلا بالآية الخارقة، إذ جوهرُهما علىٰ السَّواء، والخبرُ بأنه رسولٌ لفظٌ يتأتّىٰ تكلُّمه من كلِّ أحدٍ؛ أفضىٰ ذلك إلىٰ العجز عن تمييز المحقِّ من المبطل، إذ كلَّما قامت معجزة للنبيِّ جاز ظهورُ مثلها للمتنبِّي، فينسدُّ علىٰ الخلق طريقُ معرفةِ الصادق من الكاذب، والحقِّ من الباطل، فيفضي إلىٰ العجز عن تمييز المحقِّ من المبطل، فيتعالىٰ اللهُ الحكيمُ القديرُ عن العجز والسَّفه، فيمتنعُ قيامُ

المعجزة على يدي المتنبِّي لذلك، ولا يمتنع قيامُ الخارق للعادة، ولا يمتنع على يدي المتألِّـه كفرعون وجَرْي النهر تحته، ويكون ذلك فتنةً واستدراجاً لمن ادّعى ذلك، ولمن اتّبعه على ذلك مع ظهور آيات كذبه، وإنّما لا يمتنع وجود ذلك على يدي المتألِّـه، لأنَّ أمارات كذبه في دعوى الربوبيَّة ظاهرةٌ، فإنه تكذِّبه خلقتُه بشهادةِ التأليفِ والتركيبِ وسائر دلالة كونه محدثاً مصوَّراً مصنوعاً، فلا يقع في كونه كاذباً التباسٌ على الخلق، بخلاف المتنبِّي، لأنه ليس في خلقته أَمارةٌ تكذبه في دعوته الرِّسالة، فلا فَرْق بينه وبين الصّادق إلا ظهورُ المعجزة، فلذلك امتنعَ ظهورُها على يدي الكاذب، فهذه هي الدَّلالة على أنَّ رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يكون رسولاً حتى يكون معصوماً عن الكذب.

وأمّا قولهم: (ورسولُه المرتضى)، فإنّما قالوا ذلكَ إقراراً بالكتاب الذي هو من أعظم المعجزات، واتّباعاً له، وإيماناً وتصديقاً، حيث قال الله تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنِّي رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيۡكُمۡ جَمِيعًا﴾ [الأعراف: ١٥٨]، وقال: ﴿وَإِنَّكَ لَمِنَ ٱلۡمُرۡسَلِينَ﴾ [البقرة: ٢٥٢]، وقال: ﴿وَأَرۡسَلۡنَـٰكَ لِلنَّاسِ رَسُولٗا﴾ [النساء: ٧٩]، ولم يرسله إلا بعد ارتضاءِ الرِّسالة، لأنه تعالى لا يرسلُ غيرَ المرضيِّ، وهو الذي يخبر بالمحالات.

[محمَّد صلّى الله عليه وسلَّم آخرُ الأنبياءِ والمرسلينَ]

وأمّا قولهم: (وخاتِم الأنبياء)، فإنما قالوا ذلك لقوله تعالى: ﴿مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٖ مِّن رِّجَالِكُمۡ وَلَـٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾ [الأحزاب: ٤٠]، ولما تواتر الخبرُ عمَّن قامت المعجزاتُ الظاهراتُ على رسالته وعصمته صلوات الله عليه أنه قال: لا نبيَّ

بعدي[١]، وقال: أنا الحاشر الذي يحشر الناس على عقبه[٢]، فصَرَّح فقهاءُ الملَّة بكونه خاتِماً؛ حسماً[٣] لدعوى المتنبِّين والدجّالين، ولهذا المعنى قال مشايخنا: إذا ادّعى أحدٌ بعد نبينا محمَّد صلى الله عليه وسلم النبوةَ لا يقال له: ما آيتُك على ما تدَّعي؟ بل يقابل بالتَّكذيب والردِّ لقيام الدَّلالة القاطعة على أنه لا نبيَّ بعده صلى الله عليه وسلَّم.

[من خصائصِ النبيِّ صلى الله عليه وسلَّمَ وفضائِله]

وأمّا قولهم: (وإمامُ الأتقياءِ)، فإنما قالوا ذلك لأنه بُعِثَ بالتقوى عن الشِّرْك والمعاصي، وهو أكثر الأنبياءِ أتباعاً بالتّصديق والتّقوى، فأمَّته الحَمَّادون، وهو نبيُّ الحمّادين، وأمَّته المتقون، وهو إمامُ المتقين، وهو يوم القيامة قائدُ الغرِّ المحجَّلين من آثارِ

---

(١) هذا اللفظ جزءٌ من أحاديثَ شريفة متعددة، منها: «عن النبيّ صلى الله عليه وسلم قال: كانت بنو إسرائيل تسوسهم الأنبياء، كلَّما هَلَكَ نبيّ خلفه نبيّ، وإنه لا نبيَّ بعدي، وسيكون خلفاءُ فيكثرون، قالوا: فما تأمرنا؟ قال: فُوا ببيعة الأوَّل فالأوَّل، أعطوهم حقَّهم، فإنَّ الله سائِلهم عمّا استرعاهم». أخرجه البخاريّ رحمه الله في صحيحه من كتاب (بدء الوحي)، ومسلم رحمه الله في صحيحه من باب (الوفاء ببيعة الخلفاء الأوّل فالأوّل)، واللَّفظ للبخاريِّ.

(٢) تمامُ الحديث الشريف: «قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لي خمسةُ أسماءٍ، أنا محمَّد، وأحمد، وأنا الماحي الذي يمحو الله بي الكفر، وأنا الحاشر الذي يُحشَر الناس على قدمي، وأنا العاقب». أخرجه البخاريّ رحمه الله في صحيحه من كتاب (بدء الوحي)، ومسلم رحمه الله في صحيحه من باب (في أسمائه صلى الله عليه وسلم)، واللفظ للبخاريّ.

(٣) في الأصل: حتماً.

الوضوء، وصحَّ بذلك الخبر المنقول.

وأمّا قولهم: (وسيِّد المرْسلين)، فإنما قالوا ذلك لدلائلَ:

منها قول الله تعالىٰ: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مِيثَـٰقَهُمْ وَمِنكَ وَمِن نُّوحٍ وَإِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَى ٱبْنِ مَرْيَمَ ۖ وَأَخَذْنَا مِنْهُم مِّيثَـٰقًا غَلِيظًا﴾ [الأحزاب: ٧]، فذكر النبيّين، وقدمه عليهم، فدلَّ تقديمه في الذكر عليهم مع كونه آخرَهم مبعوثاً علىٰ تعظيمه وإجلاله وتفضيله عليهم.

ومنها: أنَّ الله تعالىٰ خاطبَ الأنبياء بأسماء الأشخاص كقوله تعالىٰ: يا نوح، وقوله: يا إبراهيم، وقوله: يا موسىٰ، وقوله: يا عيسىٰ، وقوله: يا هود، ونحو ذلك، وخاطب نبيَّنا صلىٰ الله عليه وسلم بأسماء الشَّرف والإجلال والتَّـفخيم، فقال: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ﴾ [المائدة: ٦٧]، وقال: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِىُّ جَـٰهِدِ ٱلْكُفَّارَ وَٱلْمُنَـٰفِقِينَ﴾ [التحريم: ٩]، وقال: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِىُّ قُل لِّأَزْوَٰجِكَ وَبَنَاتِكَ وَنِسَآءِ ٱلْمُؤْمِنِينَ يُدْنِينَ عَلَيْهِنَّ مِن جَلَـٰبِيبِهِنَّ ۚ ذَٰلِكَ أَدْنَىٰٓ أَن يُعْرَفْنَ فَلَا يُؤْذَيْنَ ۗ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ [الأحزاب: ٥٩]، ولما ذكر اسمَ عَلَمه قَرَنه باسم الرِّسالة والاختصاصِ، فقال: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ﴾ [الفتح: ٢٩]، وقال: ﴿مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَـٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾ [الأحزاب: ٤٠].

ومنها: أنه ناسخٌ لشرائع من تقدَّمه، وليس بعده من ينسخ شريعته، وهذا يدلُّ علىٰ

تفضيله عليهم.

ومنها: ما رُوِيَ أنه قال: أنا أوّل من يَقْرع بابَ الجنَّة، فيقول رضوان: مَنْ؟ فأقولُ: محمَّد، فيفتح، ويقول: بكَ أُمرتُ ولا أفتح لأحدٍ قبلك[1].

ومنها: ما روي عنه عليه السلام أنه قال: أنا سيِّد ولد آدمَ ولا فخر، وأنا أوَّل من تنشقُّ عنه الأرض ولا فخر، أنا أوَّل شافعٍ وأوَّل مشفَّع[2]، أيِّ: مقبول الشفاعة، وهذا دليلٌ على كونه سيِّدَهم.

وأمّا قولهم: (وحبيبُ ربِّ العالمين)، فإنما قالوا ذلك لأنَّ هذا الاسمَ من الأسماء المحبوبة، كما اختصَّ إبراهيم صلوات الله عليه وسلامه بأنه خليلُ الله، وموسى بأنه كليمُ الله، وعيسى صلوات الله عليه وسلامه بأنه روحُ الله وكلمتُه، وقد وردت الأخبار بأنَّ محمداً حبيبُ الله، وعلى ذلك إجماع الأمَّة.

---

(١) لفظ: «أنا أوّل من يقرع باب الجنة»، أخرجه مسلم في باب (قول النبيّ صلى الله عليه وسلم: أنا أوّل الناس يشفع في الجنة، وأنا أكثر الأنبياء تبعاً). وتتمته في المستخرج على صحيح مسلم لأبي نعيم الأصبهاني، وفيه اختلاف في اللفظ.

(٢) أخرج الإمام مسلم رحمه الله تعالى في الصحيح من باب (تفضيل نبيِّنا صلى الله عليه وسلم على جميع الخلائق) بإسناده عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «أنا سيِّد ولد آدمَ يوم القيامة، وأوَّل مَن ينشقُّ عنه القبر، وأوَّل شافعٍ وأوَّل مشفَّع». وأخرجه الإمام الترمذي رحمه الله تعالى في جامعه من باب (في فضل النبيِّ صلى الله عليه وسلم)، وقال: وفي الحديث قصَّة، وهذا حديث حسن صحيح.

[مُدَّعي النّبوَّة بعدَ الرَّسولِ صلى الله عليه وسلَّمَ كذّابٌ]

وأمّا قولهم: (وكلُّ دعوةِ نبوَّة بعد نبوَّته فغيٌّ وهوًى).

هذا إثباتٌ منهم أنَّ كلَّ من ادّعىٰ النبوَّة بعده صلوات الله عليه وسلامه فدعواه كاذبةٌ باطلةٌ، والغَيُّ عبارةٌ عن الباطل والضلال، وقولهم: فغيٌّ، أيْ: باطلٌ وضلالٌ، وقولهم: وهوًى، أيْ: تلك الدّعوىٰ صدرت عن هوىٰ النَّفس ليست بهدًى من الله تعالىٰ، وإنما قالوا ذلك لما سبق بيانُه من الأدلَّة القاطعة علىٰ كون نبيِّنا محمَّد صلىٰ الله عليه وسلم خاتِم النبيِّين، ولا نبيَّ بعد الخاتِم، فمن ادّعىٰ النبوَّة بعد ذلك فهو يريد تكذيبَ الله تعالىٰ في خبره بأنَّ محمَّداً خاتِم النبيِّين، ويتعالىٰ الله عن ذلك.

[الدَّعوةُ عامَّـةٌ والإنسُ والجنُّ مكلَّفون]

وأمّا قولهم: (وهو المبعوثُ إلى عامَّة الجنِّ وكافَّة الورى).

فهذا إخبارٌ منهم أنَّ رسالتَه عمَّت الجنَّ والإنسَ، وإنما قالوا ذلك لدلالاتٍ موجباتٍ للعلم قطعاً:

منها قوله تعالىٰ: ﴿ قُلْ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنِّى رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا ﴾ [الأعراف: ١٥٨]. ومنها قوله تعالىٰ: ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَـٰكَ إِلَّا كَآفَّةً لِّلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا ﴾ [سبأ: ٢٨]، فتعميمُ رسالته جميعَ الناسِ دليلٌ علىٰ تعميمها جميعَ الجنِّ، إذ الجنُّ كالتَّبع

للناس في تسخير الله تعالى العالمَ للبشر، فيكونون[١] تبعاً في بابِ لزوم الدِّيانة والمحنةِ[٢] لما ركب فيهم العقْل والتمييز.

ومنها قوله تعالى في غير موضعٍ خطاباً للإنس والجنِّ: ﴿ فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ﴾ [الرحمن: ١٣]، وعلى هذا رُوي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه أتاه وَفْد الجنِّ ليلةَ الجنِّ يسألونه أنْ يأتيَهم ويعلِّمَهم معالمَ الدِّين، فمضى إليهم، وقرأ عليهم سورةَ الرَّحمن، فلمّا أتى إلى قوله: ﴿ فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ﴾ إلا كانوا أحسن جواباً من الإنس، وقال تعالى: ﴿ قُلْ أُوحِىَ إِلَىَّ أَنَّهُ ٱسْتَمَعَ نَفَرٌ مِّنَ ٱلْجِنِّ فَقَالُوٓا۟ إِنَّا سَمِعْنَا قُرْءَانًا عَجَبًا ۝١ يَهْدِىٓ إِلَى ٱلرُّشْدِ فَـَٔامَنَّا بِهِۦ ۖ وَلَن نُّشْرِكَ بِرَبِّنَآ أَحَدًا ﴾ [الجن: ١-٢]، وذُكِر في القصَّة أنهم لما سمعوا القرآن أنصتوا كونَه معجزة، فثبَتَ أنَّ دعوته عامَّةٌ لكافَّة الثَّقلَيْن[٣].

وأمّا قولهم: (بالحقِّ والهدى)، يحتمل قولهم: بالحقِّ، أيْ: بعثه الله تعالى بالحقِّ الذي لأجله خُلقت السموات والأرض، وهو الدَّلالة على وحدانيَّة صانِعهما، والاستعباد بالأوامر والنواهي، وأنَّ البعثَ بعد الموتِ والفناءِ للجزاء في دار البقاءِ، ويحتمل بالحقِّ أيِّ بالحقِّ الذي لله تعالى عليهم، وما لبعضهم على بعضٍ، والكلُّ يرجع إلى معنىً واحدٍ.

---

(١) في الأصل: فيكونوا.

(٢) في الأصل: والمحبَّة، وهو تصحيفٌ، صوابه ما أثبتناه، والله أعلم.

(٣) حديث وفد الجنِّ، رواه أحمد في المسند، وأبو داود في سننه، والبيهقيّ في السُّنن الكبرى، وتمام القصَّة مذكور في المعجم الكبير ومسند الشاميّين، كلاهما للطبرانيّ.

وقولهم: بالهدىٰ، أيْ: بالبيان، ليبيِّن للخلق طريقَ الدِّين الحقِّ بوفاق الكتب السماويَّـة، وبالرُّسل والأنبياء، وبما تعرفه العقول السَّليمة المستقيمة، فإنَّ كلَّ من تأمَّل فيما دعا إليه محمَّد صلوات الله عليه وسلامه من حَدَثِ العالَمِ، وتوحيدِ الصّانع، وإثباتِ البعث والجزاءِ، وتصديقِ الكتبِ المنزلة من السَّماء، والرُّسلِ والأنبياءِ، وبما تعرفه العقولُ تحقَّق كونُه مبعوثاً بالحقِّ والهدىٰ، قال الله تعالىٰ: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [الشورىٰ: ٥٢].

[القرآنُ كلامُ اللهِ تعالى]

وأمّا قولهم: (وإنَّ القرآنَ كلامُ الله تعالى)، بدليل السَّمعِ والعقلِ والإجماعِ.

أمّا دليل السمع قولُه تعالىٰ: ﴿حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَـٰمَ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٦]، ولأنَّ الكفرة كانوا يطعنون فيه بأنّـه كلام محمَّد تقوَّله من تلقاء نفسه، وكان رسول الله صلىٰ الله عليه وسلم يقول لهم إنه كلام الله تعالىٰ، وعلىٰ ذلك أجمعت الأمَّة، وذلك دليلٌ موجبٌ للعلم.

وأمَّا دليل العقْل، فلأنَّ الكلام من صفات المدح والكمال في الشاهد، وضدُّه نقصٌ وذمٌّ، والله تعالىٰ حيٌّ قديمٌ، ومن شرط القديم ثبوتُ الكمال وانتفاءُ الذمِّ والنقائص، فوجب وَصْفه بالكلام.

وأمّا قولهم: (منه بدأ[١] **بلا كيفيَّـةٍ قولاً)**، فلمْ يريدوا بقولهم: منه بدأ بلا كيفيَّـة،

---

(١) في الأصل: بدا، أي ظهر منه لنا، كما في شرح الميداني.

حدوثَه، إذ ما كان مخلوقاً محدثاً لا يخلو عن الكيفيَّة، لكنَّهم أرادوا بذلك أنه تعالى أظهرَه للسامع قولاً بلا كيفيَّة، فأرادوا بنفي الكيفيَّة عنْ كلامه تعالى إثباتَ أزليَّةِ كلامِه وقدمِه، ولا يعنون به حدوثَ معنى في ذات الله تعالى، ولكن يعنون به أنه يُطْلِع الملك أو من شاء من الأنبياء على قوله الذي هو صفةٌ أزليَّةٌ قائمةٌ بذاته، وليس من ضرورة الاطِّلاع حدوثُ ما يُطَّلع عليه، فإنَّا اطَّلعنا على آثار قدرته في خلق العالم وإيجاده عند تأمُّلنا فيها، ولم يلزمْ من ذلك حدوثُ قدرته.

وأمّا قولهم: (وأنْزله على نبيِّه وحيّاً)، فإنما قالوا ذلك للنُّصوص المصرِّحة بالتَّنزيل والوحي، كقوله تعالى: ﴿وَأُوحِيَ إِلَيَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ لِأُنذِرَكُم بِهِۦ وَمَنۢ بَلَغَ﴾ [الأنعام: ١٩]، وقوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ ۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ ۗ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُولُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [آل عمران: ٧]، فقالَ فقهاءُ المِلَّة: إنَّ القرآن كلامُ الله تعالى ووحيُه وتنزيلُه على ما نصَّ الله تعالى عليه.

وأمّا قولهم: (وصدَّقه المؤمنون على ذلك حقّاً)، فهذا منهم بيان أنَّ الصحابة الذين شهدوا نزوله على رسول الله صلى الله عليه وسلم، وتحقَّقوا إعجازَه، وصدَّقوا كونه كلامَ الله تعالى وكتابَه وتنزيلَه، [١] نقلوه إلى مَنْ بعدهم على ما تلقَّوه من رسول الله صلى الله عليه وسلم، ودعوا الخلقَ إلى إقامةِ حُكْمِه اعتقاداً وعملاً، وجاهدوا من امْتَنع عن الانقياد

---

(١) جاء في الأصل لفظ: ثم، لكنه بغير خط الناسخ، ولذلك لم نثبته، وبإثباته يضيع خبر أنَّ.

له.

وأمّا قولهم: (وأيقنوا أنه كلامُ الله تعالى جلَّ وعلا بالحقيقة)، أيّ تحقّقوا بالسَّمع والعقل بأنَّ كلامَ الله صفة له كالعِلْم والحياة، فيستحيلُ أنْ يكون مخلوقاً ككلام البريَّـة.

وأمّا قولهم: (فمَنْ سَمعَه وزعمَ أنه كلامُ البشر فقدْ كفَر)، وهذا ظاهرٌ، لأنَّ فيه تكذيبَ الرَّسولِ صلىٰ الله عليه وسلم، فإنه قالَ: إنَّ القرآنَ كلامُ الله عزَّ وجل، فمَنْ زعم أنه كلام البشر فقد كذَّب رسول الله صلىٰ الله عليه وسلم في خبرِه، فيكون كافراً بالرِّدة والتَّـكذيب.

وأمّا قولهم: (وقد ذمَّـه اللهُ تعالى وأوعده بسَقَر)، أيّ عابَـه اللهُ، وأوعده عذابه، حيث قال فيمن قال: ﴿إِنْ هَٰذَآ إِلَّا قَوْلُ ٱلْبَشَرِ ﴿٢٥﴾ سَأُصْلِيهِ سَقَرَ﴾ [المدثر: ٢٥ – ٢٦]، أيّ: ما هذا القرآنُ إلا قولُ البشر، فصارَ ذلك القائلُ بذلك كافراً مستحقّاً دخولَ سَقَر، وهو أشدُّ العذاب.

وأمّا قولهم: (فلمّا أوعد بسقر لمن قال: ﴿إِنْ هَٰذَآ إِلَّا قَوْلُ ٱلْبَشَرِ﴾؛ عَلِمْنا أنه قولُ خالقِ البشر، ولا يُشْبِهُه قولُ البشر)، فإنّما قالوا ذلك لأنَّ الكلامَ صفةُ المتكلِّم، والقولُ صِفةُ القائلِ، فكانَ القول بخَلْقِ القرآن وحدوثه وصفاً لله تعالىٰ بمعنىً من معاني البشر، فيكون كُفْراً، لما فيه من تشبيه الرَّبِّ بالخلقِ، إذْ البشرُ لما كان مخلوقاً محدثاً كان كلامه الذي هو صِفَتُه مخلوقاً، ويتعالىٰ اللهُ عزَّ وجلَّ عن معاني خلْقِه.

وأمّا قولُهم: (فمنْ أبصرَ هذا اعتَـبَـرَ)، معناه: فَمَنْ تأمَّـلَ في هذه المعاني وبحثَ

عنها، حتّىٰ فَهِمَ؛ وقع له الاعتبار، وهو الوقوف على معاني الأصول والفروع.

وأمّا قولهم: (وعن مِثْل قولِ الكفّار انْزَجَرَ)، معناه: يجبُ عليه أنْ ينْزجِرَ عن مثل قولِ الكفّار.

وأمّا قولهم: (وعَلِمَ أنَّ الله تعالى بصفاتِه ليسَ كالبَشَرِ)، أيْ: يجبُ عليه أنْ [يعلمَ أنَّ][1] اللهَ تعالىٰ بصفاته ليس كالبَشَر، لأنَّ الله تعالىٰ قديمٌ بأسمائِه وصفاتِه لم يَجُزْ تعرِّيه عنها في الأَزَلِ، لأنَّ في تعرِّيه عن شيءٍ من صفاتِ الكمال نقصاً، والقديمُ يتعالىٰ عن ذلك، لأنه واجبُ الوجود لذاته، فكان أزليّاً بصفات المدْح والكمال، وقد تمدَّح اللهُ تعالىٰ بقوله: ﴿ هُوَ ٱللَّهُ ٱلَّذِى لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ هُوَ ٱلرَّحْمَٰنُ ٱلرَّحِيمُ ﴾ [الحشر: ٢٢]، فكانَ وصْفُه بحدوث شيءٍ من صفات المدح والكمال إشراكاً إيّاه مع غيرِه في حدوث الصّفات، ووصفاً له بتعرِّيه عن صفاتِ المدْح في الأزل، وذلك في حقِّ الله تعالىٰ محالٌ.

[رؤيةُ الله تعالى حقٌّ وتأويلِ المعتزلة ساقطٌ]

ثمَّ ذكرَ الطحاويُّ رضيَ الله عنه عقيدَتهم في الرؤية أنهم قالوا:

(والرؤيةُ حقٌّ لأهل الجنَّة بغيرِ إحاطةٍ ولا كيفيَّةٍ)، هذا إثباتٌ بأنَّ رؤيةَ الله تعالىٰ حقٌّ لأهلِ الجنَّة في الجنَّة، وقد اعتقدوا ثبوتَها وحقيقتَها بالكتابِ والأحاديثِ الصّحيحة، والعقلُ الصحيحُ يثبِتُها ولا ينفيها.

---

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من الأصل.

وأمّا قولهم: (بغيرِ إحاطةٍ ولا كيفيَّـةٍ)، فإنما قالوا ذلك لما قامت الدَّلالةُ القاطعةُ على استحالةِ الإحاطةِ به سبحانَه وتعالى، لأنه لا نهايةَ له، ونفَوُا الكيفيَّـةَ عن الرُّؤية الموعودة بها؛ لاستحالة الكيفيَّـة في ذاتِ الله تعالى وصفاته، لما فيها من أَماراتِ الـحَدَث.

وأمّا قولهم: (كما نَطَقَ به كتابُ ربِّنا جلَّ وعلا: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾).

هذا منهمْ احتجاجٌ بهذه الآية على إثباتِ الرُّؤية، وهذا يدلُّ على أنَّ هذه الآية موجِبةٌ لنَظَرِ العَيْنِ، وتأويلُ المعتزلةِ إيّاها على انتظارِ الثوابِ والكرامةِ تأويلٌ فاسدٌ، إذْ أبو حنيفةَ وأصحابُه هم المتبحِّرون في علمِ الأصولِ والفروعِ، وهم أعْرَفُ بالتَّـأويلِ والتَّـنـزيلِ، وقد صرَّحوا بإثباتِ الرُّؤية، فيسْقُطُ تأويلُ المعتزلةِ.

وأمّا قولهم: (وكلُّ ما جاءَ في ذلك من الحديثِ الصَّحيح عن رسولِ الله صلّى الله عليه وسلَّم، فهو كما قالَ، ومعناهُ على ما أرادَ)، فهذا منهمْ إثباتٌ لصِّحَّةِ الأحاديثِ المرويَّـة في إثْباتِ الرُّؤية، وشهادةٌ منهمْ بحقيَّـة موجَبِها، إذْ ما ثَبَتَ في الشَّريعةِ يجبُ الاعتقادُ به، لكونهِ شريعةَ الله تعالى تَثْبُتُ بالمعجزاتِ القاهراتِ والدَّلائلِ الواضحاتِ، فما ثَبَتَ كونُه منها يقابَلُ بالسَّمْعِ والطَّاعَةِ، ولا يُضْرَبُ الأمثالُ، والمقاييسُ لا تُبْتَنى إلا على دليلٍ موجِبٍ للعلمِ، وذلك: كتابٌ ناطِقٌ، أوْ خبرٌ متواتِـرٌ، أو مشهورٌ تلقّاه السلفُ بالقبولِ، أوْ إجماعُ الأمَّةِ.

وأمّا قولهم: (ومعناهُ على ما أرادَ)، فإنّما أرادوا بذلك النَّظرَ المذكورَ في الكتابِ إلى الربِّ تعالى، وما صَحَّ في ذلك من الخبر فإنّه يجبُ قبولُه باعتقادِ الـحَقِّـيَّـةِ والتَّسليمِ لما أرادَ

اللهُ تعالىٰ ورسولُه صلىٰ الله عليه وسلم من غيرِ بَحْثٍ ولا تأويلٍ، لأنَّ اللهَ تعالىٰ لا يعرفُ بالقياسِ، ولا يقاسُ بالنّاسِ، وإنّما يُعْرَفُ بهدايتِه ودلائلِه وآياتِه، والدَّلائِلُ والآياتُ دَلَّت علىٰ وحدانيَّته وقِدَمِه بصفاتِه، وعلىٰ تعاليه عن معاني خلائِقِه.

وأما قولهم: (لا ندْخلُ في ذلكَ متأوِّلينَ بآرائِنا، ولا متوهِّمينَ بأهْوائِنا)، فإنّما قالوا ذلكَ لأنَّ الرُّؤيةَ معنىً يضافُ إلىٰ الربوبيَّـة، ولا يُقاسُ ذاتُـه بالذَّواتِ لوحدانيَّـتِهِ وقِدَمِه، ولا يُفْهَمُ من صفاته ما يُفهَم من صفات غيـرِه، لأنَّ صفاتِ غيـرِه دلالاتٌ علىٰ أنَّ صانعاً قديماً صَنَعَها ودبَّرَها، وذلكَ يستحيل في حقِّ صفاتِ القديمِ تعالىٰ، فمَنْ دَخل في ذلك متأوِّلا برأْيه؛ فإمّا أنْ يؤدِّيَه رأْيُه إلىٰ النَّـفي علىٰ ظنٍّ أنَّ ذلك تنزيهٌ، فيصيرُ ردّاً لما ثبتَ بالدّليل القطعيِّ، وذلك ضلالٌ وباطلٌ، وإما أنْ يؤدِّيه رأْيُه إلىٰ التشبيه والتجسيم علىٰ ظنٍّ أنه يثبته، فيصيرُ غلوّاً، وذلك باطلٌ، فوَجَبَ اعتقادُ حَقيَّـة ما ثبت بالدّليل الموجِب من غير تشبيهٍ ولا تعطيل، وهو سبيلُ أهلِ الحقِّ.

وأمّا قولهم: (فإنّه ما سَلِمَ في دينه إلا من سَلَّمَ لله عزّ وجلّ ولرسولِه صلّى الله عليه وسلّم، ورَدَّ عِلْمَ ما اشْتَبَه عليه علمه[1] إلى عالِـمه)، فإنّما قالوا ذلك في كلِّ ما يَثْبُتُ كونُه من الله تعالىٰ ومن رسوله صلىٰ الله عليه وسلم بالدليل الموجِب للعلم من: كتابٍ ناطقٍ، أو خبرٍ متواترٍ، أوْ إجماعٍ، فإنه يجبُ تسليمه لله تعالىٰ ولرسوله صلىٰ الله عليه وسلم، سواءً عُلِمَ الحكمةُ فيه أو لم يُعْلَمْ، إذْ هو من شريعة علّامِ الغيوبِ، وعقولُ البشرِ تَقْصُر عن

---

(١) لفظ (علمه) ساقط من الأصل.

الوقوفِ على الحِكَم البشريَّـة، إذ العقلُ جزءٌ من أجزاءِ العالَـم[١]، فكيف يحيط بالحِكَم الربوبيَّـة ما هو جزءٌ من أجزاءِ عالَـمه؟

[مَن اشْتبه عليه شيءٌ يرجعُ إلى الله تعالى ولا يخالفُ المحكمات]

وأمّا قولهم: (ورَدَّ عِلْمَ ما اشْتَبَه عليه علمُه إلى عالِـمه)، فإنّما قالوا ذلكَ لوجوبِ الإيمانِ بالآيات المتشابهاتِ، والأحاديثِ المتشابهةِ الثابتةِ بالنَّقلِ المتواترِ، من غيرِ حَمْلِ إيّاها على مخالفةِ النّصوص الـمُحْكَمَة الموجِبة للعلم، ومن غير إيقاعِ المناقَضَةِ بَيْن حُجَجِ الحكيم القديم، فإنَّ قوماً تأوّلوا بآرائِهم فعطَّلوا، وقوماً حملوها على ظواهِرها فوقعوا في التَّشْبيهِ والتَّجسيمِ، فصاروا معطِّلةً من حيث المعنى، لأنَّ صانعَ العالمِ ليس بجسمٍ ولا جوهرٍ ولا عَرَضٍ، ولأنه لا مشابهةَ بينه وبين شيءٍ من العالمِ.

وخاصيَّـة الأجسام التركُّب، والتركُّب محقَّقٌ من الأجزاءِ والأبعاضِ، فكانَ الجسمُ مبعَّضاً متجزِّئاً، ولا يجوز أنْ يكونَ الباري كذلك، إذ التَّركيبُ لا بدَّ له من مركِّب، فمنْ قال: إنه جسمٌ، فقد أبطلَ ألوهيَّـته وجعله مصنوعاً.

وأمّا الجوهرُ فعبارةٌ عن الأصلِ القابلِ للتركُّب، فلو كان الباري جوهراً لكان محلًّا للحوادث، وذلك محالٌ، لأنَّ قبولَ الحوادث من أَمارات الحَدَث، بدليل أنَّ الجوهر لا ينفكُّ عن الأكوان، والأكوانُ إمّا أنْ تكون متحرِّكاً أَوْ ساكناً، فلا تنفكُّ عن التَّغيُّر،

---

(١) في الأصل: العلم.

والقديم لا يجوز عليه التَّغيُّر.

وأمّا العرضُ فخاصِّيَّتـه أنْ لا يقومَ بنفسه، ويستحيلَ بقاؤُه، ويتعالىٰ صانعُ العالم أنْ يكون كذلك، إذْ هو قائمٌ بذاته، وبتكوينه قامت الجواهرُ، والأجسامُ حاملةٌ للأعراض.

وأمّا قولهم: (ولا يَثْبتُ قَدَمُ الإسلامِ إلا على ظَهْر التَّسليمِ والاسْتسلام)، فلأنَّ الإسلام هو دينُ الله عزّ وجلّ الذي يعبده عباده، وبعث لأجله الأنبياء والمرسلين، وأنزل الكتب السماويَّـة، وهو في الحقيقة جَعْلُ كُليَّـة الأشياء لله تعالىٰ، سالمةً لا شريكَ له فيها في مُلْكٍ ولا إنشاءٍ ولا تقديرٍ.

ثمَّ الإسلامُ والإيمانُ واحدٌ عندَهم، أعني أبا حنيفةَ وأبا يوسفَ ومحمّداً وسائرَ المحقّقين، لأنَّ الإيمان هو التّصديق لله تعالىٰ بالربوبيَّـة، بشهادة كليَّـة الأشياء لله تعالىٰ، بأنه خالقُها وربُّها، علىٰ ما هي عليه من آثارِ الـحَدَثيَّـةِ، فالمسلمُ هو الذي جعلَ الأشياء كلَّها سالمةً لله تعالىٰ، والدّليل علىٰ أنه واحدٌ قولُه تعالىٰ: ﴿ قُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيۡنَا وَمَآ أُنزِلَ إِلَىٰٓ إِبۡرَٰهِـۧمَ وَإِسۡمَٰعِيلَ وَإِسۡحَٰقَ وَيَعۡقُوبَ وَٱلۡأَسۡبَاطِ وَمَآ أُوتِيَ مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ وَمَآ أُوتِيَ ٱلنَّبِيُّونَ مِن رَّبِّهِمۡ لَا نُفَرِّقُ بَيۡنَ أَحَدٖ مِّنۡهُمۡ وَنَحۡنُ لَهُۥ مُسۡلِمُونَ ﴾ [البقرة: ١٣٦]، قاموا لله تعالىٰ بالإسلام في جميع ما أَمَرَ بالإيمان به، وقوله تعالىٰ: ﴿ فَأَخۡرَجۡنَا مَن كَانَ فِيهَا مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ٣٥ فَمَا وَجَدۡنَا فِيهَا غَيۡرَ بَيۡتٖ مِّنَ ٱلۡمُسۡلِمِينَ ﴾ [الذاريات: ٣٥ - ٣٦]، فعبَّر بالإسلام عمَّن عبَّر عنهم بالإيمان، والذين سمّاهم مسلمين هُمُ الذين سمّاهم مؤمنين، فكان الإسلامُ والإيمانُ في التّحقيق واحداً.

ثمَّ الأعمالُ من نحو العبادات وسائر الطاعات من موجباتِ الإيمان وشرائعِ الإسلام.

وأمّا قولهم: (فمَنْ رامَ عِلْمَ ما حُظِرَ عنه عِلمُه، ولم يقنعْ بالتَّسليمِ فهمُه؛ حَجَبَه مَرامُه عن خالِصِ التّوحيدِ وصافي المعرفةِ وصحيح الإيمان)، فمعناه أنَّ كلَّ مَنْ لم يستقبلْ ما يثبت بدليلٍ يوجب العلمَ قطعاً من كتاب ناطقٍ أو خبرٍ متواترٍ أو إجماع بالتسليم لله ولرسوله، ولم يقنعْ بالتسليم فهمُه، وطلب الوقوفَ على الحكمة فيما حُظِر عن الخلق علمُه، كان مَرامه ذلك منه تحكُّماً، وعدولاً عن موجَب الإيمان، فيصيرُ برأيه وتحكُّمه محجوباً عن خالِص التّوحيد وصافي المعرفة وصحيح الإيمان، فيبقى متردِّداً بين نقيضين، بين الكفرِ والإيمانِ، وبين التّصديقِ والتّكذيب، ولا إيمانَ مع التردُّد، ولا إسلامَ مع التّحكُّم.

[التَّمسُّكُ بالدَّلائلِ الموجبةِ للعلمِ قطعاً]

قال الإمام النّاصريُّ[1]: فمَنْ أرادَ أنْ يعرف الحقَّ فعليه التَّمسك بالأدلَّة الموجبة

---

(١) الإمام الناصريُّ (ت ٦٥٢ هـ): بَكْبـرْس بن يَلَنْقِلِج، أبو الفضائل، وأبو شجاع، الفقيه، الأصوليّ، الملقَّب نجم الدّين، التركيّ، الناصريّ، مولى الإمام الناصر لدين الله أمير المؤمنين.

له: مختصر في الفقه على مذهب أبي حنيفة، رأيته، نحواً من (القدوريّ)، اسمه: (الحاوي). وله: شرح العقيدة للطحاويّ، في مجلد كبير ضخم، فيه فوائد، رأيته أيضاً، سمّاه بالنور اللامع والبرهان السّاطع.=

للعلم قطعاً، وهي الكتابُ بلا شكٍّ، والخبرُ المرْويُّ بلا إفْكٍ، وهو المتواترُ، وإجماعُ الأمَّـة.

وما اشْتبه عليه من متشابهات الكتاب والخبر المتواتر، فيؤمنُ بمراد الله تعالىٰ ومراد رسول الله صلىٰ الله عليه وسلم، وينفي عن الله تعالىٰ مشابهةَ الخلقِ عملاً بالنصِّ الـمُحْكَم، وهو قوله تعالىٰ: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ﴾ [الشورىٰ: ١١]، ويصفُه بها وصف به نفسه في صورة التَّوحيد والإخلاص، ويعتقدُ أنَّ اللهَ تعالىٰ

= سمع منه الحافظ الدمياطيّ عبد المؤمن ببغداد. وتوفي بها بعد الخمسين وست مئة. وذكره الصاحب ابن العديم في (تاريخ حلب)، وقال: فقيه حسن عارف بالفقه والأصول، وكان يَلْبِسُ لُبْسَ الأجناد؛ القِباءَ والشَّرْبوش، عرض عليه الإمام المستنصر قضاء القضاة ببغداد، وأن يلبس العمامة، فامتنع عن ذلك.

قال ابن العديم: وبلغني أن اسمه أولاً منكوبرس، فسُمِّيَ بكبرس، وكان خيّراً، ورعاً، فقيهاً، فاضلاً، حسن الطريقة، ولم يتفق لي به اجتماع حين قدمَ حلب، ولا حين قدمتُ بغداد.

وأُخبرتُ أنه كان علىٰ الرِّق ولم يعتقه مواليه، وكذا عادة الخلفاء ببغداد، وأنه تزوج بامرأة حرة لها ثروةٌ، وولد له منها بنتٌ، وماتت المرأةُ، وورثت ابنته منها مالاً وافراً، وماتت البنت، فجمع جميع ما كان لابنته، وسيَّره للإمام المستنصر، وقال: أنا عبد لا أرث من ابنتي شيئاً وهي حرَّةٌ، فردَّه عليه، وأذن له في التصرُّف فيه علىٰ حسب اختياره.

قال: وتوفي ببغداد في أوائل ربيع الأول سنة اثنتين وخمسين وستمائة، ودفن إلىٰ جانب قبر أبي حنيفة في القبة بالرُّصافة. كتب عنه الحافظ الدمياطي، وذكره في معجم شيوخه.

انتهىٰ من الجواهر المضيَّـة في طبقات الحنفية للقرشي رحمه الله ، تحقيق البحّاثة محمد عبدالفتاح الحلو، (ترجمة رقم ٣٧٨، ج١: ص ٤٦٢، ٤٦٣).

قديمٌ حكيمٌ لم يُنزل كتابه متناقضاً، ولا بعثَ رسوله صلى الله عليه وسلم بدينٍ متناقِضٍ، بل يعلمُ أنَّ اللهَ تعالى أنزل الكتاب؛ وفيه المحكمات ليتَّبعوها بالعملِ والاعتقادِ، وفيه المتشابهات، وأخبر أنَّ اتِّباعَ ما تشابَه منه زيغٌ، فقال: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ﴾ [آل عمران: ٧]، وثبت أنَّ هناك معانيَ موافقةً للمُحكمات، ولكنَّ الله تعالى امتحنَ عباده باتِّباعِ الـمُحكمات، والإيمانِ[١] بحقيَّة مراده في المتشابهات، ليُظهِر ما عَلِمَ في الأزل مَنْ يحقُّ ممَّن يزيغُ، كما امتحن العباد بالأوامر والنواهي ليُظْهِر للخلق المطيعَ من العاصي.

وأمّا قولهم: (ولا يصحُّ الإيمان بالرؤية لأهلِ دار السَّلام لمن اعْتبَرها بوَهْمٍ أو تأوَّلها بِفَهْمٍ)، فهذا منهم إثباتٌ لرؤية الله تعالى في الجنَّة، إذْ دار السَّلام هي الجنَّة، قال الله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَدْعُوٓاْ إِلَىٰ دَارِ ٱلسَّلَٰمِ﴾ [يونس: ٢٥]، أيْ: يدعو إلى الجنَّة، وفي تسميتِها دارَ السَّلام وجهانِ:

أحدُهما: أنَّ السَّلام اسمٌ من أسماءِ الله تعالى، فيكونُ معناها: دارَ الله، إذ هي دار أولياء الله.

والثاني: سُمِّيت الجنَّة دارَ السَّلام، لأنَّ من دخلها سَلِمَ من الآفاتِ والعيوبِ والزَّوال، فيكونُ معناها: دار السَّلامة.

---

(١) في الأصل: الأياب،، وقد جاءت هذه الكلمة بحرف الأصل غير واضحة.

وإنما قالوا: لا يصحُّ الإيمانُ بالرؤيةِ لأهلِ الجنَّـة لمنِ اعتبرَها بوَهْمٍ، لأنَّ الوَهْمَ إنّما يقعُ علىٰ الموهوم، وهو ما يَنْطبع في الحواسِّ، وهو ما يوصف بالجنس والكيفيَّـة، وذلك محالٌ في حقِّ الله تعالىٰ.

وإنما قالوا: أو تأوَّلها بفَهْمٍ، لأنَّ الفهم يكون بالتأمُّل بالعقل، وذلك يكون لمعرفة الدلائلِ المنصوبةِ في العالمِ وثبوت الصَّانع ووحدانيَّته وقدمه وعلىٰ براءته عن سِمات الـحَدَث وأماراتِ النَّقْص، وأمّا فَهْمُ المعنىٰ الذي يضاف إلىٰ الربوبيَّـة فلا سبيل إلىٰ ذلك، وهذا هو معنىٰ قولهم:

(إذْ كان تأويل الرُّؤية وتأويلُ كلِّ معنىً يضاف إلى الربوبيَّـة)، أرادوا بأنَّ الرُّبوبيَّـة منـزَّهٌ عن الماهيَّـة والكيفيَّـة، فلذلك قالوا: لا يصحُّ الإيمانُ بالرؤية إلا بترْك التأويل، ولزومِ التَّسليم، كما في العِلْمِ بالذّات والصّفات، تُعلَم ذاته بأنه: واحدٌ، حيٌّ، قديمٌ، موصوفٌ بصفات المدح والكمال، بلا إحاطـةٍ ولا كيفيَّـةٍ.

وأمّا قولهم: ([١] **بِـتَـرْكِ التأويلِ ولُزومِ التَّسليمِ، وعليه دِيْنُ المرْسلينَ)**، فهذا منهم بيان أنَّ الرُّسل عليهم السلام سلكوا طريقةً واحدةً في الهدىٰ والتَّوحيد، فبَنَوا دينهم علىٰ ما أقامَ الله تعالىٰ لهم من آياتِ الوحدانيَّـة والألوهيَّـة، وآيات الرِّسالة، فأسلموا لربِّ

---

(١) في الأصل: (إلّا)، وأسقطناها من المتن، كما في بعض نسخ العقيدة، لأنَّ وجودها يضيِّع معنىٰ قولهم: (إذْ كان تأويل الرُّؤية وتأويلُ كلِّ معنىً يضاف إلىٰ الرُّبوبيَّـة...)، والمعنىٰ علىٰ حذفها أنَّ تأويلَ الرُّؤيةِ هو ترك تأويلها، وتأويلُ أيِّ معنىً يضاف إلىٰ الربوبيَّـة هو ترك تأويله. والله أعلم.

العالمين، على ما قال تعالى لنبيِّـه صلواتُ الله عليه وسلامُه: ﴿ قُلْ إِنَّ هُدَى ٱللَّهِ هُوَ ٱلْهُدَىٰ وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ [الأنعام: ٧١]، وعلى ما أَمَرَ به خليلَه إبراهيمَ صلواتُ الله عليه وسلامُه: ﴿ إِذْ قَالَ لَهُۥ رَبُّهُۥٓ أَسْلِمْ ۖ قَالَ أَسْلَمْتُ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ [البقرة: ١٣١].

قالَ أهلُ الأصول:

أُمروا في الأسماءِ والصفاتِ وما يجبُ اعتقادُه أنْ يكونوا على دِين ونهجٍ واحدٍ على ما قال تعالى: ﴿ شَرَعَ لَكُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِۦ نُوحًا وَٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِۦٓ إِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰٓ ۖ أَنْ أَقِيمُوا۟ ٱلدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا۟ فِيهِ ۚ كَبُرَ عَلَى ٱلْمُشْرِكِينَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ ۚ ٱللَّهُ يَجْتَبِىٓ إِلَيْهِ مَن يَشَآءُ وَيَهْدِىٓ إِلَيْهِ مَن يُنِيبُ ﴾ [الشورى: ١٣]، والأنبياءُ كلُّهم على دِين واحدٍ، وهو الإسلام لربِّ العالمين.

وأمّا في الشّرائع؛ فلكلِّ واحدٍ منهم شريعةٌ على حِدَةٍ، على ما قال تعالى: ﴿ لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا ﴾ [المائدة: ٤٨].

وذكرَ القاضي أبو العلا رحمه الله في كتاب الاعتقاد[1] فقال: روى جماعةٌ من

---

(١) صاعد بن محمد بن أحمد بن عبيد الله، أبو العلاء، عماد الإسلام (ت ٤٣٢ هـ): قاضي نيسابور وفقيهها، ودام القضاء بها في أولاده، وتوفي بها سنة اثنتين وثلاثين وأربعمائة، وقيل: سنة إحدى. =

الصحابة قالوا: خرج علينا رسولُ الله صلّىٰ الله عليه وسلَّم، فقال: إنَّ بني إسرائيلَ افترقوا علىٰ إحدىٰ وسبعين فرقةً، كلُّها علىٰ الضَّلالة، إلا السَّوادَ الأعظم، قالوا: يا رسولَ الله، وما السَّواد الأعظم؟ قال: ما أنا عليه وأصْحابي، وهو من خَبَر المشاهير الموجبةِ للعلم، وأجمعَ العلماء علىٰ قبوله، وهو من أخبار أعلام النُّبوَّة ودلائل الرِّسالة، إذ أخبر عمّا سيكون في المستقبل، فتحقَّق علىٰ ما أخبرَ.

وأمّا قولهم: (ومَنْ لم يتوقَّ النَّـفْي والتَّشبيْـه؛ زلَّ ولم يصبِ التَّنزيْـه).

قال القاضي أبو حفص الغزنويُّ: وهذا أيضاً قالوه في الرؤية، لأنَّ الرؤية لما ثبتت

= كان عالماً صدوقا، انتهت إليه رئاسة أصحاب أبي حنيفة بخراسان، ويعرف بالأُسْتُوَائِيّ، وفي هذا الباب ذكره السمعانيّ، وكذا نسبه أبو إسحاق الشيرازيّ، وهي بضم الألف وسكون السين وفتح التاء أو بضمها وبعدها الواو والألف ثم الياء آخر الحروف، نسبة إلىٰ أُسْتُـوَا، قرية من ناحية نيسابور، وبها ولد في ربيع الأول سنة ثلاث وأربعين وثلاثمائة، اختلف إلىٰ بكر محمد العباسي الخوارزمي في الأدب، ودرس الفقه علىٰ شيخ الإسلام أبي نصر بن سهل القاضي جدّه، ثمّ جاء إلىٰ القاضي أبي الهيثم النيسابوري ولازمه.

له كتاب سمّاه: (الاعتقاد)، ذكر فيه عن عبد الملك ابن أبي الشوارب، أنه أشار إلىٰ قصرهم العتيق بالبصرة، وقال: قد خرج من هذه الدار سبعون قاضياً علىٰ مذهب أبي حنيفة، كلهم كانوا يرون إثباتَ القدر وأنَّ الله خالقُ الخير والشرِّ، ويرْوُون ذلك عن أبي حنيفةَ، وأبي يوسفَ، ومحمّد، وزفرَ، وأصحابهم.

قال الخطيب: بلغنا أنه مات فىٰ سنة اثنتين وثلاثين وأربعمائة وقيل توفي فىٰ سنة إحدىٰ وثلاثين وأربعمائة.

راجع ترجمته في الجواهر المضيَّـة في طبقات الحنفية للقرشيّ رحمه الله، تحقيق البحّاثة محمد عبدالفتاح الحلو، (ترجمة رقم ٦٥٨، ج٢: ص ٢٦٥- ٢٦٧).

بالنقل كان نفيُها نفياً لما أثبته الشَّرع، ونفيُ ما أثبته الشَّرع ضلالٌ، والتَّشبيـهُ باطلٌ بالنَّـقل والعقل، فمَنْ لم يجتنب النَّفيَ الذي هو خلاف الشَّرع، والتشبيهَ الذي هو خلاف الشَّرع والعقل؛ زلَّ عن الدِّين الحقِّ، ولم يصب التنزيـه الذي أوجبه الشَّرع والعقل.

وأمّا قولهم: (فإنَّ ربَّنا جلَّ وعلا موصوفٌ بصفاتِ الوحدانيَّة، منعوتٌ بنعوت الفردانيَّـة).

وهذا أيضاً قالوه في فصل الرُّؤية؛ حسْماً[1] عن الخوض في تأويل معاني صفات الرَّبِّ بالوَهْم وفهم الرأْي، كيلا يقع التَّشبيه والكيفيّـة والتّجسيم، لاستحالة هذه المعاني على القديم، فإنَّ الله تعالى وصف نفسه بصفات الوحدانيَّـة بقوله: ﴿وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلرَّحْمَٰنُ ٱلرَّحِيمُ﴾ [البقرة: ١٦٣]، وبقوله: ﴿قُلِ ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ ٱلْوَٰحِدُ ٱلْقَهَّٰرُ﴾ [الرعد: ١٦].

وأمّا قولهم: (ليسَ في معناهُ أحدٌ من البريَّـة)، فإنّما قالوا ذلك كيلا يتوهَّم أحدٌ في إثْبات الرُّؤية الموعودة في الآخرة معانيَ الرُّؤية المعهودة في الشاهد من البريَّـة، وإنما يراه أهلُ الجنَّـة في الجنَّـة بغير إحاطةٍ ولا كيفيَّـةٍ، كما عرفوه في دارِ الـمِحنة والعبادة بلا إحاطةٍ ولا كيفيَّـةٍ.

والبريَّـةُ جميع الخليقة، يستحيل كونُ المحدث المخلوق في معنى القديم الخالق.

---

(١) في الأصل: حتماً.

[تنزيهُ الله تعالى عن الحدِّ والغايـةِ والأعضاءِ والأدواتِ والجهاتِ]

وأمّا قولهم: (تعالى عن الحدودِ والغاياتِ والأركانِ والأعضاءِ والأدواتِ)، فإنّما قالوا ذلك لما سبق بيانه من الحجج القاطعة على تعاليه عن جميع معاني خليقته.

إذ الحدُّ وصف المحدود، وهو المحصورُ. والغايةُ عبارةٌ عن النهاية. والأركانُ والأعضاءُ صفاتُ الأجسام. والأدوات آلاتُ الأجسام. والقديمُ سبحانَه يتعالى عن هذه الأوصاف كلِّها، لما هي دلالاتٌ على صانعٍ قديمٍ صَنَعها ودبَّـرها، فيستحيل أنْ يكونَ الصانعُ القديمُ متَّصفاً بأوصافِ المصنوعيَّـة.

وأمّا قولهم: (لا تحويه الجهاتُ السِّـتُّ كسائرِ المبتدعات)، فإنَّما قالوا ذلك بالنُّصوص المحكمة.

منها قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، نفى عن نفسه مشابهةَ العالمِ إيّاهُ، ففي التحيُّـز بجهةٍ من الجهاتِ مشابهةُ الأجسام والجواهر، وفي التمكُّن في مكان مماثلةٌ للجواهر المتمكِّنة، وفي وصفه بالجهات قولٌ بالانحصار(١) فيها، وفي كلِّ ذلك إيجابُ حدوثِه وإزالةُ قدمِه، وذلك كلُّه محالٌ في حقِّ القديم.

ومنها قوله تعالى: ﴿ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ﴾ [الإخلاص: ٤]، والكُفْء

---

(١) في الأصل: الانحصار.

المساوي والمماثل، منفيٌّ عن نفسه المماثلة والمساواة.

ومنها قوله تعالى: ﴿سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ [المؤمنون: ٩١].

ومنها قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ ٱلْغَنِىُّ وَأَنتُمُ ٱلْفُقَرَآءُ﴾ [محمد: ٣٨]، فوجبَ إثباتُ تعاليه عن كلِّ ما يفتقر إليه الخلقُ من الاتّصاف بالجهة والمكان.

ومنها قولُه تعالى: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِىٌّ عَنِ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [آل عمران: ٩٧]، فأثبتَ لنفسه الاستغناءَ عن جميع العالمين والجهاتِ والأمكنة من جِهات العالم، فوجبَ إثباتُ تعاليه واستغنائه عن العالمين وعن كلِّ وَصْفٍ من صِفات الـمُحْدَثين.

ومن حيث المعقول؛ أنَّ الجهات السِّت محدَثةٌ، وهي أوصافٌ للعالم المحدَث، والله تعالى قديمٌ لم يزلْ، كانَ؛ ولا مكان، ولا حين، ولا زمان، ولا فوق، ولا تحت، ولا خلف، ولا قدام، ولا يمين، ولا يسار، فلمّا أحْدَثَ العالم وأخرَجه من العدم إلى الوجود صارَ العالم محصوراً بجهات ستٍّ، وصانعُ العالم قديمٌ لم يزلْ، دائمٌ لا يزال، وهو بكلِّ شيءٍ محيطٌ، لا كإحاطة الحُـقَّةِ باللؤلؤة، بل بالعلمِ والقدرةِ والقهرِ، لا يعزب عن علمه مثقالُ ذرَّة في السّموات ولا في الأرض، وكلُّ شيءٍ تحتَ حُكْمِهِ وقهرِه، ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾.

وقوله تعالى مخاطباً لرسوله ولكلِّ عاقلٍ من خلقه: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ نفى به عن ذاته العددَ والتجزِّي، وبقوله: ﴿ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ﴾ نفى عن ذاته معانيَ الخلق، وبقوله:

﴿لَمْ يَلِدْ﴾ نفىٰ عن ذاته مشابهةَ الأجسام، إذْ من يلدُ يكون جسماً، وبقوله: ﴿وَلَمْ يُولَدْ﴾ نفىٰ عن نفسه مشاكلةَ الخلق، إذ الوَلَد يكون علىٰ شكل الوالد، وبقوله: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ نفىٰ عن نفسه مساواةَ شيءٍ من الأشياء إيّاه وهو كُفْءٌ له، ليس كمثله شيءٌ، فثبت قطعاً أنَّ إرادةَ الجوارحِ والأعضاءِ والتَّناهي والجسميَّة مستحيلةٌ.

أمّا قوله تعالىٰ: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ﴾ [الزخرف: ٨٤]، أرادَ به ثبوتَ ألوهيَّته في السماء، لا ثبوتَ ذاته، وكذا هذا في قوله: ﴿وَهُوَ ٱللَّهُ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِى ٱلْأَرْضِ﴾ [الأنعام: ٣]، أيِّ ألوهيَّته فيهما، لا ذاته، وقوله: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ﴾ [المجادلة: ٧]، أيِّ: يعلمُ ذلك، ولا يخفىٰ عليه شيءٌ، وقوله تعالىٰ: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ ٱلْوَرِيدِ﴾ [ق: ١٦]، أيِّ بالسلطان والقدرة، وكذا في قوله تعالىٰ: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلْعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرْفَعُهُۥ﴾ [فاطر: ١٠]، أنَّ الله تعالىٰ جعل ديوانَ أعمالِ العباد في السَّماء، والحفظةَ من الملائكة فيها، فيكون ما رُفِع هناك رفعاً إليه، والمجسِّمة لا يمكنهم أنْ يقولوا إنه بالذّات عند كلِّ محتَضَر، ولا أنْ يقولوا بالذّات في السّماء لما يلزمهم القولُ بجعلِه تحت العرش، وبحسب[1] عدد من في السموات، فوقعوا بهواهم في مثل هذه

---

(١) في الأصل: ويجب.

المناقضات الفاحشة، فيكون معنى[1] قوله: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلْعَمَلُ ٱلصَّـٰلِحُ يَرْفَعُهُۥ﴾ [فاطر: ١٠]، كما في قوله تعالى خبراً عن إبراهيم عليه السلام: ﴿إِنِّى ذَاهِبٌ إِلَىٰ رَبِّى سَيَهْدِينِ﴾ [الصافات: ٩٩]، أيّ إلى الموضع الذي أمرني ربِّـي أنْ أذهبَ إليه، وقالوا في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ عِندَ رَبِّكَ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِۦ وَيُسَبِّحُونَهُۥ﴾ [الأعراف: ٢٠٦] يعني الملائكةَ، أنَّ المراد منه قُرْب المنزلةِ، لا قُرْب المكان، فما فهموا من تلك المتشابهات إلا إثباتَ الجسمِ والجوارحِ والصوتِ إلا لخبثِ عقيدتهم، وسوء سريرتهم، وبالله العصمة من الخذلان[2].

[الإسراءُ والمعراجُ بشخص النبيِّ صلى الله عليه وسلَّم]

وأمّا قولهم: (وقدْ أُسرِيَ بالنَّبيِّ صلّى الله عليه وسلَّم)، فإنّما قالوا ذلك لأنَّ الإسراءَ من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى، وهو مسجد بيت المقدس، ثابتٌ بنصِّ الكتاب، وهو قوله تعالى: ﴿سُبْحَـٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا ٱلَّذِى بَـٰرَكْنَا حَوْلَهُۥ لِنُرِيَهُۥ مِنْ ءَايَـٰتِنَآ ۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الإسراء: ١]، وكان في

---

(١) في الأصل: بمعنى

(٢) استدلَّ الشّارح بتفسيرهم هذا على خُبث عقيدتهم وسوء سريرتهم، وإنما صحَّ هذا الاستدلال لأنَّ عِلْمَ الإنسان واعتقادَه من وراء عمله، فهو استدلالٌ بالمعلول على علَّته. ويؤيد حكمَ الشّارح عليهم أنَّ الطريق في فهم المتشابهات واسعُ الاحتمال في التّـأويل، ومحكمٌ في جملة التّنزيل، ولا يفضي إلى إثبات المحالات، أو الوقوع في فاحش المناقضات.

ذلك ظهور آية رسالته، فإنه قاطع مسافة ما كانت القوافلُ تقطعها شهرين في ليلة واحدة.

وأمّا قولهم: (وعُرِج بشَخْصه في اليقظة إلى السماء، ثمَّ إلى حيث شاء الله تعالى من العُلى، وأكرمه الله بما شاء، وأوحى إليه ما أوحى)، فإنما أثبتوا المعراج بشخصه في اليقظة إلى السّماء لما تواترت الأخبار بذلك عن رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم في تفسير سورة النَّجم، ولتجويز العقلِ بثبوت ذلك وكونه، فإنَّ قيام السماء في الهواء مع عظمها وسعتها وثقلها بلا علاقة من فوق ولا عمد من تحت بقدرة الله تعالى أمرٌ مشاهدٌ موجبٌ للعلم قطعاً بأنَّ ذلك بقدرة ذاتيَّة وقوة أزليَّة لا تقدر بقوى الخلائق، وأنه لا يعجزه شيءٌ، وكذلك قيامُ السَّحاب الثقال وعليه يجوز الماء، والسَّحاب شيءٌ غليظٌ كثيفٌ؛ وهو على مَتْن الهوا؛ وهو شيءٌ لطيفٌ لا يحتمل أنْ يكون مقرّاً لشيءٍ كثيفٍ وعليه يجوز الماء؛ وهو شيءٌ ثقيل من شأنه وطبعه النزول، وهذا أمرٌ ظاهرٌ مشاهَدٌ محسوسٌ دليلٌ على أنَّ ذلك بقدرة ذاتيَّة وقوة أزليَّة لا يعجزها شيءٌ.

فعروجُ محمَّد صلّى الله عليه وسلم بشَخْصِه في اليقظة إلى السموات العلى مما يُثبته العقل، ويجوز إذاً تأييده بالنقل المتواتر عمَّن لا يجوز عليه الكذب، وجب الإيمانُ بثبوته، والاعتقادُ بحقيقته، وإنكارُه إلحادٌ وضلالٌ.

[الحوضُ يومَ القيامةِ حقٌّ وغوثٌ]

وأمّا قولهم: (والحوضُ الذي أكرمه الله تعالى به غياثاً لأمّته حقٌّ).

قال أبو حفص الغزنويُّ: وهذا أيضاً مما يستجيزه العقلُ، إذ إغاثةُ الله تعالى لكافَّة

خليقته ببحار الماء محمولاً على متن الهواء في السُّحب الثقال في هذه الدنيا أمرٌ معتادٌ مشاهدٌ، وكذا إغاثتُه تعالى بإنزال الغيث عند سؤال أنبيائه صلوات الله عليهم عند مساس الحاجة معهودٌ معروفٌ، فكذا إغاثتُه في كُربات الموقف يوم القيامة لأهل معرفته عند شِدَّة عَطَشِهم وعظيم كربهم بحوضٍ يردون عليه رحمةً بهم، وإظهاراً لعظيم حِباء رسولهم، مما يجوِّزه العقل الصحيح، وقد ورد النَّقل الصحيح عن النبيِّ صلى الله عليه وسلم أنه قال: إنَّ قَدْر حوضي كما بين صنعاءَ إلى أيلةَ، وإنَّ آنيته كعدد نجوم السَّماء(١)، وقد وردتْ في إثبات الحوض أخبارٌ مشهورةٌ يطول ذِكْرها، فوجب الإيمانُ به، والاعتقاد بصحَّته وثبوته.

[الشفاعةُ بإذنِ الله تعالى حقٌّ]

وأمّا قولهم: (والشَّفاعة التي ادَّخرها لهم حقٌّ)، فإنما قالوا ذلك بثبوتها وحقِّيَّتها لنصوصٍ دلَّت على ثبوتها من الكتاب والسنة الواضحة.

أمّا الكتابُ؛ فنحو قوله تعالى: ﴿وَٱسْتَغْفِرْ لَهُمْ﴾ [آل عمران: ١٥٩]، وهذا أمرٌ بالشَّفاعة، وقال تعالى: ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ٱرْتَضَىٰ﴾ [الأنبياء: ٢٨]، وصاحبُ

---

(١) أخرج البخاريّ في صحيحه في كتاب (الرّقاق) من باب (في الحوض) أنَّ رسولَ الله صلى الله عليه وسلم قال: «إنَّ قَدْر حوضي كما بين أيلة وصنعاء من اليمن، وإنَّ فيه من الأباريق كعَدَدِ نجوم السماء». وأخرج مسلم أحاديث في كتاب (الفضائل) من باب (إثبات حوض نبينا صلى الله عليه وسلم وصفاته).

الكبيرة داخلٌ تحتَ الارتضاءِ له بالشَّفاعة لما معه من الإيمان والتوحيد الذي هو أعظم الطاعات المؤهِّلة للارتضاء، ورُوِيَ أنه لو وُضعتِ السَّماوات السَّبْعُ في كفَّـة، ووضعت كلمة: لا إلهَ إلا اللهُ، في كفَّـة لرَجَحَتْ كلمة لا إله إلا الله عليهن، وقال تعالى: ﴿مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، وفي هذا ثبوتُ الشفاعة بإذنه تعالى، وبه نقولُ.

وقد تواترت الأخبار في إثبات الشَّفاعة، ومنها قوله صلى الله عليه وسلم: «شفاعتي لأهل الكبائر من أمَّتي[1]، ولا وجهَ إلى إنكارِها مع هذه الدَّلائِل، فوجبَ الاعتقادُ بحقِّـيَّتها».

[يوم الميثاق]

وأمّا قولهم: (والميثاقُ الذي أخذه الله تعالى من آدمَ عليه السلام وذريّـته).

قال القاضي أبو حفص الغزنويّ: أثبتوا ذلك بقوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِىٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ۖ قَالُوا۟ بَلَىٰ ۛ شَهِدْنَآ ۛ أَن تَقُولُوا۟ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَٰذَا غَٰفِلِينَ﴾ [الأعراف: ١٧٢]، أثبتوا أخْذَ الميثاق، ولم يتكلَّموا في كيفيَّـته، فإنهم عدّوا ذلك من المتشابهة، وأثبتوا اعتقادَ حقِّـيَّته لورود الكتاب، ولم يشتغلوا بكيفيته لتمكُّن وجوه الاحتمال في تأويله.

---

(١) رواه الترمذيُّ وأبو داود والبيهقيُّ وغيرهم.

ذَكَـرَ الشّيخُ الإمامُ أبو منصور الماتريديُّ رضي الله عنه في تأويل آيةِ أَخْذِ الميثاقِ عن بعض أهل التأويل أنهم قالوا: إنَّ الله تعالىٰ إنما قال: أَلَسْتُ بربكم، عندما خلق آدمَ عليه السلام، أَخْرَجَ مَنْ يكون مِنْ ذرِّيته إلىٰ يوم القيامة مثلَ الذَّرِّ، فعرض عليهم قوله: أَلَسْتُ بربِّـكم؟ قالوا: بلىٰ.

قال الشّيخ أبو منصور: ثمَّ اختلفَ هؤلاء فيما بينهم، فمنهم من قال: إنه جعلهم بالمبلغ الذي يجري علىٰ مثلهم القلمُ، بأنْ جَعَلَ فيهم الحياةَ والعقلَ والتمييزَ، ثمَّ قال لهم: أَلَسْتُ بربكم؟ قالوا: بلىٰ، وهو قولُ الحسن البصريّ.

ومنهم من قال: عَرَضَ ذلك علىٰ الأرواح دون الأبدان.

وقالَ بعضُهم: إنه خَلَقَهم علىٰ صِنْفين، فقال: هؤلاء إلىٰ الجنّة، وهؤلاء إلىٰ النّار، ولا أبالي، وما عَرَضَ عليهم قوله أَلَسْتُ بربكم.

وقال بعضهم: عَرَضَ علىٰ الكلِّ التوحيدَ، فقال: أَلَسْتُ بربِّـكم؟ وأعلمهم بما عليه أحوالُهم وآجالُهم في الدنيا من الفقر والغناء والأجل، ونحو ذلك.

وأمّا قولهم: (وقد عَلِمَ الله فيما لم يزلْ عددَ من يدخلُ الجنَّـةَ ويدخل النارَ جملةً واحدةً، فلا يزادُ في ذلك العدد ولا ينقص منه، وكذلك أفعالُهم فيما علم منهم أنْ يفعلوه)، فإنّما قالوا ذلك تأكيداً لما قالوا من أزليَّـة صفاتِ الله تعالىٰ الذاتيَّـة والفعليَّـة بقولهم: ما زال بصفاته قديماً قبل خلقه، بياناً لسعة علم الله تعالىٰ، وأنَّ علمه لا يُقدَّر بمعلوم الخلائق، وحَسْماً لتلبيس أوهام القدريَّـة علىٰ العوامِّ، حيثُ زعمتْ: كيف يعذِّبُ الله تعالىٰ علىٰ ما

قضاه وقدَّره؟ فبيَّن فقهاءُ الملَّة بقولهم: وقدْ عَلِمَ الله تعالىٰ فيما لم يزل عدد من يدخل الجنة ويدخل النار جملة واحدةً، أيْ: علم عدد من يدخل الجنة أنهم يؤمنون ويطيعون عن اختيار، وعلم عدد من يدخل النَّـار أنهم يكفرون ويخالفون أوامره عند الوجود والبلوغ والعقل عن اختيارٍ منهم، لا عن جَبْرٍ واضطرار، فيستوجبون النَّـار.

ويستحيلُ أنْ لا يعلمَ ما يكونُ من مخلوقاته قبل وجودهم، إذْ ذلك جهلٌ، والجهل في حقِّ القديم محالٌ، فثبت سَبْـقُ علمه في الأزل بما يكون من مخلوقاته، ومن صفاته القضاءُ والقدر والحكم، ومحالٌ أنْ يقضيَ بخلاف ما علم، إذْ في ذلك تجهيلُ علمه، وذلك محالٌ في حقِّه لما فيه من بطلان العلم ولزوم الجهل، فثبت أنه يقضي بما سَبَقَ علمُه في الأزل بهم أنهم يفعلون ما يفعلون عن اختيارٍ لا عن جَبْرٍ واضْطرار، فكان ذلك عدلاً منه، فبطلَ ما توهَّمت القَدَريَّـة.

وأمّا قولُهم: (على نَسَقِ ما ذكروا، وكلٌّ مُيسَّر لما خُلِق له)، فإنما قالوا ذلك لقول رسول الله صلىٰ الله عليه وسلم: اعْملوا وقاربوا وسدِّدوا، فكلٌّ مُيسَّر لما خُلِقَ له[1]، معناهُ: جدّوا في العمل واجتهدوا، ولا تدعوا أعمالكم محتجِّين بالقضاء، فإنَّ الله تعالىٰ دعاكم إلىٰ طاعته، وأَمَرَكم بالمجاهدة.

---

(١) لفظ: (اعْملوا فكلٌّ ميسَّر لما خُلق له)، رواه البخاريُّ ومسلمٌ، وفيه: أنْ يتوكَّل المكلَّف علىٰ الله تعالىٰ، ويفوِّض الأمور إليه سبحانه، وأنَّ وجوبَ العمل لا يكون لما يعقبه من دخول الجنَّـة، بلْ لإيجاب الله تعالىٰ إيّاه، كما أنَّ دخول الجنة يكون بفضل الله تعالىٰ وعطائه.

وأمّا قولهم: (والأعمالُ بالخواتيم)، فإنّما قالوا ذلك لورود الأخبار كذلك، قال أبو حفصٍ الغزنويُّ: وقد وَرَدَ في معنىٰ ذلك أنَّ الرَّجل قد تدركه النَّدامة في آخر عمره، فيتوب إلىٰ ربِّه، فيختم له بالخير، وقد يدركه العُجب أو ما يحبط عمله، فيختم له بالشرِّ.

وورد أيضاً: إنَّ الرَّجلَ ليعمل بعمل أهل الجنَّـة، حتىٰ يبقىٰ بينه وبينها باعٌ أو ذراعٌ، فتدركُه الشّقاوة، فيعملُ بعمل أهل النار، فيدخلُ النار، وإنَّ الرَّجلَ ليعمل بعمل أهل النار حتىٰ يبقىٰ بينه وبينها باعٌ أو ذراعٌ، فتدركُه السعادة، فيعملُ بعمل أهل الجنة، فيدخلُ الجنة[1].

[السَّعادةُ والشَّقاوَةُ]

وأمّا قولهم: (والسَّعيدُ مَنْ سَعِدَ بقضاء الله، والشَّقيُّ من شَقِيَ بقضاء الله).

قال الغزنويّ: إنما قالوا ذلـكَ لأنَّ الله تعالىٰ لا يقضي بسعادةِ أحدٍ إلا بعد علمه أنه يخرج من الكفر إلىٰ الإيمان، ولا يقضي بشقاوة أحد إلا بعد علمه أنه يخرج من الإيمان إلىٰ الكفر، فعلمُه بالحادِثات سابقٌ، ليقضيَ عليهم ولهم بما سَبَقَ علمُه بهم قبل وجودهم، وهو مطَّلِعٌ علىٰ السَّرائر بعد وجودهم.

وأمّا قولهم: (وأَصْلُ القَدَرِ سرُّ الله تعالى في خلقه، لم يَطَّلِعْ على ذلك مَلَكٌ مقرَّبٌ، ولا نبيٌّ مرسلٌ).

---

(١) أخرجه البخاري ومسلم رحمهما الله تعالىٰ، مع اختلاف في اللَّفظ.

فإنّما قالوا ذلك لما ثَبَتَ في النَّقْلِ عمَّن يُخبر عن الوحي أنه قال كذلك، فنطقوا به كما وَرَدَ مبالغةً في الإخبار عن كون عِلْمِ القَدَر مكتوماً عن الخلائق أجمع، فإنَّ الله تعالىٰ قال في كتابه: ﴿قُل لَّا يَعْلَمُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ٱلْغَيْبَ إِلَّا ٱللَّهُۚ وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ﴾ [النمل: ٦٥]، ثمَّ أخبر عمن يمنحه بالإظهار علىٰ ما يشاء من غيبه، لقوله تعالىٰ: ﴿إِلَّا مَنِ ٱرْتَضَىٰ مِن رَّسُولٍ﴾ [الجن: ٢٧]، فأخبرَ أنَّ الرَّسولَ هو الممنوح بالإظهار علىٰ ما يشاء من غيبه ليكون معجزةً له، وحُجَّةً علىٰ مَنْ أُرسل إليهم، والقَدَرُ من الغيب الذي استأثر الله بعلمه، وجَعَلَه سِرَّاً مكتوماً عن خلقه أجمع، كعلمِ السّاعة، علىٰ ما قال تعالىٰ: ﴿لَا يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَآ إِلَّا هُوَ﴾ [الأعراف: ١٨٧].

وأمّا قولهم: (والتَّعمُّقُ والنَّظرُ في ذلك ذريعةُ الخذلان، وسُلَّمُ الحرمان، ودرجةُ الطّغيان)، فإنما قالوا ذلك لأنَّ التّعمّق في طلب الوقوف علىٰ المكتوم بعد المعرفة بكونه مكتوماً يَنْشَأُ عن الإنكار والارتياب، وهما من صفات أهل النّفاق والإلحاد، ثمَّ المناظرة في ذلك يفضي إلىٰ المنازعة في أحكام الربوبيَّـة، فيكونُ مبدأَ التّعمّق وذريعةَ الخذلان، والمخذولُ هو الذي مُنِع بسبب خلافه عن شمول النصرة والعناية، ثمَّ يرتقي سُلَّم الحرمان باستمراره علىٰ الخلاف، ثمَّ ينتهي إلىٰ درجة الطغيان، وهو المجاوزة عن الحدِّ المجعول للعبد إلىٰ المنازعة في أحكام الربوبيَّـة، فلذلك رتّبوا هذه الأحرف علىٰ هذا النَّسَق.

وأمّا قولهم: (فالحذرَ كلَّ الحذرِ من ذلك، نظراً وفِكراً ووسوسةً)، فهذا منهم مبالغةٌ

في التحذير عن طَلَبِ ما حظر عن العباد علمُه، ثمَّ أخبروا عن نصِّ النَّهي ورَدِّ حكمه بقولهم:

فإنَّ الله تعالىٰ طوىٰ علمَ القَدَرِ عن أنامه، ونهاهم عن مَرامه، كما قال تعالىٰ: ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٣]، فمن قال: لِـمَ فعلَ؟ فقد رَدَّ حكم الكتاب، ومن رَدَّ حُكْمَ الكتاب كان من الكافرين، وإنما قالوا ذلك لأنَّ رَدَّ ما ثبت بدليلٍ مقطوعٍ به يكون كفراً، ثمَّ ذَكَرَ الطّحاويّ قولهم علىٰ نَسَقِ ما تقدَّم.

وأمّا قولهم: (فهذا جملةُ ما يحتاجُ إليه من هو مُنوَّرٌ قلبُه من أولياءِ الله تعالىٰ).

قال أبو حفص الغزنوي: كأنّهم أرادوا بقولهمْ: فهذا جملةُ ما يحتاج إليه مَنْ هو منوّر قلبه من أولياء الله تعالىٰ، أيْ: إنما يدري هذا ويقفُ عليه من نوَّرَ الله قلبه بكمال اليقين، علىٰ ما قال تعالىٰ: ﴿يَهْدِى ٱللَّهُ لِنُورِهِۦ مَن يَشَآءُ﴾ [النور: ٣٥]، وإنْ كان كلُّ مكلَّف محتاجاً[١] إليه احتياجَ الوجوبِ واللُّزومِ؛ فلا[٢] بدَّ له من تحصيله والقيام به، وهذا كما قال تعالىٰ في حقِّ القرآن إنه هدىً للمتّقين، وإنْ كان هذا للكلِّ كان من آمنَ به واتّبعه كانَ له هدىً ونوراً يستضيءُ به، وحُجَّةً له وتَبْصِرَةً، ومن أعرض عنه ولم يؤمنْ به كان حُجَّةً عليهم، كما قال الله تعالىٰ: ﴿قُلْ هُوَ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ هُدًى وَشِفَآءٌ وَٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ فِىٓ

---

(١) في الأصل: محتاجٌ.

(٢) في الأصل: لا.

ءَاذَانِهِمْ وَقْرٌ وَهُوَ عَلَيْهِمْ عَمًى﴾ [فصلت: ٤٤].

وأمّا قولهم: (العِلمُ عِلْمان: عِلْمٌ في الخلق موجودٌ، وعِلْمٌ في الخلق مفقودٌ، وإنكارُ العلم الموجود كفرٌ، وادّعاء العلم المفقود كفرٌ، ولا يثبت الإيمانُ إلا بقبول العلم الموجود، وتَرْكِ طلب العلم المفقود).

قال القاضي أبو حفص الغزنويُّ: فالعلمُ الموجودُ في الخلق ما يوقَفُ عليه بدلالة ظاهرة، كالعلم بالصّانع بما نصب في العالم من دلائل وحدانيته، وقدمه، وكمال علمه وقدرته، وحكمته، وبراءته من سمات النَّقص وأمارات الحدث، وهو العِلْمُ بنبوَّة الأنبياءِ وبمعجزاتهم، ونحو علم البعث بعد الموت بدلالة ذهاب اللَّيل والنَّهار بعد وجودهما، وعَوْدِهما بعد ذهابهما وتلاشيهما، وبدلالة تعاقُبِ النَّومِ واليقظةِ، فإنَّ في ذلك دلالةً على أنهم كما ينامون يموتون، وكما يستيقظون يُبعثون، وكما في تكرّر النّبات والأزهار في كلِّ سَنَةٍ وجوداً وانعداماً، ثُمَّ عوداً على ما كان بعد الانعدام، دلالةً على البعث، ونحو علم الأوامر والنواهي والأحكام الثابتة بالكتب السَّماويَّة والأخبار النبويَّة بنقل الجماعة، فهذا كلُّه موجودٌ في الخلق، فإنكارُ هذا العلم كفرٌ.

والعلمُ المفقودُ نحو ما أخفى الله تعالى من علم الأشياء التي أخفاها عن خلقه، فادّعاء علم هذا النوع كفرٌ، لأنه دعوى المشاركة مع الله تعالى فيما استأثَرَ به.

وأمّا قولهم: (ونؤمنُ باللَّوحِ والقلمِ)، فإنما أثبتوا اللَّوح بقوله تعالى: ﴿بَلْ هُوَ قُرْءَانٌ مَّجِيدٌ ﴿٢١﴾ فِى لَوْحٍ مَّحْفُوظٍ﴾ [البروج: ٢١-٢٢]. وأمّا القلمُ فلما ثبت بالنقل الصحيح قولُ

صاحبِ الوحي: -جفَّ القلم بما أنت لاقٍ[١]، وكذا ثبت القولُ: جّفَّ القلمُ بما هو كائن إلىٰ يوم القيامة، وعلىٰ هذا إجماعُ أهلِ الحقِّ.

وأمّا قولهم: وجميعِ ما فيه قد رُقِمَ، [فلو اجتمعَ الخلقُ كلُّهم على شيءٍ كتبه الله تعالى فيه أنه كائنٌ ليجعلوه غيرَ كائنٍ لم يقدروا عليه، ولو اجتمعوا كلُّهم على شيءٍ لم يكتبه الله تعالى فيه ليجعلوه كائناً لم يقدروا عليه، جَفَّ القلمُ بما هو كائنٍ إلى يوم القيامة، وما أخطأَ العبدَ لم يكنْ ليصيبه، وما أصابه لم يكن ليخطِئه.

وعلى العبدِ أنْ يعلمَ أنَّ الله قد سبق علمُه في كُـلِّ كائن من خلقه، فقدَّرَ ذلك تقديراً محكماً مبرماً، ليس فيه ناقضٌ، ولا معقِّبٌ، ولا مزيلٌ، ولا مغيِّـرٌ، ولا ناقصٌ، ولا زائدٌ، من خلقه، في سماواته وأرضه.

وذلك من عقد الإيمان وأصول المعرفة والاعتراف بتوحيد الله تعالى وربوبيته، كما قال تعالى في كتابه: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُۥ تَقْدِيرًا﴾ [الفرقان: ٢]، وقال تعالى: ﴿وَكَانَ أَمْرُ ٱللَّهِ قَدَرًا مَّقْدُورًا﴾ [الأحزاب: ٣٨]، فويلٌ لمن صارَ لله تعالى في القدر خصيماً، وأحضرَ للنظر فيه قلباً سقيماً؛ لقد التمسَ بوهمه في فَحْصِ الغيب سِرّاً كتيماً، وعاد بما قال فيه إفكاً أثيماً.

والعرشُ والكرسيُّ حَـقٌّ، وهو مُسْتَغْنٍ عن العرش وما دونه، محيطٌ بكلِّ شيءٍ

---

(١) أخرجه البخاريُّ في صحيحه في كتاب (القَدَر) من باب (جَفَّ القلم علىٰ علم الله).

وفوقَه، وقد أعجز عن الإحاطة خلقَه.

ونقول: إنَّ الله اتَّخذ إبراهيمَ خليلاً، وكلَّم الله موسى تكليماً؛ إيماناً وتصديقاً وتسليماً.

ونؤمن بالملائكة، والنبيِّين، والكتب المنزلة على المرسلين، ونشهد أنهم كانوا على الحقِّ المبين.

ونُسمِّي أهلَ قبلتنا مسلمينَ مؤمنينَ، ما داموا بما جاءَ به النبيُّ صلى الله عليه وسلم معترفين، وله بكلِّ ما قال وأخبر مصدِّقين. ولا نخوض في الله، ولا نماري في دين الله] [(١)].

ومعناه: ونؤمن بجميع ما قد [...][(٢)] اقبلوا البشرىٰ يا بني تميم، قالوا: بشَّرْتنا، فأعطِنا، ثُـمَّ أتاه أهلُ اليمن، فقال: اقبلوا البشرىٰ يا أهلَ اليمن، إذْ لم يقبلها بنو تميم، فقالوا: قبلنا يا رسولَ الله، جئناك لنتفقَّه في الدِّين، ولنسألَكَ عن أوَّل هذا الأمر ما كان؟

---

(١) ما بين المعقوفتين هو من متن العقيدة الطحاويَّـة.

(٢) وقع في هذا الموضع من المخطوطة اختلالٌ في الكلام، وهو نقصٌ في الأصل غفل عنه المفهرس، والله أعلم، إذ إنه جاء على رأس ورقةٍ، ومع ذلك استمرَّ ترقيم الأوراق، فكأنَّ ما بين العبارتين ضاع.

فقال عليه السلام: كانَ الله ولم يكنْ شيءٌ غيره[١].

وهو إخبار عن قِدَمِ الله وأزليَّته وحَدَثِ ما سواه؛ من: الجهاتِ السِّتِّ، والعرش،

---

(١) أخرجه البخاريُّ في صحيحه في كتاب (بدء الخلق) من باب (ما جاء في قول الله تعالى: وهو الذي يبدأُ الخلقَ ثمَّ يعيدُه)، وأخرجه في كتاب (المغازي) من باب (قدوم الأشعريِّينَ وأهل اليمن)، وليس اللفظ مطابقاً لعدم وجوب ذلك، وجوازُ رواية الحديث بالمعنى مشهور، ولكنَّ الواجب والمشروط في الراوية والنَّقل أنْ لا يحرف الكلم عن مواضعه. وأيضاً أخرج البخاري الحديث في كتاب (التّوحيد) من باب (وكان عرشه على الماء - وهو ربُّ العرش العظيم)، وهذا الموضع علَّق عليه الحافظ ابن حجر في فتح الباري، فليراجع.

وهنا ما ينبغي أنْ يقال دفاعاً عن عقائد أهل السنة، ودفعاً للتشابه الذي قد يقع فيه مطالعُ تخريج أحد محقّقي كتاب (بيان تلبيس الجهمية)، نقول:

الحديث في الصَّحيح من كتاب بدء الخلق عن عمران بن الحصين، بلفظ: **(ولم يكنْ شيءٌ غيرُه)**. وقد خرَّجه محقِّق الجزْءِ الأول من (التلبيس): ص٣٢، من موضعين في الصحيح، ومن مسند أحمد بلفظ ابن تيمية: **(كانَ الله قبلَ كلِّ شيءٍ)**. وهذا الصنيع عندي مستوجب للتعليق مرَّة أخرى، فأقول:

فرقٌ عظيمٌ بين اللَّفظين، فإنَّ لفظ الصَّحيح يعني أنَّ ما سوى الله تعالى (وهو ما يعبِّر عنه أهلُ السنة بـ: العالَم) حادثٌ، وأمّا لفظُ ابن تيميَّـة فيرى ابن تيميَّـة أنه يحتمل ما يسمّى القدمَ النوعيَّ للعالَم، وهو عند من يعرف شيئاً عن النوع يعني القدمَ الشخصيَّ، وهو مذهب الفلاسفة وغيرهم.

وأنا على علمٍ بأنَّ لفظ ابن تيمية رواية من روايات الحديث، ولكنّي على علم بكلام الحافظ ابن حجر في فتح الباري، حيث قال عن رواية الصحيح: **(ولم يكنْ شيءٌ غيرُه)** إنما هي **(رواية الباب)**، وذكر أنَّ القولَ بحوادث، لا أوَّل لها من مستشنع المسائل المنسوبة لابن تيميَّـة. وإنّما نسبنا اللَّفظ الآخر لابن تيمية مع أنه رواية، لأنه قدَّمه حيث وَجَبَ أنْ يُؤخَّر، كما ذكر أمير المؤمنين ابن حجر.

وسائر أقسام العالم، ولم ينههم عن ذلك، لكنَّ أجابهم بما هو الفرض المتعيِّن على كلِّ مكلَّفٍ عقلاً وشرعاً، والتَّفقُّهُ في الدين يكون بالطَّلبِ والسُّؤالِ.

واحتجَّ إمامُ الهدى أبو منصورٍ الماتريديُّ بجوازِ المناظرةِ لإظهار الحقِّ، ودَحْضِ الباطل، ودَفْعِ شبهات المتطلِّب بقوله تعالى: ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِى حَآجَّ إِبْرَٰهِـۧمَ فِى رَبِّهِۦٓ أَنْ ءَاتَىٰهُ ٱللَّهُ ٱلْمُلْكَ إِذْ قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ رَبِّىَ ٱلَّذِى يُحْىِۦ وَيُمِيتُ قَالَ أَنَا۠ أُحْىِۦ وَأُمِيتُ ۖ قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ فَإِنَّ ٱللَّهَ يَأْتِى بِٱلشَّمْسِ مِنَ ٱلْمَشْرِقِ فَأْتِ بِهَا مِنَ ٱلْمَغْرِبِ فَبُهِتَ ٱلَّذِى كَفَرَ ۗ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ [البقرة: ٢٥٨]، فأخبرَ أنَّ إبراهيمَ حاجَّ ذلك اللعينَ حتّىٰ قطعه، فدلَّ ذلك علىٰ جواز المناظرة لإظهار الحقِّ ودفع شبهات الباطل.

وما سبق ذِكْرُه من النّهي المرويِّ عن المماراة فهو علىٰ نحو ما تقدَّم بيانه.

وأمّا قولهم: (ولا نجادلُ في القرآن).

قال أبو حفصٍ الغزنويُّ: قيلَ: أرادوا بهذا أيِّ: لا نشتغل في القرآن بتأويل أهل الزَّيغ ابتغاءَ الفتنة حملاً علىٰ التّشبيه، والتّمثيل، والقول بالجارحة.

وأمّا قولهم: (ونعلم أنه كلامُ ربِّ العالمينَ، نَزَلَ به الرُّوحُ الأمينُ).

قال القاضي أبو حفص الغزنويُّ: إنّما قالوا هذا حَسْماً لفسادِ قول القرامطة أنَّ القرآنَ وُجِدَ بإلهامٍ غريزيٍّ طبيعيٍّ، والدليلُ علىٰ بطلان ذلك قول الله تعالىٰ: ﴿ وَإِنَّهُۥ لَتَنزِيلُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٩٢﴾ نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ﴾ [الشعراء: ١٩٢-١٩٣]، وقوله تعالىٰ: ﴿ وَلَا تَعْجَلْ

بِٱلْقُرْءَانِ مِن قَبْلِ أَن يُقْضَىٰٓ إِلَيْكَ وَحْيُهُۥ ﴾ [طه: ١١٤]، هذا أيضاً يُبْطِلُ قولَ الملحدة أنَّ النبيَّ صلّى الله عليه وسلّم كان يصوِّره في نفسه، فينظمه قرآناً.

وقد تواترت الأخبار أنَّ جبريلَ صلوات الله عليه كان يتمثَّل في صورة إنسان، فيكلِّمه بالقرآن ويتلوه عليه ويبلِّغه إليه، ثمَّ هو صلى الله عليه وسلم يقرأه على الناس.

وأمّا قولهم: (فعلَّمه محمداً سيِّدَ المرسلين)، صرَّحوا بتعليم جبريلَ إيّاهُ إبطالاً لتوهُّمِ القرامطة أنَّ يصوِّر في نفسه إلهاماً، إذ التّعليم والتّلقين من الملَك يكون إسماعاً ظاهراً، ولا سبيل لهم على جعله غريزيّاً طبعيّاً.

وأمّا قولهم: (وكلامُ الله تعالى لا يساويه شيءٌ من كلام المخلوقين)، فإنما قالوا ذلك لما سبق بيانُ كونِ كلام الله أزليّاً قائماً بذات الله تعالى، إذ هو تعالى حيٌّ متكلِّمٌ، فكان الكلامُ صفةً، كالحياة والعلم، فلا يساويه شيءٌ من كلام المخلوقين، إذْ كلامُهم محدَثٌ، ولا مساواة بين الأزليِّ والمحدَث.

وأمّا قولهم: (ولا نقولُ بخَلْقِه)، فإنّما قالوا ذلك لما قامَ من البراهين القاطعة على كونه أزليّاً قائماً بذاته تعالى.

وأمّا قولهم: (ولا نخالفُ جماعةَ المسلمينَ)، لأنهم أجمعوا على أنَّ كلامَ الله غيرُ مخلوق، وخلافُ إجماع المسلمين باطلٌ وضلالٌ، وهذا تصريحٌ من فقهاء الملَّة أنَّ من خالف المسلمين فيما يجب اعتقاده لا يكون في الحقيقةِ منهم، إذ الإسلامُ هو الانقيادُ

والتسليم لله عزَّ وجل في كلِّ ما قام الدليلُ الموجبُ، وهذا كما ذكر القاضي أبو زيد[١] رحمه الله في كتاب (تحديدِ أدِلَّة الشَّرع)[٢] أنَّ صاحبَ الهوىٰ لا يُعتبر خلافُه فيما نُسِبَ به إلىٰ الهوىٰ، لخلافه دليلاً يوجبُ العلمَ، وإجماعُ المسلمين حُجَّةٌ موجبةٌ.

[العصاةُ من المؤمنين مؤمنونَ خلافاً للخوارج]

وأمّا قولهم: **(ولا نكفِّر أحداً من أهل القِبلةِ بذنبٍ ما لمْ يستحلَّه)**، فإنما أرادوا بأهلِ القبلةِ بلام التعريف ما قدَّموا لبيان نعتهم بقولهم: ونُسمِّي أهل قبلتنا مُسلمين مُـؤمنين، ما داموا بما جاء به النبيُّ صلىٰ الله عليه وسلم معترفين، إذ أهلُ القبلة في التّحقيق هم الذين جمعوا بين استقبال القبلة والتَّصديق بما جاء به النبيُّ صلىٰ الله عليه وسلم، فيكون معنىٰ قولهم ذلك، أيّ: لا نكفِّـرُ أحداً من أهل الإيمان والإسلام بذنبٍ ما لم يستحلَّه، وإنّما شرطوا استحلالَ الذَّنْبِ دون ارتكابِه من غير استحلالٍ، لأنه إذا استحلَّ صارَ رادّاً لحكم الله تعالىٰ، لأنَّ التّحليل والتحريم في الأصل من صفات الله تعالىٰ، إذْ ليس لأحدٍ دونه تحليلُ شيءٍ ولا تحريمُه علىٰ الحقيقة، فإذا استحلَّ ما حَرَّم الله تعالىٰ يكون منازعاً فيما تفرَّد

---

(١) أبو زيد الدبوسيّ (ت ٤٣٠ هـ): عبيد الله بن عمر بن عيسىٰ القاضي، صاحب كتاب الأسرار، والتقويم للأدلة. قال السمعاني: كان من كبار فقهاء الحنفية، ممن يضرب به المثل، توفي ببخارىٰ سنة ثلاثين وأربعمائة، وهو أحد القضاة السبعة.

(٢) هو (تقويم الأدلَّـة) أو (تقويم أصول الفقه)، أو (التقويم للأدلَّـة)، أو كما سمّاه الشّارح. والعبارة التي استحضرها الشّارح موجودةٌ فيه تحت عنوان: القول في تحديد الإجماع، ص: ٣٠ ، تحقيق الميس، دار الكتب العلمية.

الله تعالىٰ به، فيكون مُنازِعَه في الربوبيَّـة، فيكفر بذلـك، وامتناعُهم عن تكفيره إذا لم يستحلَّ، فلأنه مُتمسِّك بالإيمان، ومحلُّه القلب، وباشر المعصيةَ بجوارحِه، والمعصية ضدُّ الطاعةِ لا ضدُّ الإيمان، وإنّما ضدُّ الإيمان هو الكفر، ومحلُّهما القلب، فإذا وُجِدَ أحدهما بَطَلَ الآخرُ، لاستحالة اجتماع الضِّدَّين في محلٍّ واحد في وقت واحد، وأمّا المعصيةُ والطاعةُ فمحلُّهما الجوارح، فلا تتعدّىٰ المعصية عن المحلِّ المباشر لها إلىٰ محلِّ الإيمان بدون اعتقاد الحلِّ.

[الردُّ على المرْجِئـة]

وأمّا قولهم: (**ولا نقولُ لا يضرُّ مع الإيمانِ ذنبٌ لمن عَمِلَه**)، فإنما قالوا ذلـك ردّاً علىٰ المرجئة الخبيثة، حيث زعموا: لا يضرُّ المؤمنَ ذَنْبٌ لمن عمله، وهو خلاف النّصوص السمعية، فقد ورد الكتابُ بوعيد أصحاب الكبائر، ووردت الأخبارُ المستفيضة في تعذيب أصحاب الكبائر وشفاعتهم، وعلىٰ ذلك إجماعُ أهل السُّنة والجماعة.

وأمّا قولهم: (**ونرجو للمحسنين من المؤمنين**)، فإنما قالوا ذلك لقوله تعالىٰ: ﴿ هَلْ جَـزَآءُ ٱلْإِحْسَـٰنِ إِلَّا ٱلْإِحْسَـٰنُ ﴾ [الرحمن: ٦٠]، ولقوله تعالىٰ: ﴿ جَـزَآءً وِفَـاقًا ﴾ [النبأ: ٢٦]، والجزاءُ الوفاقُ هو المجازاةُ علىٰ الإحسان بالإحسان، وعلىٰ الإساءة بالإساءة.

فإنْ قيلَ: إنَّ النَّص يدلُّ علىٰ يقين الإحسان، إذْ حرف الاستفهام من الله تعالىٰ علىٰ التّقرير والإيمان، لأنه يستحيلُ أنْ يستفهمَ، لأنه لم يزلْ عالماً، فلمَ قالوا: نرجو؟ قيلَ: المجازاةُ بالإحسان علىٰ التقرير والإيجاب كما ذكرتَ، لكنْ بشرط الإتيانِ به إلىٰ دارِ الجزاء،

وهو قوله تعالىٰ: ﴿مَن جَآءَ بِٱلْحَسَنَةِ فَلَهُۥ خَيْرٌ مِّنْهَا وَهُم مِّن فَزَعٍ يَوْمَئِذٍ ءَامِنُونَ﴾ [النمل: ٨٩]، ولا يُتيَقَّنُ[١] من كلِّ مُحْسِنِ الإتيانُ بإحسانه، فاستعملوا الرَّجاءَ بظاهر إحسانهم في الحال، لا علىٰ تحقيقِ الإتيانُ في المآل.

وأمّا قولهم: (ولا نأمنُ عليهم).

قال القاضي أبو حفص الغزنويُّ رضي الله عنه: لم يريدوا به: لا نأمَنُ علىٰ زوال الإيمان بكبيرة تُوجَد منهم، وإنَّما أرادوا أنَّ: لا نأمنُ عليهم أنَّ يبدرَ من واحدٍ منهم ما يحبطُ عَمَلَهُ من كُفْرٍ أو نفاقٍ، أو ما يحبطُ ثوابَـه من عُجْبٍ أو منٍّ أو كبيرةٍ، فيعاقب عليها.

وأمّا قولهم: (ونستغفرُ لمسيـئِهم)، فإنما قالوا ذلك لما أُمِرَ المسلمون بالاستغفار، بعضُهم لبعض، ولما أُمِرَتِ الملائكةُ والأنبياءُ عليهمُ السلام بالاستغفار للمؤمنين، فوجبَ الاقتداءُ بهم.

وأمّا قولهم: (ونخافُ عليهم)، كما نخاف علىٰ أنفسنا، ونستغفرُ لهم كما نستغفرُ لأنفسنا، إذْ المؤمنون كالـجَسَد الواحد بحُكْمِ الإيمان والتوحيد، وعلىٰ ذلك ورد الخبر: المؤمنون كالجسد الواحد إذا اشتكىٰ بعضُه تداعىٰ باقِـيه بالسَّهر[٢].

---

(١) في الأصل: ينتقض، تحريف.

(٢) قال رسولُ الله صلّىٰ الله عليه وسلّم: «مَثَلُ المؤمنين في توادِّهم وتراحُمِهم وتعاطُفِهم مثلُ الجسد، إذا اشتكىٰ منه عضوٌ تداعىٰ له سائرُ الجسد بالسَّهر والحمّىٰ». رواه البخاري ومسلم، واللَّفظ لمسلم.

وأمّا قولهم: (ولا نقنطهم)، فإنما قالوا ذلك فإنهم على التوحيد والهدى، والقنوطُ من أوصاف الضّالّين لقوله تعالى: ﴿ قَالَ وَمَن يَقْنَطُ مِن رَّحْمَةِ رَبِّهِۦٓ إِلَّا ٱلضَّآلُّونَ ﴾ [الحجر: ٥٦].

وأمّا قولهم: (والأمْنُ والإياسُ ينقلانِ عن المِلَّة)، لأنَّ الله تعالى وَعَدَ وأَوْعَدَ، وهو قادرٌ عليهما، ففي الأمنِ عمّا أوعدَ ظَنُّ العجزِ عن العقوبة، وفي الإياسِ عن الرَّحمة ظَنُّ العجزِ عن العَفْو والمغفرة، وكلُّ واحدٍ منهما ناقلٌ عن المِلَّة.

[العبوديَّـةُ هي السَّبيلُ]

وأمّا قولهم: (وسبيلُ الحقِّ بينهما لأهلِ القِبْلَةِ)، يعنون بالسَّبيلِ بينهما الوقوفَ بين الخوفِ والرَّجاءِ، إذْ هو حقيقةُ العبوديَّـة، قال الله تعالى: ﴿ تَتَجَافَىٰ جُنُوبُهُمْ عَنِ ٱلْمَضَاجِعِ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ خَوْفًا وَطَمَعًا وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ ﴾ [السجدة: ١٦]، وكذلك رُوِيَ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال: لو وزن خوف المؤمن ورجاؤه لاعتدلا[١]، وقال تعالى: ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ ٱلْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُۥ

---

(١) هذا مرويٌّ في شعب الإيمان للحافظ البيهقيِّ بإسناده عن مطرِّفٍ وشعبةَ. وبإسناده عن شيخه أبي عبدالرّحمن السُّلميِّ إلى أبي علي الرُّوذباريِّ رحمه الله تعالى أنه قال: الخوفُ والرجاءُ هما كجناحي الطَّير، إذا استويا استوى الطيرُ وتمَّ طيرانُـه، وإذا نقصَ واحدٌ منهما وقع منه النَّقص، وإذا ذهبا جميعاً صارَ الطّائر في حدِّ الموت.

﴿وَيَخَافُونَ عَذَابَهُۥٓۚ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحْذُورًا﴾ [الإسراء: ٥٧].

وأمّا قولهم: (ولا يخرجُ العبدُ من الإيمانِ إلا بجحودِ ما أدخله فيه)، فمعناهُ أنهم بالتَّصديق والقبول دخلوا في الإيمان، فالخروج منه -نعوذ بالله تعالى- يكون بالرِّدَّة والتكذيب.

والأصلُ في هذا أنَّ الدُّخولَ في الإسلام يكون بإيمانِ الـجُمْلة، وهو التَّصديق بوحدانيَّـة الله تعالى، وبما جاء به محمَّد صلّى الله عليه وسلَّم من عند الله، وجميعُ ما يجبُ اعتقادُه فقد دخل تحتَ هذه الجملة، فالعبدُ: مؤمنٌ بإيمان الجملة، لا يخرجُ منه إلا بجحود كلِّه، أو بجحودِ شيءٍ منه عند التَّفصيل؛ إذ رَدُّ بعضه كرَدِّ كلِّه.

[الإيمانُ هو التَّصديـقُ وأهلُه في أَصْلِـه سواءٌ]

ثُـمَّ ذكر الطّحاويُّ قولَهم في إيمان الجملة، فقالوا:

(الإيمانُ هو: الإقرارُ باللِّسان، والتَّصديقُ بالجنان).

قال القاضي أبو حفص الغزنويُّ رحمهُ الله: أرادوا بهذا ظاهرَ الإيمان الذي يُوقَف عليه، وتُعَلَّق به أحكامُ الإيمان، يدلُّ عليه قولهم: والتصديق بالجنان، إذْ مجرَّدُ الإقرار لا يكون إيماناً بدليل قوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: ٨]، وقد كانوا يقولون آمنّا بألسنتهم، فلم يكنْ ذلك إيماناً، حيث نفى الله تعالى عنهم الإيمانَ، وأخبر أنَّ محلَّ الإيمان هو القلوب، فقال تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ لَا يَحْزُنكَ

ٱلَّذِينَ يُسَٰرِعُونَ فِي ٱلۡكُفۡرِ مِنَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا بِأَفۡوَٰهِهِمۡ وَلَمۡ تُؤۡمِن قُلُوبُهُمۡ ﴾ [المائدة: ٤١]، وكانوا يعترفون بألسنتهم دون التصديق بقلوبهم، فلم يكنْ مجرَّدُ إقرارهم إيماناً، وقال تعالىٰ: ﴿قَالَتِ ٱلۡأَعۡرَابُ ءَامَنَّاۖ قُل لَّمۡ تُؤۡمِنُواْ وَلَٰكِن قُولُوٓاْ أَسۡلَمۡنَا وَلَمَّا يَدۡخُلِ ٱلۡإِيمَٰنُ فِي قُلُوبِكُمۡ ﴾ [الحجرات: ١٤]، فثبت أنَّ الإيمانَ هو التَّصديق بالقلب، وأنَّ الإقرارَ باللِّسان لتعليقِ الأحكامِ، ولا اطِّلاعَ علىٰ ما في القلوب إلا لربِّ العالمين.

وأمّا قولهم: (وأنَّ جميعَ ما أنزلَ الله تعالى في القرآنِ، وجميعَ ما صحَّ عن رسولِ الله صلى الله عليه وسلم من الشَّرْعِ والبيانِ كلُّه حقٌّ).

قال القاضي أبو حفصٍ الغزنويُّ: إنّما ذكروا هذا الفصْلَ تأكيداً ومبالغةً علىٰ المواظبةِ علىٰ الإيمان بطريق الإجمال، ليكونَ إيمانُه محتوياً علىٰ كلِّ ما يجبُ أنْ يؤمنَ به جُملةً.

وأمّا قولهم: (والإيمانُ واحدٌ)، فإنما قالوا ذلك؛ لأنَّ الأصلَ في الإيمان هو الإيمانُ بالله تعالىٰ وجميعِ ما يجبُ أنْ يؤمن به من الملائكة والكتب والرّسل وباليوم الآخر، وغيرِ ذلك، فهو كلُّه داخلٌ تحت الإيمان بالله تعالىٰ، إذْ هو ربُّ العالمين، وما سواه فهو مُـحدَثٌ مملوكٌ له ملكَ إيجادٍ وتخليقٍ، فهذا معنىٰ قولهم: الإيمانُ واحدٌ.

والأصل في ذلك قوله تعالىٰ: ﴿فَمَن يَكۡفُرۡ بِٱلطَّٰغُوتِ وَيُؤۡمِنۢ بِٱللَّهِ فَقَدِ ٱسۡتَمۡسَكَ بِٱلۡعُرۡوَةِ ٱلۡوُثۡقَىٰ لَا ٱنفِصَامَ لَهَاۗ وَٱللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾ [البقرة: ٢٥٦]، والوثقىٰ هي الوكادة التامَّة، فصار الإيمانُ بالله جامعاً لكلِّ ما يجب أنْ يؤمن به، إذْ كلُّ ذلك له ومنه، فلا

تزول[1] الوكادةُ التامَّـةُ الثّابتـةُ بشهادةِ هذا النصَّ إلا بجحودِ شيءٍ مما تضمَّنه إيمانُ الجملة.

وأمّا قولهم: (وأهلُه في أصْلِه سواءٌ).

قال القاضي أبو حفص الغزنويُّ: أرادوا أنَّ أهلَ السَّماء والأرضِ في أصْلِ الإيمانِ على السَّواء، إذْ إيمانُ أهلِ السَّماء وأهلِ الأرضِ واحدٌ، وكذا إيمانُ الأوَّلينَ والآخرينَ واحدٌ، وهو التَّصديقُ بوحدانيَّـةِ الله تعالىٰ، وبكلِّ ما يجب الإيمانُ به جملةً لقوله تعالىٰ: ﴿فَمَن يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِن بِاللَّهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَىٰ لَا انفِصَامَ لَهَا ۗ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٥٦]، وأهلُ الإيمان في هذا الأصل سواءٌ من حيث التبرِّي من الكفر، والدخولُ في الإيمان، ومن حيث أداءُ الإيمان، فلا يكونُ إيمانُ الأوَّلينَ غيرَ إيمانِ الآخرينَ، إذْ كلُّهم آمنوا بألوهيَّـة الله تعالىٰ، ووحدانيَّته، وقدمه، وقدرته، وما جاءَ من عنده.

وأمّا قولهم: (والتَّفاضلُ بينهم بالحقيقةِ والتَّقوى، ومخالفةِ الهوى، وملازمةِ الأوْلى).

قال القاضي أبو حَفْصٍ الغزنويُّ: عَنَوا بالتفاضل التفاوتَ في أوصاف الإيمان من الثّقل والاستنارة والإضاءة. كما رُوي في الخبر: لو وُزِنَ إيمانُ أبي بكرٍ وإيمانُ أمَّتي لرَجَحَ عليهم[2].

---

(١) في الأصل: يرون، وهو تحريفٌ، والله أعلم.

(٢) روىٰ الحافظُ البيهقيُّ رحمه الله في شعب الإيمان بإسناده إلىٰ عمرَ بن الخطّابِ رضي الله عنه أنه قال: لو وُزِنَ إيمانُ أبي بكْرٍ بإيمانِ أهْلِ الأرضِ لرَجَح بهم.

وكما ورد في الخبر: يخرج من النَّار مَن كان في قلبه وَزْنُ كذا من إيمانٍ[1]. وهذا كلُّه بيانٌ لثبوتُ التفاوت في ثواب الإيمانِ.

وأمّا قولهم: (والمؤمنون كلُّهم أولياءُ الرَّحمن، وأكرمُهم عند الله أطوعُهم له وأتبعُهم للقرآن).

وإنّما قالوا: هم أولياءُ الرَّحمنِ لقوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ وَلِيُّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ يُخْرِجُهُم مِّنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ﴾ [البقرة: ٢٥٧]، وقوله تعالى: ﴿ٱللَّهَ مَوْلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ [محمد: ١١].

وأمَّا قولهم: (وأكرمُهم عند الله أطوعُهم وأتبعُهم للقرآن)، فإنما قالوا ذلك لقوله

---

(١) روى البخاريُّ في صحيحه أنَّ رسولَ الله صلّى الله عليه وسلّم قالَ: «يدخلُ أهلُ الجنَّةِ الجنَّةَ، وأهلُ النّارِ النّارَ، ثمَّ يقول الله تعالى: أخرجوا من كان في قلبه مثقالُ حبَّةً من خَرْدَلٍ من إيمان، فيخرجون منها قد اسودّوا، فيلقَون في نهر الحيا، أو الحياة -شكَّ مالكٌ- فينبتون كما تنبت الحبَّة في جانب السَّيْل، ألم ترَ أنّها تخرج صفراءَ ملتويةً».

وروى البخاريُّ في صحيحه أيضاً من حديث أنسٍ رضيَ الله عنه أنه قال: «سمعتُ النبيَّ صلى الله عليه وسلّم يقول إذا كان يومُ القيامة شفعتُ، فقلتُ: يا ربِّ، أدخل الجنة من كان في قلبه خردلة، فيدخلون، ثمَّ أقول: أدخل الجنة من كان في قلبه أدنى شيءٍ، فقال أنس: كأني أنظر إلى أصابع رسول الله صلى الله عليه وسلم». وهذا الحديث الصحيح يبطلُ ما زعمه ابنُ خزيمةَ في كتابه (التَّوحيد) من أنَّ: جميع الأخبار التي وردت في شفاعة النبيِّ صلى الله عليه وسلم في إخراج أهل التَّوحيد من النّار إنما هي ألفاظ عامّة مرادها خاصٌّ، كما قاله بنصِّه، لورود الشَّفاعة الشَّريفة على هذا النّحو العامِّ. والتَّوفيق بين الأخبارِ لا يكونُ بردِّ شفاعة النبيِّ صلى الله عليه وسلَّم.

تعالىٰ: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ﴾ [الحجرات: ١٣]، ولما رُوِيَ عن رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم أنه قال: لا فضلَ لعربيٍّ علىٰ عجميٍّ، ولا لأبيضَ علىٰ أسودَ؛ إلا بالتقوىٰ[١].

وهذا منهم إخبارٌ بأنَّ التفاضُلَ والتفاوتَ بين المؤمنين في الدرجات إنّما يكون في الطواعيَّـة لله عزَّ وجلَّ واتِّباع القرآن.

وأمّا قولهم: (وإنَّ الإيمان هو الإيمان بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله، واليوم الآخر، وبالقدر؛ خيرِه وشرِّه، وحلوه ومرِّه، من الله تعالى، ونحن مؤمنون بذلك كلِّه، لا نفرِّق بين أحدٍ من رسله، ونصدِّقهم كلَّهم على ما جاؤوا به).

قال أبو حفص الغزنويُّ وغيرُه: وإنَّما قالوا هذا الفَصْل تفصيلاً لإيمان الجملة، لقولِه تعالىٰ: ﴿ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مِن رَّبِّهِۦ وَٱلْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِۦ وَقَالُوا۟ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ ٱلْمَصِيرُ﴾ [البقرة: ٢٨٥]، وهذا هو الإيمان باليوم الآخر[٢]، وقولِه تعالىٰ: ﴿قُولُوٓا۟ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَآ أُنزِلَ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ وَٱلْأَسْبَاطِ وَمَآ أُوتِىَ مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ وَمَآ أُوتِىَ ٱلنَّبِيُّونَ مِن رَّبِّهِمْ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْهُمْ وَنَحْنُ لَهُۥ مُسْلِمُونَ﴾ [البقرة: ١٣٦]، ولما رُوي في

---

(١) رواه الإمام أحمد في المسند.

(٢) قوله: (وهذا). إشارة إلىٰ قول المؤمنين في الآية الكريمة: وإليك المصير، فإنَّه إيماءة إلىٰ اليوم الآخر.

الخبر المشهور، وهو سؤالُ جبريلَ عليه السلام، فقال: يا رسول الله، ما الإيمان؟ فقال: شهادةُ أنْ لا إله إلا الله وأنَّ محمداً عبده ورسوله، وتؤمن بملائكته، وكتبه، ورسله، واليوم الآخر، والقدرِ خيرِه وشرِّه من الله تعالى، ثمَّ قال: يا رسول الله، ما شرائع الإسلام؟ فقال: إقامةُ الصلاة، وإيتاءُ الزكاة، وصومُ شهر رمضان، وحجُّ البيت، والاغتسال من الجنابة، وفيه دليلٌ أنَّ الإيمانَ هو الإقرارُ والتصديقُ، وأنَّ العملَ شرائِعُه[1].

[القولُ في أهلِ الكبائرِ والردُّ على الخوارجِ ومَن تَبِعَهُم]

ثمَّ ذَكَرَ الطَّحاويُّ قولَهم في أصحاب الكبائر.

وأمّا قولهم: (وأهلُ الكبائرِ في النّار لا يخلَّدون إذا ماتوا وهم موحِّدون)، فقد احتجّوا لذلك بقوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ ﴾ [النساء: ١١٦].

قال الشيخُ أبو منصورٍ وجميعُ علماءِ أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ:

هذه الآيةُ حُجَّةٌ لنا على الخوارج، فإنَّ بعضَهم يقولون: إنَّ الذُّنوبَ كلَّها إشراكٌ بالله تعالى، فمن ارتكبَ ذنباً صغيراً أو كبيراً فإنه يكفر، وبعضهم يقولون: إنَّ الكبائرَ منها شِرْكٌ دون الصَّغائِر.

---

(١) هذا الخبر رواه البخاريُّ ومسلمٌ وغيرهما.

أمّا الحجَّة على الفريق الأوّل من الخوارج؛ فلأنَّ الله تعالى فَصَلَ بين الشِّرك وبين ما دونه، وأخبرَ أنَّ الشركَ غيرُ معفوٍّ، وأطمعَ[1] في مغفرة ما دونه، حيثَ علَّق غفرانها بالمشيئة، وجائزُ الوجود يعلَّق بالمشيئة دون الممتنعِ وجوداً، ولو كان الكلُّ إشراكاً لكان خُلْفاً في خبر الله، تعالى عن ذلك.

وأمّا الحجَّة على الفريق الثاني؛ فكذلك، لأنهم جعلوا الكبيرة شركاً بمعنىً، وذلك المعنى موجودٌ في الصغيرة، وهو قولهم أنه ينقضُ ما عاهدَ الله أنْ لا يعصيَه، ولا يخالفَ أمرَه، والذَّنبُ سواءٌ قلَّ أو كَثُرَ فهو عصيان، فإمّا أنْ نلزمَهم بالإشراك بسبب الصغيرة بهذا المعنى، فتكونُ الآية حجَّة عليهم، أو نلزمَهم أنْ يمتنعوا عن إطلاق اسم الشرك على الكبيرة بهذا المعنى كما في الصغيرة، فتدخلُ الكبيرةُ تحت قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ وَيَغۡفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ ﴾ [النساء: ١١٦]، فتكونُ الآية حُجَّةً عليهم.

وأمّا قولهم: (وإنْ لم يكونوا تائبينَ، بعد أنْ لقوا الله تعالى عارفينَ، وهم في مشيئته وحُكْمِه إنْ شاءَ غفرَ لهم، وإنْ شاءَ عذبهم)، وهو مذهبُ أهل السُّنَّة والجماعة؛ أنَّ الكبائرَ والصغائرَ كُلَّها في مشيئة الله تعالى، إنْ شاء عذَّب عليها بعدله، وإنْ شاءَ عفا عنهم بما معهم من الإيمان.

وأمّا قولهم: (وإنْ شاءَ عذبهم في النّار بقدْرِ جنايتِهم بعدْلِه)، فإنّما قالوا ذلك ردّاً

---

(١) في الأصل: والجمع، وصحَّحنا اللفظَ من شرح الغزنويِّ على الطحاويَّة، تحقيق الشيخ حازم الكيلاني ود. محمد نصار.

على المرجئة الخبيثة، حيثُ يزعمون أنَّ المؤمنَ لا يدخل النّارَ، وقد دلَّتْ نصوصُ الوعيد من الكتاب والسُّنَّة على جواز تعذيبِ صاحبِ الكبيرةِ بقدْرِ ذنبه، وبهِ قال أهلُ الحقِّ.

وأمّا قولهم: (ثمَّ يخرجهم منها برحمته وشفاعة الشّافعين من أهْلِ طاعته)، فإنّما قالوا ذلك بدلالةِ نصوصِ الشَّفاعة من الكتاب والسُّنَّة المشهورة، وفيها خروجُ صاحب الكبيرة من النّار، فيكون ردّاً على المعتزلة.

وأمّا قولهم: (ذلكَ بأنَّ الله تعالى مولى أهْل معرفته، ولم يجعلهم في الدّارَين كأهْل نكرته)، فإنما قالوا ذلك لما دلَّت الدّلائلُ العقليَّةُ والسمعيَّةُ على انتفاءِ التَّسوية بين المؤمنِ والكافرِ، منها قوله تعالى: ﴿أَمْ حَسِبَ ٱلَّذِينَ ٱجْتَرَحُوا۟ ٱلسَّيِّـَٔاتِ أَن نَّجْعَلَهُمْ كَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ سَوَآءً مَّحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ ۚ سَآءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾ [الجاثية: ٢١]، أخبرَ أنه لا يُسَوِّي بين الفريقين، ثُمَّ صرَّح أنَّ أحدَهما هُمُ الذين آمنوا، فكان الفريقُ الآخرُ هُمُ الذين كفروا، وقد نفى التَّسوية بينهما في المحيى والمهات، وصاحبُ الكبيرة ممن آمنَ وعملَ الصالحات.

ولقول النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم حين نادى منادي المشركين يومَ أحدٍ فقال: لنا هبل ولا هبل لكم. ألا تجيبونه؟ فقالوا: ما نقول؟ فقال رسولُ الله صلى الله عليه وسلم: قولوا: الله مولانا ولا مولى للكافرين[١]، معناه: الله معينُنا وناصرُنا ومتولّـي أمورِنا.

---

(١) رواه البخاريّ.

ولأنَّ الحكمةَ توجبُ تفضيلَ أهْلِ المعرفةِ على أهل النَّكِرة، فلو خلَّدهما جميعاً في النّار بَطَلَت التَّفرقةُ وثَبَتَت التَّسويةُ، فثَبَتَت التَّفرقة بين أهلِ المعرفة والنَّكِرة.

وبدلالة السَّمْعِ والحكمةِ.

[الدعاءُ بالموافاةِ على الإسلامِ]

وأمّا قولهم: (**اللَّهم يا وليَّ الإسلامِ وأهلِه، مَسِّكْنا بالإسلام حتّى نلقاكَ به**)، فإنّما طلبوا الثَّباتَ على الإسلامِ إلى الموتِ، لأنَّ السعادةَ الأبديةَ تحصُل به، وخُلِقَتْ هذه الدَّارُ مطيَّـةً إليها، ولَزِمَت التّـكاليف لأجلها، فَوَجَبَ طلبُ الثَّباتِ على ما به يُتوصَّل إليها، وهو لقاءُ الله تعالى بالإسلام، ولذلكَ طَلَبَ ذلك خيارُ الخليقةِ، قال يوسف صلوات الله عليه حين استقـرَّ في الملك: ﴿رَبِّ قَدْ ءَاتَيْتَنِى مِنَ ٱلْمُلْكِ وَعَلَّمْتَنِى مِن تَأْوِيلِ ٱلْأَحَادِيثِ فَاطِرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ أَنتَ وَلِىِّۦ فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْءَاخِرَةِ تَوَفَّنِى مُسْلِمًا وَأَلْحِقْنِى بِٱلصَّٰلِحِينَ﴾ [يوسف: ١٠١]، وكذا غيرُه.

ولأنَّ المؤمنَ بين الخوفِ والرجاءِ إلى الموت على مِلَّـة الإسلام، فَوَجَب الاهتمامُ بسؤال الموافاة بالإسلام.

ثُـمَّ ذَكَرَ الطحاويُّ رضي الله عنه قولهم في معاملة أهْلِ القبلة في حياتهم ومماتهم.

وأمّا قولهم: (**ونرى الصَّلاةَ خَلْفَ كُـلِّ بَـرٍّ وفاجرٍ من أهْلِ القِبْلة**)، فإنّما قالوا ذلك لأنَّ الامتناع من الصَّلاةِ خَلَف أهل القبلة يورث نِقْمَةَ البِدْعَةِ، والقولَ بإنكار أهلِ الكبائر، وقد قامَ الدَّليلُ على فسادِ ذلك.

ولأنَّ أصْحابَ رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا يُصلُّون خلف الجبابرة من بني أميَّـة، وعن ابن عمرَ رضي الله عنه قال: إذا دَعوْنا إلى الرَّحمن أجبناهم، وإذا دعونا إلى الشَّيطان تركناهم.

وأمّا قولهم: (وعلى مَنْ ماتَ مِنْـهُم)، فإنّما قالوا ذلك لأنّا نُدِبْنا إلى الاستغفار لأهلِ القبلة، والصَّلاةُ على الميِّت استغفارٌ له وشفاعةٌ، وقد أُمِرَ رسولُ الله صلى الله عليه وسلم بالصَّلاة على ماعزٍ رضي الله عنه، وأمّا قطاعُ الطَّريق وأهلُ البَغْي إذا قُتلوا في حال المحاربة لم يصلَّ عليهم، لأنَّهم من أهْل اللَّعن، والصَّلاةُ ضِدُّ اللَّعنِ، ولأنهم باينوا المسلمينَ بالحرب والدَّار، فألحقوا بترك الصلاة عليهم عقوبةً، وأمّا من يقتل الناس خُفيةً لأخْذِ أموالهم فهو ساعٍ في الأرض بالفساد، كقطّاع الطّريق، فأُلحق بهم بترك الصَّلاة عليه.

وأمّا قولُهم: (ولا ننـزلُ أحداً مِنهم جنَّـةً ولا ناراً)، فلأنَّ ذلك إخبارٌ على الغيب، وذلك لا يكون إلا بطريق الوَحْي، ولا وَحْيَ بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم، لأنَّ تبديلَ الأحوال في حَقِّ غيرِ الأنبياءِ في آحادِ المحسنينَ والمسيئينَ جائزٌ على ما يكون سَبَقَ في علم الله تعالى، وذلك غَيْبٌ عنا، فيكونُ إنزالُ المحسنِ بظاهر حاله الجنَّـةَ قولاً بما لا علم له، وذلك لا يجوز، وكذا إنزالُ المسيءِ بظاهر حاله النَّارَ يكون تألّياً على الله عزَّ وجل، وذلك باطلٌ محظورٌ.

وأمّا قولهم: (ولا نشهدُ عليهم بكفرٍ ولا بشركٍ ولا نفاقٍ)، فإنما قالوا ذلك لأنَّ الظنَّ بذلك من غير ظهور ذلك يكون ظنّاً، واتّباعُ الظنِّ محظورٌ، قال الله تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا

ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱجْتَنِبُوا۟ كَثِيرًا مِّنَ ٱلظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ ٱلظَّنِّ إِثْمٌ ﴾ [الحجرات: ١٢]، ولأنه تبعٌ لما خفي علمه، وذلك حرامٌ، قال الله تعالىٰ: ﴿ وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ﴾ [الإسراء: ٣٦].

قال بعضُ أهْلِ التَّحقيقِ: إذا سُئِلَ عن المؤمن المحسن بعينه: أينَ هو؟ فالجوابُ أنْ يقالَ: إنَّ من ماتَ علىٰ الإيمانِ وأداءِ الفرائضِ والواجباتِ، تائباً من الكبائر، مُستغفراً من الصغائر فهو في الجنَّـة، وإذا سُئِلَ عن جماعة المسلمين: أينَ هم؟ فالجوابُ أنْ يقال: هم في الجنَّـة، لقوله تعالىٰ: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ كَانَتْ لَهُمْ جَنَّٰتُ ٱلْفِرْدَوْسِ نُزُلًا ﴾ [الكهف: ١٠٧]، وإذا سُئِلَ عن كافرٍ بعينه يقول: إنْ ماتَ علىٰ كُـفْرِه فهو في النّار، وإذا سُئِلَ عن جماعةِ الكافرين، فالجوابُ أنْ يقالَ: هم في النّار، لقوله تعالىٰ: ﴿ وَإِنَّ ٱلْفُجَّارَ لَفِى جَحِيمٍ ﴾ [الانفطار: ١٤].

وأمّا قولهم: (ونَذَرُ سرائِرَهم إلى الله تعالى)، فلأنه هو المطَّلع عليها دون العباد، فوجب تفويض ذلك إلىٰ الله تعالىٰ.

[الامتناعُ عن قتالِ الـمُسْلِمِ]

وأمّا قولهم: (ولا نرى السَّيفَ على أمَّـة محمّد صلّى الله عليه وسلم، إلا من وَجَبَ عليه السَّيفُ)، فإنّما قالوا ذلك لقول الرَّسول صلىٰ الله عليه وسلم أُمِرْتُ أنْ أقاتلَ النّاس حتّىٰ يقولوا: لا إله إلا الله، فإذا قالوها فقد عصموا منّي دماءَهم وأموالهم إلا بحقِّها[1]،

(١) رواه البخاريّ ومسلم، بأكثر من لفظ.

ومعنى قوله: إلا بحقِّها، الرِّدَّةُ والقَصاص.

[عدمُ الخروجِ على الإمامِ وإنْ جـارَ]

[والصَّبْـرُ والدعاءُ له بالصلاحِ والمعافـاةِ أَحْسَنُ]

ثمَّ ذكر الطحاويُّ قولهم في طاعة أولي الأمر.

وأمّا قولهم: (ولا نرى الخروجَ على أَئِمَّتنا وولاةِ أمورنا وإنْ جاروا، ولا ندعو عليهم، ولا ننزعُ يداً من طاعتهم، ونرى طاعتَهم من طاعة الله تعالى فريضةً)، فإنّما أرادوا بذلك إذا دَعَوُا الرَّعية إلى طاعَةِ الله تعالى، وما فيه مصْلَحَةُ العامَّـة، وأما إذا دَعَوْا إلى المعصيةِ فلا طاعةَ، لقول النبيِّ صلّى الله عليه وسلَّم: لا طاعةَ لمخلوق في معصية الخالق[1].

ثُـمَّ ذكر الطحاويُّ قولهم كونَ الصَّبْر والدعاءِ للولاة بالصَّلاح أفضلَ.

وأمّا قولهم: (وندعو له بالصَّلاح)، فهذا بيانٌ منهم أنَّ الدعاءَ لهم بالصَّلاحِ أصلحُ من الدُّعاء عليهم، فإنّما قالوا ذلك لما في الدُّعاء لهم بالصَّلاح من المصالح المتنوِّعة من رجاءَ الإجابة، وفيها عمومُ الصَّلاح للوالي والرعيَّـة والتألُّف لقلوبهم والتَّسكين لما بهم من الفساد.

---

(١) رواه أحمد في مسنده، وروى الترمذيُّ في جامعه (باب ما جاءَ لا طاعةَ لمخلوقٍ في معصيةِ الخالقِ) عن نافع بن عمر رضي الله عنه، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «السَّمع والطَّاعة على المرْء المسلم فيما أحبَّ وكَره؛ ما لم يؤمرْ بمعصيةٍ، فإنْ أُمِرَ بمعصيةٍ فلا سمعَ عليه ولا طاعةَ».

وأمّا قولهم: (والمعافاة)، أيّ: وندعو لهم بالمعافاة، وهي شاملةٌ لمصالحِ الأديان والأبدان، ففي صلاحِ دينهم صلاحُ دين الرَّعيَّـة، لأنهم إذا صلحوا في دينهم حملوا الرعيَّـة على أوامر الشَّريعة، فحازوا جزيلَ الثوابِ وجميلَ الذِّكر، وإذا صلحوا في أبدانهم قدروا على القيام بما تحمَّلوا من أمانة الله عزَّ وجلَّ فيما استرعاهم، فقد صحَّ عن النبيِّ صلى الله عليه وسلم أنه قال: السلطان راعٍ على الناس، وهو مسؤول عنهم[١].

وعنه صلى الله عليه وسلم أنه قال: اللَّهم من ولي من أمر أمّتي شيئاً فرَفَق بهم فارفقْ به، ومن شقَّ عليهم فاشققْ عليه[٢].

وأمّا قولهم: (ونتَّبعُ السُّنَّـة والجماعة)، فإنّما قالوا ذلك لأنَّ السُّنَّـة طريقةُ الرَّسول صلى الله عليه وسلَّم، وهي المفضية إلى الجنَّـة وحُسْنِ العاقبة، فمن سَلكَها أفضت به إلى النَّجاة من العقوبة والفوز بالجنَّـة، إذْ هي طريقةُ من قامت الآياتُ والبراهينُ على كونِه رسولَ الله، وإنّما بُعث ليُـقتدى به، قال الله تعالى: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ

---

(١) أخرج البخاريُّ رحمه الله تعالى في صحيحه في كتاب (العتق) من (باب كراهية التَّطاول على الرَّقيق) أنَّ رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «كلُّكم راعٍ فمسؤولٌ عن رعيته، فالأميرُ الذي على النّاس راعٍ وهو مسؤولٌ عنهم، والرَّجل راعٍ على أهل بيته وهو مسؤولٌ عنهم، والمرأة راعيةٌ على بيت بعلها وولده وهي مسؤولةٌ عنهم، والعبد راعٍ على مال سيِّده وهو مسؤولٌ عنه، ألا فكلُّكم راعٍ وكلُّكم مسؤولٌ عن رعيته».

(٢) رواه مسلم بلفظ آخر في كتاب (الإمارة) باب (فضيلة الإمام العادل وعقوبة الجائر والحثّ على الرّفق بالرعيَّـة والنهي عن إدخال المشقَّـة عليهم).

ٱلرَّسُولَ﴾ [النساء: ٥٩]، فيجبُ سلوكُ طريقته واتِّباعُها، كذلك يجب اتِّباع الجماعةِ الداعيةِ إلى طريقة الرَّسول صلى الله عليه وسلم، وهم الصحابةُ رضوان الله عليهم، ثمَّ الذين اتَّبعوهم بإحسان، فاتِّباعُهم هُدىً، وخلافُهم بدعةٌ وضلالٌ.

[اجتنابُ الفُـرْقةِ والشُّذوذِ]

وأمّا قولهم: (ونجتنبُ الشُّذوذَ والخلافَ والفُرْقَـةَ)، فإنّما قالوا ذلك لما سبقَ بيانُه غيرَ مرَّة أنَّ إجماعَ الأمَّة الهادية؛ وهم الصَّحابة والتّابعون ومن سَلَكَ سبيلهم، حُجَّةٌ من حجج الله تعالى موجبةٌ للعلم قطعاً، وسبيلُهم إجماعُهم، وقد توعَّد بالنّار على ترك سبيل المؤمنين كما توعَّد بها على ميثاقه الرَّسولُ، وقد تواتر الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال: لا تجتمع أمّتي على ضلال أبداً[1]، وقال صلى الله عليه وسلَّم: من فارقَ الجماعةَ شبراً فقد خلع ربقة الإسلام من عنقه[2]، فَثَبَتَ بالدليل القاطع أنَّ خلافَ السُّنَّـة

---

(١) قال الإمامُ البيضاويُّ في المنهاج الأصوليِّ: الإجماعُ حُجَّةٌ خلافاً للنَّظام والشّيعة والخوارج، لنا وجوه... الثالث: قال النبيُّ صلى الله عليه وسلم: «لا تجتمع أمّتي على خطأ» ونظائره، فإنها وإن لم تتواتر آحادها، لكن القدر المشترك بينها متواتر. اهـ

(٢) أخرج البخاريّ في صحيحه في كتاب (الفتن) من باب (قول النبيِّ صلى الله عليه وسلم: سترون بعدي أموراً تنكرونها)، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما، قال صلى الله عليه وسلم: «من رأى من أميره شيئاً يكرهُه فليصبر عليه، فإنه من فارق الجماعة شبراً فمات إلا مات ميتةً جاهليَّـةً». وأخرجه مسلم في صحيحه في كتاب (الإمارة) من باب (الأمر بلزوم الجماعة عند ظهور الفتن وتحذير الدُّعاة إلى الكفر).

والجماعةِ بدعةٌ وضلالٌ، لأنَّ السُّنَّـة إذا تواترت صارت كالمسموع من الرَّسول.

[أَهْـلُ السُّنَّـةِ أَهْـلُ عَـدْلٍ وأَمانـةٍ]

وأمّا قولهم: (ونحبُّ أهلَ العدْلِ والأمانةِ).

قال القاضي أبو حَفْصٍ الغزنويُّ: أرادوا بأهلِ العَدْلِ والأمانةِ أهلَ السُّنَّـة والصِّيانةِ من المسلمين، والمتمسِّكين بالعدل من ولاة الأمور.

وأمّا قولهم: (ونُبْغِضُ أهلَ الجور والخيانة)، أهلَ الخلاف والعصيان منهم، والجائرين من ولاتهم، وأرادوا بالحبِّ والبغضِ حبَّ أفعالهم وبغضَ أفعالهم لا ذواتهم، كما قال الله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلْفَسَادَ﴾ [البقرة: ٢٠٥]، وقال: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلتَّوَّٰبِينَ وَيُحِبُّ ٱلْمُتَطَهِّرِينَ﴾ [البقرة: ٢٢٢]، أي: يحبُّ التّوابين لأجل التوبة، لأنه يحبُّ التّوبة من عباده، وكذا قوله: ويحبُّ المتطهرين لأجل تطهيرهم، لأنه يحبُّ الطَّهارة.

وأمّا قولهم: (ونقولُ: الله أعلمُ فيما اشْتَـبَه علينا عِلْمُه).

وإنّما ذكروا ذلك تأكيداً لما سَبَقَ بيانُـه، كي لا يتشكَّكَ العبدُ عندما يشْتَبِه عليه، لأنَّ حَلَّ جميع المشكلات غيرُ ممكنٍ، فيجب التّفويض إلى الله تعالى.

ونعتقدُ الحقيَّـة في كلِّ ما ثَبَتَ عن الله تعالى وعن رسولِ الله صلى الله عليه وسلم، ونعرف يقيناً أنَّ عقولَ الخلق قاصرةٌ عن الحِكَم البشريَّـة، فكيف تُدْرِكُ جميعَ حِكَم الربوبيَّـة؟ وقال تعالى لنبيِّـه صلّى الله عليه وسلَّم: ﴿قُل رَّبِّيٓ أَعْلَمُ بِعِدَّتِهِم مَّا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا

قَلِيلٌ ﴾ [الكهف: ٢٢]، وأخبرَ عن أولئِكَ الخواصِّ بقوله تعالىٰ: ﴿قَالَ قَآئِلٌ مِّنْهُمْ كَمْ لَبِثْتُمْ قَالُوا۟ لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ قَالُوا۟ رَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِمَا لَبِثْتُمْ ﴾ [الكهف: ١٩]، قالوا ذلك حين اشْتبه عليهم مُدَّة لَبْثِهم.

ثُـمَّ ذكر الطحاويُّ قولهم في شِدَّة الاعتماد علىٰ ما ثبت بالنّقل إذا كان متواتراً أو مشهوراً، حتّىٰ ألحقه بالعقائد.

[الإجماعُ من الأصولِ]

وأمّا قولهم: (ونرى المسْحَ على الخفَّينِ في السَّفَرِ والحضَرِ، كما جاءَ في الأثـرِ).

قال القاضي أبو حَفْصٍ الغزنويُّ: وإنّما ذكروا ذلك مع كونه من أحكام الفِقْهِ لِتواتر الأخبار بذلك، ولعمل الصَّحابة والتّابعين بها، حتّىٰ رُوِيَ عن الحسن أنه قال: أخبرني سبعون رجلاً من البدريِّـينَ أنّهم رَأَوا رسولَ الله صلىٰ الله عليه وسلم يَمْسَحُ علىٰ خُـفَّيه، ولأنَّ رسولَ الله صلىٰ الله عليه وسلم داومَ علىٰ مَسْحِ خُـفَّيه حتّىٰ قُبِضَ، وقد امتنع بعضُ المبتدعة عن ذلك، فخَرَجَ الحكم بتواتر الأخبار وإجماع السَّلف عن خبر المجتهدات، والْتَحَقَ بالأصول، فلذلكَ ذَكَره فقهاءُ الملَّة أبو حنيفةَ وصاحباهُ رضيَ الله عنهم أجمعينَ في فصول العقائِد.

ثُـمَّ ذكر الطحاويُّ قولهم في الحجِّ والجهادِ، إذْ هما من شعائر الإسلام، وليس لهما وقتٌ معيَّن.

[الحجُّ والجهادُ ماضيانِ مع الإمامِ]

وأمّا قولهم: (والحجُّ والجهادُ فرضانِ ماضيانِ مع أولي الأمرِ من أَئِمَّـة المسلمين بارِّهم وفاجِرِهم إلى قيام السَّاعة، لا يُـبطِلُهما شيءٌ ولا يَنْقُضُهما).

أمّا قولهم في الحجِّ والجهاد إنّهما ماضيان، فهذا منهم بيانٌ بأنَّ الحجَّ وإنْ كانَ فرضاً على كلِّ مُكلَّف في عمره مرَّة واحدةً، لكنّـه سفرُ جهادٍ بالمالِ والبَدَنِ عند القُدْرَةِ، وهو من شعائـرِ الإسلامِ، فكان كجهادِ العدوِّ، حتّى قال بعضُ مشايخنا في تصنيف له: إنَّ الكافر إذا أَحْرَمَ مع المسلمين، وَوَقَفَ بعرفاتٍ، وقضى المناسك، فإنه يحكم بإسلامه لكون الحجِّ من شعائر الإسلام، فيستدلُّ بذلك على تبدُّل ما كان يعتقدُه من الكفر، لأنَّ الإسلام في الحقيقة اعتقادُ دِين الحقِّ، وكذا الكفرُ اعتقادُ دِين الباطِل، وإنما يُوقَف عليهما بالدَّلائل، إذ الإقرار بالتوحيد دَلَّ على وجوده في القلبِ.

وكذلك قالَ مشايخنا: إذا قال الحربيُّ والوثنيُّ: أنا مُسْلِمٌ، يقبلُ منه، ويجعلُ ذلكَ إسلاماً منه، بخلاف الكافر الكتابيِّ، لأنَّ الأوَّل يعتقد مُطْلَق الكفر، والثّاني كافرٌ برسالة بعض الرُّسل مستثنياً باليهوديَّـة أو بالنصرانيَّـة، فما لم يوجد منه الإيمان برسالة من كَفَر به مع التَّبرِّي من دينه الباطل لا يُحكم بإسلامه، فكانَ الحجُّ كالجهادِ.

وأمّا الجهادُ؛ فهو من خصائِص نبيِّنا محمَّد صلى الله عليه وسلم، وهو دعاءٌ إلى دِين الله عزَّ وجلَّ وتوحيده، قال الله تعالى: ﴿ وَقَٰتِلُوهُمْ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ ٱلدِّينُ لِلَّهِ ﴾ [البقرة: ١٩٣]، قال المفسِّرون: معناه حتّى لا يكونَ شِرْكٌ، وعن النبيِّ صلى الله عليه وسلم أنه

قال: الجهادُ فَرْضٌ منذ بعثني الله تعالىٰ إلىٰ يوم القيامة، حتّىٰ يقاتلَ آخرُ أمّتي الدَّجّالَ[١].

وأمّا قولهم: (مع أَئِمَّـةِ المسلمينَ)، فإنّما قالوا ذلك لأنَّ الحجَّ والجهادَ فرضانِ يتعلَّقان بالسَّفر، فلا بدَّ من سائسٍ ضابطٍ فيهما، يسوسُ النّاسَ ويقاوم العدوَّ.

وأمّا قولهم: (مع بارِّهِم وفاجِرِهِم)، فإنّما قالوا ذلك لأنَّ العصمةَ غيرُ شرْطٍ في الإمارَة، لأنه مكلَّف بالجرْيِ علىٰ شريعةٍ معصومةٍ ثَـبَتَتْ بالحُجَجِ، فلا يقعُ بفجوره التباسٌ، وَرُوِيَ عن عليٍّ كَرَّمَ الله وجهه أنه قال: لا بُـدَّ من الإمارة، بَـرّاً كان أو فاجراً، فإنْ كان بَـرّاً أُقيمت به الحدود، ونفذت به الأحكامُ، وإنْ كان فاجراً تؤمَّن به السُّبُـل، وتُحْسَم به مادَّة السُّراق، وعلىٰ ذلك إجماعُ أهل السُّنَّـةِ والجماعةِ.

وأمّا قولهم: (ماضيانِ إلى قيام السّاعة، لا يُبطلُهما شيءٌ ولا ينقضُهما)، فهذا منهمْ بيانٌ أنَّ كثرةَ المؤْنةِ، وبُعْدَ المشقَّةِ، والخوفَ الناشِئَ من الأراجيف، لا يكونُ عُذْراً مُسْقِطاً فرضيَّـتَهما، فيبطلُ ما ذُكِـرَ عن بعض المتأخِّرينَ في الحجِّ أنه مُسْقَطٌ بالخوفِ من قُطّاع الطَّريق ونحوه، فلهذه الوجوه المذكورة في شأنهما ألحقوهما بفصولِ العقائدِ.

ثُـمَّ ذَكَرَ الطَّحاويُّ عقيدَتهم في الحفظة، وفي مَلَكِ الموت، وفي عذاب القبر، إلىٰ

---

(١) روىٰ أبو داود في سُننه من حديث أنس بن مالك أنَّ رسولَ الله صلّىٰ الله عليه وسلم قال: «ثلاثةٌ من أصْلِ الإيمان: الكفُّ عمَّن قال: لا إله إلا الله، ولا تكفره بذنبٍ، ولا تخرجه من الإسلام بعملٍ، والجهادُ ماضٍ منذ بعثني الله إلىٰ أنْ يقاتل آخرُ أمتي الدَّجالَ، لا يبطله جَوْرُ جائرٍ ولا عَدْلُ عادِلٍ، والإيمانُ بالأقدار».

آخره.

وأمّا قولهم: (ونؤمنُ بالكرامِ الكاتبينَ)، فإنَّ الله تعالى جعلهم علينا حافظينَ، فإنّما قالوا ذلك لقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ عَلَيْكُمْ لَحَٰفِظِينَ ۝١٠ كِرَامًا كَٰتِبِينَ ۝١١ يَعْلَمُونَ مَا تَفْعَلُونَ﴾ [الانفطار: ١٠-١٢]، فهذا نصٌّ صريحٌ في إثْباتِ الحفظةِ وكَـتبةِ أعمالِ بنيِّ آدمَ.

وأمّا قولهم: (ونؤمنُ بمَلَكِ الموتِ الموكَّل بقَبْضِ أرواحِ العالميـنَ)، فإنّما قالوا ذلك لثبوته بالكتاب والخبر المتواتر.

أمّا الكتابُ؛ فقوله تعالى: ﴿قُلْ يَتَوَفَّىٰكُم مَّلَكُ ٱلْمَوْتِ ٱلَّذِى وُكِّلَ بِكُمْ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّكُمْ تُرْجَعُونَ﴾ [السجدة: ١١]، فقد صرَّح تعالى بتوكيله مَلَكَ الموتِ على قبض أرواحِ الخلق، كمّا صرَّح بجعل الملائكة حافظين علينا، فَوَجَبَ الاعتقادُ بحقِّيَّـتِهما.

وأمّا الأخبار في كَوْنِ مَلَكِ الموت موكَّلاً بقبض الأرواحِ ولهُ أعوانٌ؛ فقد وَرَدَت الأخبار متواترةً مستفيضةً.

[عذابُ القبر ونعيمُـه ثابتان بالتَّواتُـرِ]

وأمّا قولهم: (ونؤمنُ بعذابِ القبْـرِ ونعيمِه لمنْ كان لذلك أهلاً)، فإنّما قالوا ذلك لأنه دَلَّ عليه قوله تعالى: ﴿ٱلنَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا ۖ وَيَوْمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ أَدْخِلُوٓا۟ ءَالَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ ٱلْعَذَابِ﴾ [غافر: ٤٦]. ومَنْ أنكر عذابَ القبر تعلَّق بقوله تعالى: ﴿قَالُوا۟ يَٰوَيْلَنَا مَنۢ بَعَثَنَا مِن مَّرْقَدِنَا ۜ هَٰذَا مَا وَعَدَ ٱلرَّحْمَٰنُ وَصَدَقَ ٱلْمُرْسَلُونَ﴾ [يس: ٥٢]،

والجوابُ عن تعلُّقهم به: قال أهلُ التّأويل: هو رقودهم بين النَّفْخَتين.

وقد تواترت الأخبارُ عن النبيِّ صلّى الله عليه وسلم في ثبوتِ عذابِ القبرِ ونعيمِه لمنْ كان لذلك أهلاً، وهو مذهبُ أهلِ السُّنَّة والجماعة، فيجبُ الاعتقادُ بثبوتِ ذلك.

وأمّا قولهم: (وبسؤالِ منكر ونكير للميِّت في قبره عن ربِّه ودينه ونبيِّه، على ما جاءت به الأخبارُ عن رسولِ الله صلى الله عليه وسلم).

وأمّا قولهم: (والقبرُ رَوْضةٌ من رِياضِ الجنَّة أو حُفْرَةٌ من حُفَرِ النِّيران)، فإنّما قالوا ذلك لما تواترت الأخبارُ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بذلك كُلِّه، ولاتّفاق الصَّحابةِ رضي الله عنهم على ثبوته، وقد جاء في تفسير قوله تعالى: ﴿ يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱلْقَوْلِ ٱلثَّابِتِ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَفِى ٱلْءَاخِرَةِ ﴾ [إبراهيم: ٢٧]، أنَّ ذلك في سؤال منكر ونكير في القبر، فإذا تواتر الخبرُ عمَّن يخبر عن الوحي وَجَبَ قبوله والاعتقاد بثبوته، ولا يُتكلَّم في كيفيَّتها، وليس للعقل وقوفٌ على كيفيَّة التَّعذيب والتَّنعيم في القبر، وكيفيَّةِ السؤال للميَّت.

[ما يكونُ يومَ القيامَةِ]

ثمَّ ذكر الطحاويُّ عقيدَتهم في الأمور الكائنةِ في العالم الثّاني.

وأمّا قولهم: (ونؤمنُ بالبعثِ) بعد الموت، لما نَطَقَت الكتبُ السماويَّةُ كلُّها بقيامِ السّاعة، وبَعْثِ أهلها بعد موتهم، وكذلك نطقت الرُّسل والأنبياءُ كلُّهم جميعاً بالبعث بعد

الموت، ودلَّت الحكمةُ على تحقُّقِ ذلك، وأنه لولا البعثُ لكان خلق السّموات والأرض للعبث، إذْ كانَ يكونُ الإيجادُ للإعدامُ، والبناءُ للهدمِ؛ بلا عاقبة، وذلك سَفَهٌ، وتعالى الصانع الذي ملأ كلَّ شيءٍ دلالةً وحكمةً أنْ يكونَ صُنْعُه سَفَهاً، قال الله تعالى: ﴿ أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَٰكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ ﴾ [المؤمنون: ١١٥]، صيَّر خَلْقَ الخلق إذا لم يكن لهم رجوعٌ عبثاً، ثمَّ نـزَّه عزَّ وجلَّ ذاته القديمة عن أنْ يكون صنعه عبثاً بقوله تعالى: ﴿ فَتَعَٰلَى ٱللَّهُ ٱلْمَلِكُ ٱلْحَقُّ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ رَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْكَرِيمِ ﴾ [المؤمنون: ١١٦].

وأمّا قولهم: (وجزاءِ الأعمالِ يومَ القيامـةِ)، أنْ نؤمنَ بجزاءِ الأعمال، وإنّما قالوا ذلك لقوله تعالى: ﴿ ٱصْلَوْهَا فَٱصْبِرُوٓاْ أَوْ لَا تَصْبِرُواْ سَوَآءٌ عَلَيْكُمْ إِنَّمَا تُجْزَوْنَ مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ [الطور: ١٦]، وقوله تعالى: ﴿ جَزَآءًۢ بِمَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ ﴾ [الواقعة: ٢٤].

وأمّا قولهم: يومَ القيامة، فإنّما قالوا ذلك لأنَّ الدُّنيا لا تصلحُ أنْ تكونَ دارَ الجزاءِ، لأنّها جُعِلَتْ دارَ العملِ، والآخرةُ جُعِلَتْ دارَ الجزاءِ.

وإنّما قلنا: إنَّ الدنيا لا تصلحُ دارَ الجزاءِ، لأنَّ الأصْلَ في دارِ المحْنَةِ امتحانُ[١] أهلها بالأوامر والنواهي، وهو الإيمانُ بوحدانيَّـة الصّانع بالبعْثِ بشهادةِ الآياتِ والدَّلائلِ، والانتهاء عن الكفر والخلاف؛ عن اختيار في الإتيان والتّرك.

---

(١) لفظة (امتحان) غير موجودة في الأصل، وإنّما احتجنا إلى تقديرها ليفهم المعنى.

وخَلَقَ الحياةَ والموتَ ليبلوَهم أيّهم أحسنُ عملاً، لإظهار ما عَلِمَ في الأَزَل من وجودِ شاكرٍ وكافرٍ، كما قال تعالىٰ: ﴿ هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ فَمِنكُمْ كَافِرٌ وَمِنكُم مُّؤْمِنٌ ﴾ [التغابن: ٢]، وكما قال: ﴿ إِنَّا هَدَيْنَٰهُ ٱلسَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا ﴾ [الإنسان: ٣].

ودَلَّت الدّلائلُ أنْ يكونَ الإيمانُ واجباً علىٰ التّأبيد، وأنْ يكونَ الكفرُ حراماً علىٰ التّأبيد، ودَلَّت الدّلائلُ أنْ يكونَ جزاؤُهما علىٰ التّأبيد، فجُعِلَت الحياة الدُّنيا للعملِ إلىٰ الموت، وجُعِلَ الموت للنقل إلىٰ الآخرة التي فيها يبعثون جميعاً للجزاء الوفاق، ولو كانَ ابتداءُ الجزاءِ المؤبّد في الدُّنيا بطلت المحنة عن اختيار، وكان الإيمانُ اضطراراً بمعاينة العذاب، وقد قامَ الدَّليلُ القطعيُّ أنَّ الإيمانَ لا ينفعُ عند معاينةِ النّاس، فجُعِلَ الجزاءُ في دارِ البقاءِ، ولذلكَ سُمِّيَ يومُ القيامة يومَ الجزاءِ، قال الله تعالىٰ: ﴿ مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ ﴾ [الفاتحة: ٤]، قالوا: يوم الجزاء.

وأمّا قولهم: (والعَرْض)، أيّ نؤمنُ بالعرضِ علىٰ أَسْرَعِ الحاسبين، فإنّما قالوا ذلك لقوله تعالىٰ: ﴿ وَعُرِضُوا۟ عَلَىٰ رَبِّكَ صَفًّا لَّقَدْ جِئْتُمُونَا كَمَا خَلَقْنَٰكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍۭ بَلْ زَعَمْتُمْ أَلَّن نَّجْعَلَ لَكُم مَّوْعِدًا ﴾ [الكهف: ٤٨]، وقوله تعالىٰ: ﴿ يَوْمَئِذٍ تُعْرَضُونَ لَا تَخْفَىٰ مِنكُمْ خَافِيَةٌ ﴾ [الحاقة: ١٨].

وأمّا قولهم: (والحساب[1])، فلقوله تعالىٰ: ﴿ وَإِن كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِّنْ خَرْدَلٍ

---

(١) في الأصل: والحسنات.

أَتَيْنَا بِهَاۗ وَكَفَىٰ بِنَا حَٰسِبِينَ ﴾ [الأنبياء: ٤٧].

وأمّا إيمانُهم بقراءَةِ الكتابِ؛ فلقولِه تعالىٰ: ﴿ وَكُلَّ إِنسَٰنٍ أَلْزَمْنَٰهُ طَٰٓئِرَهُۥ فِى عُنُقِهِۦۖ وَنُخْرِجُ لَهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ كِتَٰبًا يَلْقَىٰهُ مَنشُورًا ﴾ [الإسراء: ١٣].

وأمّا إيمانُهم بالثَّـوابِ والعقابِ؛ فقدْ قدَّموا في قولهم: وجزاءُ الأعمال، وإنّما أعادوه تأكيداً ومبالغةً، إذْ خَلْـقُ السّموات والأرض وما فيهما كان للاستعبادِ من الأوامرِ والنّواهي لإثباتِ الثّوابِ والعقابِ، وقال تعالىٰ: ﴿ جَزَآءً وِفَاقًا ﴾ [النبأ: ٢٦]، فيكونُ جزاءُ التَّوحيد ثواباً مؤبَّداً، وجزاءُ الكفر عقاباً مؤبَّداً، إذ الدِّين يُعتَـقد للأبد.

وأمّا إيمانُهم بالصِّراط، فلما ذكر أهل التَّفسير في قوله تعالىٰ: ﴿ وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَاۚ كَانَ عَلَىٰ رَبِّكَ حَتْمًا مَّقْضِيًّا ﴾ [مريم: ٧١]، فقالوا: يُضْرَبُ الصِّراطُ علىٰ مَتْنِ جهنَّم وله استواءٌ وصعودٌ، قال الله تعالىٰ: ﴿ ثُمَّ نُنَجِّى ٱلَّذِينَ ٱتَّقَواْ وَّنَذَرُ ٱلظَّٰلِمِينَ فِيهَا جِثِيًّا ﴾ [مريم: ٧٢]، وقد تواترتِ الأخبارُ في صِفَةِ الصِّراطِ أنه جِسْرٌ ممدَّدٌ علىٰ مَتْنِ جهنَّم أحدُّ من السَّيْـف، وأدقُّ من الشَّعر، ومرورُ النّاس عليه بأعمالهم، فمنْهم مَنْ يمرُّ كالبَرْقِ وكالرِّيح، ومنهم مَنْ يمرُّ كأجاويد الخيل، ومنهم مَنْ يتهافت فيها، وليس في العقل إنكارُ شيءٍ من ذلكَ، إذْ مَن تأمَّل حقَّ التأمُّل فإنَّ العقل حُجَّةٌ من حُجَجِ الله تعالىٰ، وحُجَجُه لا تتناقضُ.

وأمّا إيمانُهم بالميزانِ والوَزْن؛ فلقوله تعالىٰ: ﴿ وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ فَلَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْـًٔاۖ وَإِن كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِّنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنَا بِهَاۗ وَكَفَىٰ بِنَا حَٰسِبِينَ ﴾

[الأنبياء: ٤٧]، وقوله تعالى: ﴿وَٱلْوَزْنُ يَوْمَئِذٍ ٱلْحَقُّ فَمَن ثَقُلَتْ مَوَٰزِينُهُۥ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ [الأعراف: ٨].

[الجنَّــةُ لا تفنى أبداً والنَّــارُ لا تفنى أبداً]

ثمَّ ذكر الطحاويُّ قولهم في الجنَّــة والنّــار.

وأمّا قولهم: (والجنَّــة والنّار مخلوقتانِ لا يفنيان أبداً، ولا يبيدان، فإنَّ الله تعالى خلق الجنَّــة والنّار قبل الخلْق، وخَلَقَ لهما أهلاً، فمنْ شاءَ منهم للجنَّــة فَضْلاً منه، ومن شاءَ للنّار عَدْلاً منه، وكلٌّ يعملُ لما قد فُرِغَ منه، وصائرٌ إلى ما خُلِقَ له).

وأمّا قولهم: بدوام الجنَّــة ونعيمها ودوام النّار وعذابها، فإنّها قالوا ذلك لقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمْ خَيْرُ ٱلْبَرِيَّةِ ۝٧ جَزَآؤُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ جَنَّٰتُ عَدْنٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا﴾ [البينة:٧-٨]، ولأنَّ الجنَّــة أُعدَّت للمتقين لإيمانهم على التأبيد، والنار أُعدَّت للكافرين جزاءً لكفرهم على التأبيد، فَوَجب القول ببقائِهما على الدَّوام، وعليه إجماعُ أهلِ الحقِّ[1].

ومن السُّنَّــة الواضحةِ قولُ النبيِّ صلى الله عليه وسلم: إنَّ أهلَ الجنَّــة لا يموتون

---

(١) للإمام السبكيِّ كتاب (الاعتبار ببقاء الجنَّــة والنّار). ونُسب لابن تيميةَ القول بفناء النّار، وصحَّحَ هذه النسبةَ عبدالكريم الحميد، وفاءً لابن تيمية ودفاعاً عنه، وزعم أنَّ الفناء المراد عند ابن تيمية ليس هو العدم، وأنا أقول: لا يبعد أن يكون ابنُ تيمية بنى قوله في المسألة على أصول الفلسفة.

ولا يهرمون ولا تبلى ثيابهم ولا يفنى شبابهم[1].

فـ: (إنَّ الله تعالى خَلَقَ الجنَّـة والنَّـار قبل الخَلْقِ)، فهذا تصريحٌ منهم بأنّهما مخلوقتان موجودتان، إذْ صرَّحوا بخلقِهما قبلَ الخَلْقِ، وإنّما قالوا ذلك لقوله تعالى: ﴿سَابِقُوٓاْ إِلَىٰ مَغۡفِرَةٖ مِّن رَّبِّكُمۡ وَجَنَّةٍ عَرۡضُهَا كَعَرۡضِ ٱلسَّمَآءِ وَٱلۡأَرۡضِ أُعِدَّتۡ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦۚ ذَٰلِكَ فَضۡلُ ٱللَّهِ يُؤۡتِيهِ مَن يَشَآءُۚ وَٱللَّهُ ذُو ٱلۡفَضۡلِ ٱلۡعَظِيمِ﴾ [الحديد: ٢١]، وقال تعالى في النّار: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱلنَّارَ ٱلَّتِيٓ أُعِدَّتۡ لِلۡكَٰفِرِينَ﴾ [آل عمران: ١٣١].

[الثَّـوابُ فَضْلٌ من الله على عبادِهِ]

وأمّا قولهم: (وخَلَقَ لهما أهلاً، فمَنْ شاءَ منهم للجنَّـة فضلاً منه، ومَنْ شاءَ للنّار عدلاً منه)، فإنّما قالوا ذلك لقوله تعالى: ﴿سَابِقُوٓاْ إِلَىٰ مَغۡفِرَةٖ مِّن رَّبِّكُمۡ وَجَنَّةٍ عَرۡضُهَا كَعَرۡضِ ٱلسَّمَآءِ وَٱلۡأَرۡضِ أُعِدَّتۡ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦۚ ذَٰلِكَ فَضۡلُ ٱللَّهِ يُؤۡتِيهِ مَن يَشَآءُۚ وَٱللَّهُ ذُو ٱلۡفَضۡلِ ٱلۡعَظِيمِ﴾ [الحديد: ٢١]، فذكر في الثواب الفضلَ، ولقوله صلى الله عليه وسلم: لا يدخلُ أحدٌ الجنَّـة إلا برحمة الله، قيل: ولا أنتَ يا رسولَ الله، قال: ولا أنا، إلا أنْ يتغمَّدنيَ

---

(١) روى الترمذيّ في جامعه عن أبي هريرة حديثاً فيه طول، وفي جزءٍ منه يقول رسولُ الله صلى الله عليه وسلم: «من دخلها يَنْعَم ولا يَبْأَس، ويَخْلُد ولا يموت، لا تبلى ثيابهم، ولا يفنى شبابهم». ورواه بسند آخرَ قال فيه: حديث حسن غريب.

الله برحمته[1]، وقال تعالىٰ: ﴿وَٱللَّهُ ذُو فَضْلٍ عَظِيمٍ﴾ [آل عمران: ١٧٤]، وقال تعالىٰ: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ ذُو فَضْلٍ عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [البقرة: ٢٥١].

وبَطَّل هذه النصوصُ الصريحةُ قولَ المعتزلة: إنه يجب على الله أنْ يفعل بالعباد ما هو الأَصْلَحُ لهم في الدِّين، ولأنه لا موجبَ في الحقيقةِ إلا الله تعالىٰ، إذ الإيجابُ صِفَةُ الإله على الحقيقة، ولا إلـهَ غيرُ الله تعالىٰ، فيبطلُ قولهم بالإيجابِ على الله تعالىٰ، ولأنَّما[2] عبادُه ومماليكُه وملكُه ملكُ تخليقٍ وإيجادٍ، وفي الشّاهد لا يجب للعبد على سيِّده جزاءٌ بإزاءِ عمله، لأنَّ منافعه على ملكه، ومعلومٌ أنَّ العبد في الشاهد ملْكٌ لسيِّـده مجازاً لا حقيقةً، والأشياءُ كلُّها ملك الله تعالىٰ حقيقةً ملكَ تخليقٍ، ولذلك قال صلىٰ الله عليه وسلم: لا يدخل أحد الجنة إلا برحمة الله تعالىٰ.

وأمّا قوله تعالىٰ: ﴿جَزَآءًۢ بِمَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ [السجدة: ١٧]، ونحوه من النّصوص، فإنّما جعل الله تعالىٰ الثوابَ بإزاء العمل فضلاً وجوداً ورحمةً.

وأمّا قولهم: (ومن شاءَ للنّار عدلاً منه)، لأنه سبق في علمه في الأزل مَنْ يكفرُ به

---

(١) أَخْرَجَ البخاريُّ في صحيحه عن أبي هريرةَ رضي الله عنه أنه قال: سمعتُ رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: لن يُدْخِلَ أحداً عملُه الجنَّـةَ، قالوا: ولا أنتَ يا رسول الله؟ قال: لا، ولا أنا، إلا أنْ يتغمدنيَ الله بفضل ورحمة، فسدِّدوا وقاربوا، ولا يتمنَّينَّ أحدُكم الموتَ، إمّا محسناً فلعلَّه أنْ يزدادَ خيراً، وإمّا مسيئاً فلعلَّه أنْ يستعتبَ.

(٢) في الأصل: ولأنَّ ما.

ويخالفُ أمرَه إذا وُجِدَ وبَلَغَ التّكليفَ عن اختيارٍ لا مضطراً، فخَلَقَه لما عَلِمَ وحَكَمَ له بالنّار عدلاً منه، فيَظْهَرُ ما عَلِمَ على ما عَلِمَ، إذْ لا يجوزُ أنْ يَظْهَرَ بخلاف ما علم في الأَزَل، إذ يكون في ذلك انقلابُ علمه جهلاً، وذلك محالٌ في حقِّ الله تعالىٰ.

وأمّا قولُهم: (عدلاً منه)، فإنّما قالوا ذلك لأنَّ الظّلم وَضْعُ الشّيءِ في غير موضعه، وهو تعالىٰ وَضَعَ التّصرُّف في ملكه، ولم يضع في ملك غيره، ولذلك يُعذِّب على تَرْك الأَمْر وارتكاب النَّهي، فكان فعله عدلاً وحكمةً، وإنّما الظُّلم والسَّفَهُ هو أنْ يأمُرَ الآمرُ بالشيءِ، ثُمَّ يُعذِّبَ المأمورَ إذا ائتمرَ، أو ينهىٰ عن شيءٍ ثمَّ يعاقبه إذا انتهىٰ عمّا نهاه، ويتعالىٰ الله عن ذلك كلِّه.

ثمَّ ذَكَر الطّحاويُّ رضي الله عنه قولَهم في الخير والشرِّ مَرَّةً أخرىٰ.

أمّا قولهم: (والخيرُ والشَّرُ مقدَّران على العباد).

قال القاضي أبو حفص الغزنويُّ: وقد مرَّ قولهم في هذا الفصل، وإنّما أعادوه تأكيداً ومبالغةً في إثباتِ القضاءِ والقدرِ، فإنْ قيلَ: كيف يحسنُ تخليقُ الشَّرِّ وتقديرُه؟ قيلَ له: الصُّنع إذا كان له عاقبةٌ حميدةٌ يكون حِكْمةً، ولا يكون سَفَهاً ولا قبيحاً، وفي تخليق الشَّر وجوهٌ من الحكمة:

- منها: كمالُ القدرة، إذ القادر علىٰ إيجاد الضِّدَّين يكونُ موصوفاً بكمال القدرة، وكمالُ القدرة من شَرْط الألوهيَّـة.

- ومنها: الدَّلالةُ على أنه ما أوجدَ العالمَ لمنافعه، إذْ لو لم يوجِدْ[1] إلا الخيرَ لكان رُبَّما يتوهَّم أنه خلقَ العالمَ لمنافعه.
- ومنها: أنه لا يتضرَّرُ بالأشرارِ والعصاةِ، لأنَّ من عَلِمَ أنَّ مفعولَه يضرُّه لا يفعلُه، فكانَ في خلقه الشَّرَ دلالةٌ أنه لا يتضرَّرُ بالعصاة، ولا ينتفعُ بالأولياءِ.

[الاسْتِطاعَـةُ]

وأمّا قولهم: والاستطاعةُ ضربان، أحدُهما: الاستطاعةُ التي يوجَدُ بها الفعل من نحو التَّوفيق الذي لا يجوز أنْ يوصَف به المخلوق؛ فهي مع الفعل. وأمّا الاسْتطاعةُ من جهة الوُسْعِ والصِّحَّةِ والتَّمكينِ وصِحَّةِ الآلاتِ؛ فهي قبل الفعل، وبها يتعلَّق الخطابُ، كما قالَ الله تعالى: ﴿ لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ﴾ [البقرة: ٢٨٦].

فإنّما قسموا الاستطاعةَ؛ لأنَّ المأمورَ بالفعل لا بـدَّ له من القدرةِ على الفعلِ.

ثُـمَّ الاستطاعةُ والقدرةُ في وَصْف العبدِ شيءٌ واحدٌ، فقال: نستطيعُ ونقدرُ، بمعنىً واحدٍ.

ثمَّ القدرةُ باطنةٌ وظاهرةٌ؛ فالاستطاعةُ الباطنةُ هي التي يوجد بها الفعل، يحدثُها الله تعالى مقرونةً بالفعل، ففي الفعلِ تُسمّى توفيقاً، وفي المعاصي تُسمّى خذلاناً، لا يوصَفُ المخلوق به، فهذه الاستطاعةُ تكون مع الفعل ليكونَ العبدُ مفتقراً إلى توفيق الله تعالى

---

(١) في الأصل: يجد.

ومشيئته وتأييده في كل لمحَةٍ وطَرْفَةٍ، وهي حقيقةُ العبوديَّـة، قالَ الله تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَغَنِيٌّ عَنِ ٱلْعَـٰلَمِينَ ﴾ [العنكبوت: ٦]، وهو مذهبُ أهْلِ السُّنَّـة والجماعَةِ.

وأمّا الاستطاعةُ الثانيةُ؛ فهي القدرةُ الظاهرةُ، وهي من جهة الوُسْعِ والتَّمكينِ وصِحَّة الآلاتِ، وهي متقدِّمةٌ علىٰ الفعل، فالقدرةُ التي يوجد بها الفعل هي باطنةٌ لا يتعلَّق أحكامُ الشَّرْعِ بها، لأنّها باطنةٌ، قبل وجودِها هي معدومةٌ، وتعليقُ الأحكامِ بالمعدومِ يفضي إلىٰ إهدارها، والله تعالىٰ شَرَعَ الأحكامَ للإلزامِ لا للإهدار، وبعد وجودها هي خفيةٌ لا يقفُ العبد عليها، ولا تبقىٰ زمانين، لأنّها عَرَضٌ، فالقولُ بتعليق الأحكام بها قولٌ بما ليس في وُسْع العبد، ولذلك احتجّوا بقول الله تعالىٰ: ﴿ لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ﴾ [البقرة: ٢٨٦]، فقال بثبوت هذه القدرة مع الفعل لإظهار حقيَّـة العبودية بافتقار العبد إلىٰ الله تعالىٰ في كل لمحةٍ ولحظةٍ إلىٰ تخليق قدرة الفعل، وهو مذهب أهل الحقِّ.

وقالت المعتزلة بتقديم هذه القدرةِ علىٰ الفعلِ، وهذا فاسدٌ من وجوه:

- أحدُها: أنَّ في القول بتقديم قدرةِ الفعل علىٰ الفعل قولاً بالاستغناء عن الله تعالىٰ، وذلك محالٌ.
- والثاني: في القولِ بذلك إهدارُ أحكام الشَّرْعِ، لأنَّ الأمرَ إمّا:

١) أنْ يَرِدَ قبل وجود هذه القدرة، فيكون تكليفاً قبل وجود القدرة، والقولُ به فاسدٌ لما يكون تكليفُ العاجزِ.

٢) أو يَرِدَ حال وجودها، وهي لا تبقىٰ إلىٰ زمانِ الفعل لتكوُّنها عرضاً، فيبقىٰ الحكمُ مُـتعلِّقاً بغير قدرة، وهو مثل الأول.

٣) أو يردَ الأمرُ بعد وجودها، فيصير وارداً حيث لا قدرةَ، وهو فاسدٌ، فيبقىٰ حكمُ الأمرِ هدراً، علىٰ ما بيَّـنا.

فهذا معنىٰ قولنا: إنَّ الله تعالىٰ ما شَرَعَ الأحكامَ لإهدارها، بل شرع لتحقُّقِها.

فثبتَ صحَّةُ قول أهل السُّنَّـة والجماعة، وظهر بطلانُ قول المعتزلة مما ذكرنا من الأدلَّـة.

ووجبَ القولُ بتعليق الأحكام بالاستطاعة الظاهرة، وهي القدرة من جهة الوُسْع والتَّمكين وصحَّة الآلاتِ، وهو كما قال الله تعالىٰ: ﴿ لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ﴾ [البقرة: ٢٨٦]، وقوله تعالىٰ: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ [آل عمران: ٩٧]، وصحَّ عن رسول الله صلىٰ الله عليه وسلم أنه فسَّر السَّبيلَ بالزَّاد والراحلة، وعليه الإجماعُ.

[القولُ في أفعالِ العبادِ]

وأمّا قولهم: (وأفعالُ العباد خَلْقُ الله وكَسْبٌ من العباد).

ومعنىٰ قولهم: خَلْقُ الله، أيْ مخلوقةٌ لله تعالىٰ وهي كَسْبٌ من العباد.

وقالتِ المعتزلةُ: هي مخلوقةٌ لفاعِليها، ومنعوا قُدْرَةَ الله تعالىٰ عنها، حتّىٰ جعلوا كلَّ

فاعلٍ مختارٍ خالقاً لأفعاله، وهو إثباتُ خالقٍ غير الله تعالىٰ.

وحُجَّةُ أهلِ الحقِّ قولُه تعالىٰ: ﴿ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمْۖ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَۖ خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٖ فَٱعْبُدُوهُۚ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٖ وَكِيلٞ﴾ [الأنعام: ١٠٢]، فقولُه: خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٖ، عمومُه كعمومِ قولِه: وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٖ وَكِيلٞ، فكما لا يجوزُ تخصيصُ قولِه: وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٖ وَكِيلٞ، لا يجوزُ تخصيصُ قولِه: خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٖ.

ومنها: ما رُوِيَ عن النَّبيِّ صلىٰ الله عليه وسلَّم أنه قال: إنَّ اللهَ تعالىٰ خالقُ كلِّ صانعٍ وصنعتَه.

ومنها: قولُ الله تعالىٰ: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الصّافات: ٩٦]، دخلَ تحتَ هذا النَّصِّ عملُهم، ودَخَلَ معمولُهم بدلالته.

[لا حولَ ولا قوَّةَ إلا بالله العليِّ العظيمِ]

وأمّا قولهم: (ولمْ يكلِّفْهم الله إلا ما يطيقونَ، ولا يطيقونَ إلا ما كلَّفهم الله، وهو تفسير: لا حولَ ولا قوَّةَ إلا بالله العليِّ العظيم).

فإنّما قالوا ذلك؛ لأنَّ ما حَصَلَ من الأفعالِ باستعمالِ الآلةِ والاستطاعةِ ليس مما تفرَّد العبد بها، لأنه لا يقعُ شيءٌ منها علىٰ ما يقصده العبدُ علىٰ الاستقلالِ، فلمْ يكنْ خالقاً لما بيَّنا من الدَّلالةِ، بلْ كان كاسباً لها، وله في كسْبِه اختيارٌ، علىٰ ما بيَّـنا.

وأمّا قولهم: (وهو تفسيرُ: لا حَوْلَ ولا قوَّةَ إلا بالله). معناهُ: لا حولَ لأحدٍ ولا

حيلةَ لأحدٍ عن معصية الله إلا بعصْمة الله تعالىٰ، ولا قوَّةَ لأحدٍ علىٰ طاعةِ الله إلا بمعونةِ الله، وهذا هو حقيقةُ العبوديَّـة؛ أنْ يكونَ العبدُ مفتقراً إلىٰ الله تعالىٰ في العصمةِ عن المعاصي، والتَّوفيق للطّاعاتِ، ولذلك سَمَّىٰ رسولُ الله صلىٰ الله عليه وسلَّم في الخبرِ الصحيحِ هذه الكلمةَ كنزاً من كنوز الجنَّـة، وأجْمعتِ الأُمَّـةُ علىٰ كوْنها من فصول العقائِـد.

[مشيئـةُ الله تعالى نافـذةٌ]

وأمّا قولهم: (وكلُّ شَيْءٍ يجري بمشيئةِ الله تعالى وعِلْمِه وقَدَرِهِ وقضائِه، فغلبتْ مشيئتُه المشيئاتِ كُلَّها، وغَلَبَ قضاؤُه الحيلَ كلَّها، يفعلُ الله ما يشاءُ، وهو غيرُ ظالمٍ أبداً، لا يسألُ عما يفعل، وهو يسألون).

وإنّما قالوا هذا الفصلَ كلَّه تأكيداً لما سَبَقَ من كلماتهم فيما مضىٰ.

وأمّا قولهم: (غَلَبَتْ مشيئتُه المشيئاتِ كُلَّها، وغَلَبَ قضاؤُه الحيلَ كُلَّها)، إثباتُ التوحيد ونفاذُ الإرادة لله تعالىٰ، وهو مأخوذٌ من قوله تعالىٰ: ﴿ لَوْكَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ [الأنبياء: ٢٢]، ومن قوله تعالىٰ: ﴿ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴾ [البروج: ١٦]، ومن قوله: ﴿ وَإِن يَمْسَسْكَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُۥٓ إِلَّا هُوَ ۖ وَإِن يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴾ [الأنعام: ١٧].

وقد سَبَقَ البيانُ فيما مضىٰ أنَّ المعتزلة لا يمكنهم الاحتجاجُ بأدلَّة التَّمانُعِ، فإنَّ من عُقَدِ مذهبهم أنَّ الله تعالىٰ شاءَ من كلِّ كافرٍ الإيمانَ، وشاءَ الكافرُ من نفسه الكفرَ، فكان ما

شاءَ الكافرُ، ولم يكنْ ما شاءَ الله، فنفذت مشيئةُ الكافرِ ولم تنفذْ مشيئةُ الله تعالى، وأيُّ تعجيز يكونُ أبلغَ من هذا، تعالى الله عما يقولُ المبطلون.

بلْ: إرادةُ الله تعالى ومشيئته نافذةٌ في الكُلِّ بما سبق علمه في الأزل، فمَنْ سبق في علمه أنه يؤمن ويختار الإيمان؛ أراد منه ذلك، ومن سبقَ في علمه أنّه يكفر ويختار الكفر؛ أرادَ منه ذلك.

وقالت المعتزلةُ: إنَّ المشيئة المذكورة في الآيات[1] هي مشيئة الجبر، أيْ: لو شاءَ لجبرهم على الهدى، ولآمنوا جبراً وما أشركوا.

قيلَ لهمْ: إنَّ من مذهبكم أنَّ المؤمنَ فاعلُ الإيمانِ، والكافرَ فاعلُ الكفر، ولهذا نفيتُـمْ[2] أنْ يكونَ الله تعالى خالقاً لأفعال العباد، وقلتُمْ: لو كان الله تعالى خالقاً للإيمان والكفر؛ لكان بيّـن المؤمنَ المطيعَ من الكافر العاصي، فعلى هذا لو خَلَـقَ فيهم الإيمانَ لكانَ هو المؤمنَ لا العبادُ، فلا يتصوَّر إيمانُهم على قولكم، ولم تنفذْ مشيئتُـه، فبطلَ على تأويلكم قولُه تعالى: ﴿ فَلَوْ شَآءَ لَهَدَىٰكُمْ أَجْمَعِينَ ﴾.

---

(١) مراد الشّارح بالآيات قوله تعالى: ﴿ سَيَقُولُ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوا۟ لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِن شَىْءٍ ۚ كَذَٰلِكَ كَذَّبَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ حَتَّىٰ ذَاقُوا۟ بَأْسَنَا ۗ قُلْ هَلْ عِندَكُم مِّنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَآ ۖ إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَإِنْ أَنتُمْ إِلَّا تَخْرُصُونَ ﴾ [الأنعام: ١٤٨-١٤٩]، وقوله تعالى: ﴿ وَعَلَى ٱللَّهِ قَصْدُ ٱلسَّبِيلِ وَمِنْهَا جَآئِرٌ ۚ وَلَوْ شَآءَ لَهَدَىٰكُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ [النحل: ٩].

(٢) في الأصل: أثبتُّم. ولا أدري كيف وقع ذلك.

وأمّا قولهم: (في دعاءِ الأحياءِ وصدقتهم منفعةٌ للأموات)، فهذا منهم تصريحٌ بإثبات المنفعة للأمواتِ من قِبَلِ دعاءِ الأحياءِ وصدقتهم.

وإنّما قالوا ذلك بدلالةِ النّصوص الواردة بالدعاءِ، كقوله تعالى: ﴿ ٱدْعُوا۟ رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً ۚ إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلْمُعْتَدِينَ ﴾ [الأعراف: ٥٥]، وقوله: ﴿ وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلْإِيمَٰنِ وَلَا تَجْعَلْ فِى قُلُوبِنَا غِلًّا لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ رَبَّنَآ إِنَّكَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴾ [الحشر: ١٠]، ولأنَّ المؤمنين صاروا إخوةً بسبب الإيمان، فصارَ بعضُهم من بعضٍ لاتّحادهم في المعنىٰ الجامع بينهم، وهو التّوحيدُ والمعرفةُ، ولذلكَ وَجَبَ صلاةُ الميّت علىٰ الأحياءِ، وقد وَعَدَ الله الإجابةَ بقوله تعالىٰ: ﴿ وَقَالَ رَبُّكُمُ ٱدْعُونِىٓ أَسْتَجِبْ لَكُمْ ﴾ [غافر: ٦٠]، فكانَ من الواجب علينا أنْ نعلمَ أنَّ الدعاءَ ينفع حيث أُمِرْنا بالدعاء والاستغفار للأحياء والأموات، إذْ لا يأمرُ الله تعالىٰ ولا رسولُه صلىٰ الله عليه وسلم إلا بما ينفعُ.

وأمّا قولهم: وفي صدقتهم، أيْ وفي صدقتهم أيضاً منفعةٌ للأمواتِ، وإنّما قالوا ذلك لما ثَبَتَ عندهم، لأنَّ التَّصدُّقَ لأَجْلِ المؤْمنِ الميّت كالدُّعاء.

وقد ورد في الخبر: تصدَّقوا عن موتاكم.

وقد روي أنَّ النبيَّ صلىٰ الله عليه وسلم حضرتْ جنازةٌ بين يديه، فسألَ: هل عليه دينٌ؟ فقيلَ: نعم، فقيلَ: هل تَـرَكَ وفاءً؟ فقيلَ: لا، فقالَ: صلّوا عليه، فقالَ أبو قتادة

رضي الله عنه: يا رسول الله، وعليَّ دينُه، فصلّىٰ عليه، ثمَّ سأل[1]: هل قضىٰ عنه؟ مرَّتين، فقال: نعم، في الثانية أو في الثالثة، فقال عليه السلامُ: الآنَ برَّدتَ مضجعه[2]، وهذا نصٌّ في وصول منفعة صدقة الحيِّ إلىٰ الميِّت.

وأمّا قولهم: (والله تعالىٰ يستجيبُ الدّعواتِ، ويقضي الحاجاتِ، ويملكُ كلَّ شيءٍ ولا يملكه شيءٌ)، فإنّما قالوا ذلك لما سَبَقَ بيانُـه من النّصوص الواردة بالدّعاء وبالإجابة عند اجتماع شرائطِ الإجابةِ، لقولِه تعالىٰ: ﴿يَٰبَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ ٱذۡكُرُواْ نِعۡمَتِيَ ٱلَّتِيٓ أَنۡعَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ وَأَوۡفُواْ بِعَهۡدِيٓ أُوفِ بِعَهۡدِكُمۡ وَإِيَّٰيَ فَٱرۡهَبُونِ﴾ [البقرة: ٤٠]، وقولِه تعالىٰ: ﴿أُجِيبُ دَعۡوَةَ ٱلدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾ [البقرة: ١٨٦].

ورُوِيَ: يستجابُ للعبد ما لم يستعجلْ، قيل: يا رسول الله، وما يستعجلُ؟ قال:

---

(١) لفظة (سأل) مطموسة في الأصل.

(٢) روىٰ الإمامُ البخاريُّ في صحيحه في كتاب (الحوالات) من باب (إن أحال دين الميت علىٰ رجل جاز) من حديثِ سَلَمَةَ بن الأكوع رضي الله عنه، قالَ: كنا جلوساً عند النبيِّ صلىٰ الله عليه وسلم، إذ أُتي بجنازة، فقالوا: صلِّ عليها، فقالَ: هل عليه دينٌ؟ قالوا: لا، قال: فهلْ تركَ شيئاً؟ قالوا: لا، فصلّىٰ عليه، ثمَّ أُتي بجنازة أخرىٰ، فقالوا: يا رسولَ الله، صلِّ عليها، قالَ: هل عليه دينٌ؟ قيلَ: نعم، قال: فهل ترك شيئاً؟ قالوا: ثلاثة دنانير، فصلّىٰ عليها، ثم أُتي بالثالثة، فقالوا: صلِّ عليها، قال: هل ترك شيئاً؟ قالوا: لا، قال: فهل عليه دينٌ؟ قالوا: ثلاثة دنانير، قال: صلّوا علىٰ صاحبكم، قال أبو قتادة: صلِّ عليه يا رسول الله، وعليَّ دينُه، فصلّىٰ عليه.

يقول: دعوتُ فلم يستجبْ لي، فيتركُ الدعاءَ[1].

ورُوِيَ أنه يستجابُ للعبدِ للحالِ، وقد يستجابُ له ويتأخّر إلى وفاته، كما رُوِيَ أنَّ موسى دعا على فرعونَ وأَمَّن هارونُ، فجاءَهُ الوحي: ﴿قَدْ أُجِيبَت دَّعْوَتُكُمَا فَٱسْتَقِيمَا﴾ [يونس: ٨٩]، وتأَخَّر إلى وقت بلوغ الأجلِ.

وأمّا قولهم: (ويقضي الحاجاتِ، ويملك كلَّ شيءٍ، ولا يملكه شيءٌ)، فإنّما قالوا ذلك إبانةً لنفع الدعاءِ، وتضرُّعاً بأنَّ الله تعالى المسؤول لملك كلِّ شيءٍ، ولا يملكه شيءٌ، ولا يتعذَّر عليه شيءٌ، لأنه يقولُ للشيءِ: كنْ فيكونُ، وهو كريمٌ وهّابٌ، يعطي المسألاتِ، ويجيب الدّعواتِ، جوادٌ قادرٌ على قضاءِ الحاجاتِ.

وأمّا قولهم: (ولا غنى عنه طرفةَ عينٍ)، فإنّما قالوا ذلك لأنَّ ما سوى الله تعالى عاجزٌ عن دَرْكِ ما يريدُ، مقهورٌ بقهرِ الربوبيّـة، مذلَّلٌ بعـزِّ الألوهيَّـة، مفتقِرٌ بلزومِ نقص الحاجة، ولا ينفكُّ عن الحوائجِ، قال الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ أَنتُمُ ٱلْفُقَرَآءُ إِلَى ٱللَّهِ ۖ وَٱللَّهُ هُوَ ٱلْغَنِىُّ ٱلْحَمِيدُ﴾ [فاطر: ١٥]، فذكَّرنا هذا حثّاً على الدعاءِ، وتحقيقاً لافتقارِ العباد إلى الله تعالى.

---

(١) روى الإمامُ البخاريُّ في صحيحه في كتاب (الدعوات) من باب (يستجاب للعبد ما لم يعجل) من حديث أبي هريرةَ رضي الله عنه، أنَّ رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: يستجاب لأحدكم ما لم يعجلْ، يقول: دعوتُ فلم يستجبْ لي.

وقد عَرَفَ كلُّ من تأمّل في نفسه أنَّ كونَـه بالله، وقيامَـه به، وبقاءَه به، إذْ كلُّ نَفَسٍ يتنفَّس العبدُ، وكلُّ لمحةٍ ولحظةٍ توجد منه، فإنّما تحدُث بإنشاءِ الله تعالىٰ، فيلازمُه الافتقارُ إليه في كلِّ طرفة عينٍ.

وأمّا قولهم: (ومن استغْنى عن الله طرفةَ عينٍ فقد كَـفَـرَ).

قال القاضي أبو حفص: معناه: مَنْ رأىٰ نفسه مستغنياً عن الله طرفةَ عينٍ فقد كفر، لأنَّ الافتقارَ صفةٌ لازمةٌ للعبد، كالحدثيَّـة، والاستغناءُ صفةُ ربوبيَّـةٍ، فإذا ظنَّ العبدُ أنه مستغْنٍ عن الربِّ جلَّ ذكره صارَ جاهلاً بالله تعالىٰ، مُشارِكاً في صفة الربوبيَّـة فيكونُ كافراً، وكان من أهل الـحَيْن بفتح الحاء، أيْ صارَ من أهْلِ الهلاكِ.

[معنى غَضِبِ الله تعالى ورضاهُ]

ثمَّ ذكر الطحاويُّ رضيَ الله عنه عقيدتَهم في وصف الله تعالىٰ بالغضب والرِّضا.

وأمّا قولهم: (والله تعالى يغضبُ ويرضى، لا كأَحدٍ من الورى)، وإنّما قالوا ذلك لقوله تعالىٰ: ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٧]، قال المفسِّرون: غير المغضوب عليهم، هم الذين أنعمَ الله عليهم بالكونِ علىٰ الصِّراطِ المستقيمِ، والمغضوب عليهم اليهود، وكذا كلُّ من كفر بالله وعاندَ آياتِـه، وقال تعالىٰ: ﴿وَغَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمْ﴾ [الفتح: ٦]، وقال تعالىٰ في وصف نفسه بالمحبّـة: ﴿فَسَوْفَ يَأْتِي ٱللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ﴾ [المائدة: ٥٤]، وقال تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلتَّوَّٰبِينَ وَيُحِبُّ ٱلْمُتَطَهِّرِينَ﴾ [البقرة: ٢٢٢]، فدلَّتْ هذه الآياتُ علىٰ ثبوت

هذه الصفات له تعالىٰ، ولكنّها ليست علىٰ ما هي صفاتٌ لنا، لأنها فينا صفاتٌ علىٰ تغيُّرِ أحوالنا، فإنَّ الغضب في المخلوقِ عبارةٌ عن حمىٰ القلب، فيجهرُ عنده الوَجْهُ، وتنتفخُ الأوداجُ، والرِّضا تظهرُ عنده نضارةٌ في الوَجْهِ وسرورٌ في النفس، والمحبَّـةُ ميلانُ الطبع وغليانُ القلب، والله تعالىٰ يتعالىٰ عن التغيُّر وتبدُّل الصِّفات.

[عبارةٌ مُـحْكَمَةٌ في إثْباتِ الصِّفاتِ]

فنقولُ:

*** إنّما صفاتُ الله تعالى على ما وَرَدَ في الكتاب والسُّنَّـة المتواترةِ، لا كصفاتِ المخلوقين.**

[القولُ في الصَّحابَـةِ رضْوانُ الله عليهم]

ثمَّ ذكر الطحاويّ قولهم في الصّحابة رضيَ الله عنهم.

وأمّا قولهم: (ونحبُّ أصحابَ رسولِ الله صلى الله عليه وسلم)، وإنّما قالوا ذلك لأنهم بذلوا مجهودَهم في إظهار دين الله تعالىٰ في حياةِ رسول الله صلىٰ الله عليه وسلم في أَوَّلِ الأمر بتحمُّل الملامة من الأقاربِ والأباعدِ، ثمَّ تحمَّلوا تعذيب الجبابرة إيّاهم، ثمَّ لما هاجرَ رسول الله صلىٰ الله عليه وسلم هاجروا إليه، وتركوا ديارَهم وأموالَهم.

وأمّا الصحابةُ من الأنصار؛ فإنهم آوَوا ونَصَروا.

ثمَّ كلُّهم جاهدوا بين يدي رسول الله صلىٰ الله عليه وسلم، وقاتلوا جميعَ الأعداء

في ذاتِ الله تعالىٰ لإعلاءِ كلمته وإظهار دينه، وأجمعوا كلُّهم علىٰ نقل الكتاب السماويِّ، وهو القرآنُ بالأحرف السبعة المنزلة، ونقلوا أحكامَ الشَّريعةِ العزيزة المؤسَّسة علىٰ الوَحْي السماويِّ، فقاموا في جهادِ أعداء الله تعالىٰ وتبليغِ شريعته مقامَ رسولِ الله صلىٰ الله عليه وسلم، وظهرت نصيحتُهم لله تعالىٰ ولرسوله صلىٰ الله عليه وسلم، فوَجَبَ متابعتُهم ومحبَّتُهم.

وأمّا قولهم: (ولا نفرطُ في حُبِّ أحدٍ منهم)، فإنّما قالوا ذلك لأنَّ الإفراطِ في الشيءِ يوجِبُ الفسادَ، ألا ترىٰ أنَّ قوماً أَفرَطوا في حبِّ عليٍّ رضيَ الله عنه، فخُذِلوا بالوقيعة في أبي بكرٍ وعمرَ، ورَفَضوهما مع عظيم فَضْلِهما الثابتِ بالنّصوص المتواترة وإجماعِ الصحابة علىٰ خلافتهما؟ وبإتمامِ خلافتهما كان ظهورُ الإسلام، وبالإتيانِ بوجوب طاعتهما شَكَرَهُم الله تعالىٰ بقوله: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَن يَرْتَدَّ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ فَسَوْفَ يَأْتِى ٱللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ أَذِلَّةٍ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى ٱلْكَـٰفِرِينَ يُجَـٰهِدُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَلَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَآئِمٍ ۚ ذَٰلِكَ فَضْلُ ٱللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَآءُ ۚ وَٱللَّهُ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ ﴾ [المائدة: ٥٤]، وبقوله تعالىٰ: ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ ۚ أَفَإِي۟ن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ ٱنقَلَبْتُمْ عَلَىٰٓ أَعْقَـٰبِكُمْ ۚ وَمَن يَنقَلِبْ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ فَلَن يَضُرَّ ٱللَّهَ شَيْـًۭٔا ۗ وَسَيَجْزِى ٱللَّهُ ٱلشَّـٰكِرِينَ ﴾ [آل عمران: ١٤٤]، وببركةِ طاعتهما نَصَرَهُم الله تعالىٰ علىٰ المرتدِّين، حتّىٰ أدخلوهُم في الإيمانِ بعد ما خرجوا منه.

وقد قالَ رسولُ الله صلّىٰ الله عليه وسلم لعليٍّ رضيَ الله عنه: يهلكُ فيك اثنانِ: مبغِضٌ مُفَـرِّطٌ، ومحبٌّ مُفْرِطٌ، ألا ترىٰ أنَّ النصارىٰ أفرطوا في حُبِّ عيسىٰ صلواتُ الله عليه وسلامُه، فادَّعىٰ بعضُهم فيه الألوهيَّـة، وبعضُهم الشَّرِكَـةَ، وبعضُهم النبـوَّة

والولديَّـة؟

وأمّا قولهم: (ولا نتبرَّأُ من أَحدٍ منهم)، فإنّما قالوا ذلك لأنه لم يوجدْ منهم ما يوجبُ البراءةَ عنهم، بل ظهرَ وتحقَّـقَ منهم ما مَلأَ الأرضَ تسبيحاً وتهليلاً وتمجيداً، وعلَّموا الناسَ شريعةَ خاتِمِ النَّبيِّين محمَّدٍ صلى الله عليه وسلم، فوَجَبَ حبُّهم والاقتداءُ بهم، لأنَّ الله تعالى قال: ﴿لَّقَدْ رَضِىَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِى قُلُوبِهِمْ فَأَنزَلَ ٱلسَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَٰبَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا﴾ [الفتح: ١٨]، فقد أَخْبر الله تعالى أنـه رَضِيَ عنهم وعَلِمَ ما في قلوبهم.

وأمّا قولهم: (ونبغضُ من يبغضهم وبغير الحقِّ يذكُـرُهم، ولا نذكُـرُهم إلا بخيرٍ)، وإنّما قالوا ذلك لأنَّ حُبَّهم يقتضي حبَّ الدِّين لما بذلوا أرواحهم وأموالهم حبّاً لله تعالى نصرةً لدينه، فمنْ أبغضهم فإنَّ ذلك لبغضه الدين.

وأمّا قولهم: (وحبُّهم دينٌ وإيمانٌ)، فإنّما قالوا ذلك تأكيداً لما تقدَّم من قولهم، ليُعْلَمَ أنَّ حُبَّهم ليس بطبيعيٍّ كما يحبُّ أحدُنا مالَه وولدَه، وإنّما نحبُّهم لهذا الدِّين المرضيِّ الذي ارتضاه الله تعالى ديناً لهم، لقوله تعالى: ﴿وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣]، ولقوله: ﴿إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ﴾ [آل عمران: ١٩].

وقد قالَ تعالى في وَصْفِ الصَّحابةِ: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ ۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ ۖ تَرَىٰهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنًا ۖ سِيمَاهُمْ فِى وُجُوهِهِم مِّنْ أَثَرِ ٱلسُّجُودِ ۚ ذَٰلِكَ مَثَلُهُمْ فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ ۚ وَمَثَلُهُمْ فِى ٱلْإِنجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْـَٔهُۥ فَـَٔازَرَهُۥ فَٱسْتَغْلَظَ فَٱسْتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِۦ

يُعۡجِبُ ٱلزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ ٱلۡكُفَّارَۗ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ مِنۡهُم مَّغۡفِرَةٗ وَأَجۡرًا عَظِيمَۢا ﴾ [الفتح: ٢٩]، قالوا: فَمَنْ أغاظه أصحابُ رسولِ الله صلىٰ الله عليه وسلم فهو كافرٌ، لأنَّ الله تعالىٰ أخبرَ أنه يغيظُ بهم الكفّار، وذلك لأنَّ مَنْ لم يعتقدْ حقيَّة هذا الدِّين يبغضهم لما سبق من عظيم عنايتهم بأمر الدِّين، حتّىٰ بذلوا مهجتهم في نُصْرة الدِّين وإعزازه، فكانَ بعضُ من يبغضهم نتيجةَ النِّفاق وخُبْثِ الاعتقادِ، فتكونُ عداوتُهم عداوةً لدين الإسلام، وذلك كفرٌ ونفاقٌ وطغيانٌ، وحُبُّهُمْ دينٌ وإيمانٌ.

[الخلافةُ بعدَ رسولِ الله صلّى الله عليه وسلَّم]

ثمَّ ذكر الطّحاويُّ عقيدتَهم في الخلافة بعد رسول الله صلىٰ الله عليه وسلَّم.

وأمّا قولهم: (ونثبتُ الخلافةَ بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم أوّلاً لأبي بَكْرٍ الصِّديقِ رَضِيَ الله عنه، تفضيلاً له، وتقديماً على جميع الأُمَّة)، فإنَّما قالوا ذلك لأنَّ الصَّحابة أجمعوا علىٰ إمامته، وبايعوه، فإجماعُهم كآيةٍ من كتاب الله تعالىٰ.

وقد أجمعَ المهاجرون والأنصارُ علىٰ إمامته، وفيهم أصحابُ بيعةِ الرّضوان، فلا يتصوَّر إجماعُ الصّحابة علىٰ خلافته، وتقديمُهم إيّاه علىٰ غيره إلا لكونه أفضلَهم، حتّىٰ قال له عليٌّ رَضِيَ الله عنه: رَضِيَكَ رسولُ الله صلىٰ الله عليه وسلَّم لديننا، أفلا نرضاكَ لدنيانا؟ وقال له أيضاً: قدَّمك رسولُ الله صلىٰ الله عليه وسلم؛ فلا نُؤَخِّرُك، أرادَ بذلك أَمْرَ رسولِ الله صلىٰ الله عليه وسلم واستخلافَه إيّاه علىٰ الصَّلاة في مَرَضِ موته، وليسَ شَيْءٌ أَهَمَّ من أمور الدِّين، ولا ركنٌ بعد التَّوحيد، أعظمُ من الصَّلاة، فكان استخلافُه

عليها وأَمْرُه أَنْ يصلِّيَ بالنّاس دلالةً ظاهرةً على خلافته.

وأمّا ما رُوِيَ عن عليٍّ رضي الله عنه أنّه توقَّف في بيعته، فإنْ ثَبَتَ لا يقدحُ في خلافته، لأنه لو لم يَسْتَجِزْ الخلافة لما بايعه بعد ذلك.

وعلى أنه رُوِيَ أنه بايعَ اليومَ الأولَ، ورُوِيَ أنه بايعه بعد أَرْبعينَ ليلةً، ورُوِيَ أنه بايعه بعد سِتَّةِ أَشْهُرٍ حينَ قُبِضَتْ فاطمةُ رَضِيَ الله عنها، وتصديقُ الرُّواة واجبٌ فيما لا يخالفُ الكتابَ والسُّنَّةَ الواضحةَ والإجماعَ، لأنّهم أمناءُ الدِّين، فيحملُ ذلكَ على الإعادةِ مراراً؛ بايعَ في اليومِ الأوَّلِ، وبعد أربعينَ ليلةً، وبعد سِتَّةِ أَشْهُرٍ للتَّأكيدِ والإحكامِ، وحَسْماً لمادَّةِ الأوهامِ، ولأنه قد تواترت الرِّواياتُ على بيعته، خصوصاً لما أخبره رسولُ الله صلى الله عليه وسلم أنه يهلك فيه اثنان: محبٌّ مفرِط، ومبغضٌ مفرِّط.

وأمّا قولهم: (ثُمَّ لعمرَ بن الخطّابِ رَضِيَ الله عنه).

معناه: ثُمَّ نثبتُ الخلافةَ لعُمَرَ بن الخطاب، وإنّما قالوا ذلك لأنه قد ثبت بالأدلَّة الموجبةِ للعلمِ حَقِيَّةُ خلافةِ أبي بكر رَضِيَ الله عنه، وقد أَوصى بها لعمر رضي الله عنه، واتَّفقت الصَّحابةُ رَضِيَ الله عنهم على بيعته.

وأمّا قولهم: (ثُمَّ لعثمانَ رَضِيَ الله عنه).

معناه: ثُمَّ نثبتُ الخلافةَ لعثمانَ بنِ عفّانَ رضي الله عنه، لأنَّ عُمَرَ رَضِيَ الله عنه جَعَلَ الأمرَ شورى بين سِتَّةِ نَفَرٍ من الصَّحابة كُلُّهم مشهودٌ لهم بالجنَّة، فاتَّفقَ رأيُهم على عثمانَ، واتَّفقت الصَّحابةُ على مبايعتِه.

وأمّا قولهم: (ثُـمَّ لعليٍّ رَضِيَ الله عنه).

معناهُ: ثُـمَّ نثبتُ الخلافةَ لعليِّ بنِ أبي طالبٍ رَضِيَ الله عنه، وقالَ رسولُ الله صلى الله عليه وسلم: الخلافةُ بعدي ثلاثونَ سَنَـةً، وكان تمامُ ذلك في خلافة عليٍّ رَضِيَ الله عنه.

وأمّا قولهم: (وهُمُ الخلفاءُ الرّاشدونَ، والأَئِمةُ المَهْديّونَ).

أرادوا بأنَّ هؤلاءَ ساروا سَيْرَ رسولِ الله صلى الله عليه وسلم، ولم يَعْدِلوا عن طريقته في شيءٍ.

[الصَّحابَـةُ العَشَرَةُ المبشَّرونَ بالجنَّـةِ]

ثُـمَّ ذكروا أقوالهم في العَشَرَةِ المشهودِ لهم بالجنَّـة، فقالوا:

(وإنَّ العَشَرةَ الذين سمّاهُم رسولُ الله صلى الله عليه وسلم وبَشَّرَهُم بالجنَّـة نَشْهَدُ لهم بالجنَّـة، على ما شَهِدَ لهم رسولُ الله صلى الله عليه وسلّم، وقولُه الحقُّ، وهُمْ: أبو بكر، وعمر، وعثمان، وعليّ، وطلحة، والزّبير، وسعد، وسعيد، وعبد الرحمن بن عوف، وأبو عبيدة بن الجراح، رضوانُ الله عليهم).

أمّا تسميتُهم للعَشَرةِ المذكورين بأسمائِهم؛ فإنَّما صرَّحوا بذكرهم بأسمائِهم لما تواترتِ الأخبارُ بذلك، والخبرُ المتواترُ موجِبٌ للعلمِ كالمسموعِ من رسولِ الله صلى الله عليه وسلم.

وفيه دلالةٌ على كونِ أبي بكرٍ أفضلَ النّاسِ بعدَ رسولِ الله صلى الله عليه وسلم من

وجهين:

- أحدهما: تقديمُ رسول الله صلى الله عليه وسلم إيّاه على المبشرينَ بالجنَّـة بالذكر، إذْ هو إخبارٌ عن الوَحْيِ السَّماويِّ، وهو صلواتُ الله عليه وسلم يخبرُ عن الوَحْيِ الذي يوحىٰ إليه.
- والثاني: ذكرُه إياه بالكُنْيَـةِ، وهو دليلٌ على الإكرامِ والتَّفخيم، وذِكْـرُ مَن بَعْدَهُ بأسمائِهم من غير تكنيـةٍ، وفيه دلالةٌ على ورود الوَحْيِ في حقِّه بالكُنيَـةِ.

وأمّا قولهم: (ونَشْهَدُ لهم بالجنَّـة على ما شَهِدَ لهم رسولُ الله صلى الله عليه وسلم، وقولُه الحقُّ)، فإنَّما صرَّحوا بلفظ الشهادة لهم بالجنَّـة بثبوتِ العلمِ بذلك بالنَّـقل المتواترِ عن النبيِّ صلى الله عليه وسلم، كالمسموعِ منه مُشافهةً، وذلك يوجبُ العلمَ قطعاً، فالشَّهادةُ عبارةٌ عن عِلْمِ العيان، على ما رُوِيَ عن النّبيّ صلى الله عليه وسلم أنه نظر إلى الشمس، فقال لرجلٍ من أصحابه: على مثلها فاشْهَدْ.

وأمّا قولهم: (وهُمْ أُمناءُ هذه الأُمَّـة)، وإنَّما وصفوهم بالأمانة، وأنهم أمناءُ هذه الأُمَّـة لشهادة الرَّسول صلى الله عليه وسلم لهم بالجنَّـة تعييناً بأسمائِهم بالوَحْيِ السماويِّ لعظيمِ أمانتهم، وشريفِ مناقبهم المذكورة في الكتب المنزلة، ولعظيمِ جهادِهم في حراسة الأُمَّـةَ، ونُصْرَةِ الملَّـةِ.

ثمَّ ذكروا قولهم في سائِـر الصَّحابةِ والصحابيّاتِ، فقالوا: ومَنْ أحسن القولَ في أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وأزواجِه وذرِّيَّاتِـه فقد بَرِئَ من النِّفاقِ، وإنَّما

قالوا ذلك لأنَّ إِحسانَ أصحاب رسولِ الله صلّىٰ الله عليه وسلم في نُصْرَةِ الدِّين الحقِّ ونصيحةِ الخلق قد طَبَّـقَ العالَمَ شرقاً وغرباً، فكذلـكَ أزواجُ النبيِّ صلىٰ الله عليه وسلم من أُمَّهاتِ المؤمنينَ، وأَحْسَنَّ في صحبة خاتِم النبيِّينَ صلوات الله عليه وسلامه، ونَقَلْنَ علومَ الدِّين، فلهنَّ حُرْمَةُ الأمَّهات.

وأمّا ذُرِّيَّاتُـه عليه السلامُ؛ فهم المطهَّرونَ من الأدناسِ، وهم عيونُ النّاسِ، فوَجَبَ الإحسانُ في موالاتِهم ومبايعتِهم، فإنَّ ذلك آيـةُ الإيمانِ وعلامَـةُ البراءَةِ من النِّـفاقِ، لأنَّ إساءَةَ القولِ في أصحابِ رسولِ الله صلّىٰ الله عليه وسلَّم وأزواجِه الطّاهراتِ، وذُرِّيَّاتـه الطّاهرينَ، إنَّما يكونُ لخبثِ الباطنِ وسوءِ الاعتقادِ، فنعوذُ بالله من الخذلانِ.

وذَكَـرَ القاضي أبو العلا صاعدُ بن محمَّـدٍ رحمه الله في كتاب الاعتقاد فقال: رُوِيَ عن أبي حمزةَ البكريِّ قال: ما رأيتُ أحداً قطُّ من العلماء أَحْسَنَ قولاً في أصحابِ رسولِ الله صلىٰ الله عليه وسلم من أبي حنيفةَ رَضِيَ الله عنه، وكان يعطي كلَّ ذي حقٍّ حقَّه، ثُـمَّ الفَضْلَ.

ثُـمَّ ذكروا قولهم في علماء السَّلفِ، فقالوا:

(وعُلمـاءُ السَّلَفِ من الصَّالحين والتَّابعين، ومن بعدَهُم من أهلِ الأَثَـر والخبَرَ، وأَهْلِ الفِقْهِ والنَّظَـر؛ لا يُـذكَرونَ إلا بالجميلِ، ومَن ذَكَـرَهُم بسوءٍ فهو على غير السَّبيلِ).

قال القاضي أبو حفصٍ: وإنّما قالوا ذلـكَ لأنَّ تعظيم هؤلاءِ وتوقيرَهـم من تعظيم الدِّين، وهم خلفاءُ رسولِ الله صلىٰ الله عليه وسلم في تبليغِ الشَّريعةِ إلىٰ النّاس، فوَجَبَ

توقيرُهم وتعظيمُهم واتِّباعُهم.

وقد قال تعالىٰ: ﴿ وَٱلْمُؤْمِنُونَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ ﴾ [التوبة: ٧١]، ، فَمَنْ ذَكَـرَهُم بسوءٍ فقد عَدَلَ عن سبيلِ الموالاةِ الدينيَّـة، وذلك من علاماتِ النِّفاق.

[الولايـةُ والنُّبوَّةُ وكراماتُ الأَولياءِ]

ثمَّ ذكروا قولهم في رتبة الولاية والنُّبوَّة، فقالوا:

(ولا نفضِّلُ أحداً من الأولياءِ على أحدٍ من الأنبياءِ صلواتُ الله عليهم أجمعينَ، ونقولُ: نبيٌّ واحدٌ أفْضَلُ من جميع الأَوْلياءِ).

قال القاضي أبو حفصٍ الغزنويِّ:

وإنَّما قالوا ذلك ردّاً وإبطالاً لقول بعض المتصوِّفة إنَّ مَنْ بلغ أَقْصىٰ درجةَ أَهْلِ الولايةِ والمعرفة كانَ أفضلَ خَلْقِ الله تعالىٰ، وردّاً لقول بعض الغلاة في تفضيلِهم واحداً من الأَئِمةِ علىٰ الأنبياءِ صلوات الله عليهم، وهذا باطلٌ، لأنَّ الولي إنَّما يستحقُّ الولايةَ باتِّباعه النبيَّ واقتدائِـه به في طاعةِ الله تعالىٰ علىٰ شريعتِـه، فيستحيلُ أنْ يكونَ أفضلَ منه أو مثلَه، ولأنَّ النبيَّ صلىٰ الله عليه وسلم قد بَلَغَ درجةَ أَمِنَ من السُّقوط عنها بالرِّسالةِ والعِصْمَةِ إيّـاه.

وقد قال تعالىٰ: ﴿ ٱللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُۥ ﴾ [الأنعام: ١٢٤]، فيستحيلُ أنْ يوازِيَـه في الفَضْلِ مَنْ لا يبلغُ تلك الدَّرجة.

وأمّا قولهم: (ونؤمنُ بما جاءَ من كراماتِهم، وصَحَّ عن الثِّقات من رواياتِهم).

قال الغزنويُّ: هذا منهمْ إثباتٌ لكراماتِهم.

والمعتزلةُ أَنْكَـرَتْ كراماتِ الأولياءِ، وزعموا أنّها تشبه معجزاتِ الأنبياءِ صلواتُ الله عليهم، فيقعُ الالتباسُ بين النبيِّ والوليِّ، وهذا منهم خلافٌ لأدلَّة الكتابِ والأخبارِ، فإنَّ كراماتِ أصحابِ الكهف من نحو لبثهم ثلاثمئةِ سنةٍ وزيادةَ تِسْعٍ نياماً، لقوله تعالىٰ: ﴿ وَتَحۡسَبُهُمۡ أَيۡقَاظٗا وَهُمۡ رُقُودٞ ﴾ [الكهف: ١٨]، من غير أكلٍ وشربٍ، والبشرُ لا يبقىٰ حيّاً بلا طعامٍ ولا شرابٍ في العادة أياماً كثيرةً، فضلاً من أنْ يبقىٰ مُدَّةً مديدة، وكذلكَ لم تَبْـلَ ثيابُهم في تلك المدَّة المذكورة، ولم تَطُلْ أظفارهم، ولم يَبْـلَ شبابُـهم في ثلاثمئةِ سَنَةٍ، والهرمُ يستولي علىٰ الإنسانِ فيما دونَ تمام مئةِ سنةٍ، وهذه الكراماتُ كلُّها كانت لأصحاب الكهف في تلك المدَّة المذكورة في الكتابِ.

وأمّا الأخبارُ في كراماتِ الأولياءِ أكثرُ من أنْ تحصىٰ.

[أَشْراطُ السَّاعَـةِ]

ثُـمَّ ذكروا عقيدتَهم في أشراطِ السَّاعة، فقالوا:

ونؤمنُ بخروجِ الدَّجالِ، ونزولِ عيسىٰ بن مريمَ من السَّماءِ، ونؤمنُ بطلوعِ الشَّمسِ من مَغْرِبها، وخروجِ دابَّـة الأرضِ من موضعها.

قال القاضي أبو حفصٍ: وإنَّما قالوا بهذه الأمور وهي من الأخبار السماويَّـة، وقد

تواترَ نقلها نقلاً يوجبُ العلمَ بها لاتّصاله بنا عن صاحبِ الوَحْيِ، فيجبُ الاعتقادُ بوجودِها في المستقبلِ على ما تواترَ النَّـقلُ بها، لأنّها تواترت عمن شَهِدَتْ له المعجزاتُ بالرِّسالةِ والعِصْمةِ عن الباطلِ، فيتحقَّقُ وجودُها لأوقاتها.

ومن هذه الأشراطِ ما يكونُ عندها غَلْـقُ بابِ التَّوبةِ؛ فلا يقبلُ عند وقوعها من فاسقٍ توبةٌ، ولا مِنْ كافرٍ إسلامٌ، وهي طلوعُ الشَّمْسِ من مَغْرِبها، وخروجُ دابَّـةٍ تُـكلِّمُ النَّاسَ.

ثُـمَّ ذكر أقوالهم في الأشياءِ المنافيةِ للشَّريعةِ.

وقالوا: (ولا نصدِّقُ كاهناً ولا عرَّافاً).

قال القاضي أبو حفصٍ: وإنَّما قالوا بتكذيبِ الكاهنِ والعرّاف، والكاهنُ والعرافُ اسمٌ عامٌّ لكلِّ مَنْ يتخوَّضُ عِلْمَ غَيْبٍ، فيندرجُ تحته المنجِّمُ؛ لأنَّ الاطّلاع على الغيب غيرُ ممكنٍ إلا لمن ارتضاهُ الله تعالى من أنبيائِه ورُسلِه، على ما قال الله تعالى: ﴿ عَـٰلِمُ ٱلْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِۦٓ أَحَدًا ﴿٢٦﴾ إِلَّا مَنِ ٱرْتَضَىٰ مِن رَّسُولٍ فَإِنَّهُۥ يَسْلُكُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِۦ رَصَدًا ﴾ [الجن: ٢٦-٢٧].

وقد صَحَّ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قالَ: من أَتىٰ كاهناً أو عرّافاً فصدَّقه، فقد كَفَـرَ بما أُنْـزِلَ على محمَّد صلى الله عليه وسلم[1].

---

(١) رواه أحمد في المسند، وغيره. وفي بعض الألفاظ: فقد بَرِئَ مما أَنزلَ الله على محمَّدٍ.

وأمّا قولهم: (ولا مَنْ يدَّعي شيئاً بخلافِ الكتابِ والسُّنَّـةِ وإجماعِ الأُمَّـة).

معناهُ: ولا نصدِّقُ مَنْ يدَّعي شيئاً بخلافِ هذه الحجج، لأنا دُعينا إلى العملِ بهذه الحجج، لأنَّ حُجَّةَ الله تعالى غالبةٌ ملزمةٌ، فثبت أنَّ من يخالفها مدحوضٌ مغلوبٌ، فكُلُّ من ادّعى شيئاً بخلاف هذه الحجج فيما يرجع إلى عَقْدٍ وديانةٍ كان هوىً باطلاً، وكذا كُلُّ من ادّعى شيئاً فيما يرجع إلى سعودٍ ونحوسٍ كانَ رَجْماً بالغيب، على ما مرَّ بيانُ بطلانه في الكاهن والعرّاف.

ثُـمَّ ذكروا عقيدَتهم في تحقيقِ الجماعةِ، وإبطال الفرقةِ.

وأمّا قولهم: (والفرقةَ زيغاً وعذاباً).

معناهُ: ونرى الفرقةَ زيغاً وعذاباً، وإنَّما قالوا ذلك لقوله تعالى: ﴿ وَلَا تَكُونُواْ كَٱلَّذِينَ تَفَرَّقُواْ وَٱخۡتَلَفُواْ مِنۢ بَعۡدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلۡبَيِّنَٰتُۚ وَأُوْلَٰٓئِكَ لَهُمۡ عَذَابٌ عَظِيمٞ ﴾ [آل عمران: ١٠٥]، ولما تواتر النَّـقلُ الموجبُ للعلمِ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم: من فارقَ الجماعةَ قَيْدَ شبرٍ فقد خَلَـعَ رِبْقَةَ الإسلامِ من عُنُـقِـهِ[1].

وذكرَ القاضي أبو العلا في كتاب الاعتقاد فقال: رُوِيَ عن حمّاد بنِ أبي حنيفةَ رضي

---

(١) أخرج البخاريُّ ومسلمٌ في صحيحيهما من حديث ابنِ عباسٍ رضي الله عنه أنَّ رسول الله صلى الله عليه وسلّم قالَ: «مَنْ رأى من أميره شيئاً يكرهُه فليصبرْ عليه، فإنه من فارقَ الجماعةَ شبراً فماتَ إلا ماتَ ميتةً جاهليَّـةً». واللَّفظُ للبخاريِّ. ورواه بلفظ الشارح أبو داودَ والترمذيُّ.

الله عنه أنه قال: ما الأمرُ إلا ما جاءَ به القرآنُ، ودعا إليه النبيُّ صلىٰ الله عليه وسلم، وكان عليه أصحابُـه، حتّىٰ تفرَّقَ النّاس، فأمّا ما سوىٰ ذلك فمبتدَعٌ محدَثٌ.

ثمَّ ذكرنا تفسيرَ الدِّين والإسلامِ الذي دانوا الله عزَّ وجلَّ به، فقالوا:

(ودينُ الله في السماءِ والأرض واحدٌ، وهو الإسلامُ، قال الله تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ﴾ [آل عمران: ١٩]، وقال: ﴿وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣]، فلأنَّ الإسلامَ هو دينُ الله عزَّ وجلَّ الذي تعبَّدَ به عبادَه من الأوَّلينَ والآخرينَ، وارتضاهُ ديناً لأهل السّماواتِ والأَرَضينَ، وبعثَ للدَّعوةِ إليه الأنبياءَ والمرسلينَ، وهو في الحقيقة إسلامُ العبدِ نفسَه مع كليَّـةِ الأشياءِ لله ربِّ العالمينَ، سالمةً له تعالىٰ، بلا إشراكٍ بغيره في شيءٍ منها؛ لا في ملكٍ، ولا في إنشاءٍ، ولا حكمٍ، ولا تقديرٍ.

وأمّا قولهم: (وهو بين الغُلُوِّ والتَّقصيرِ)، أيْ: إنَّ الإسلامَ الذي هو دين الله عزَّ وجلَّ بينَ الغلوِّ والتَّقصير، وإنَّما قال ذلك لأنَّ الميلَ إلى أَحَدِ الطَّرفينِ خروجٌ عن الاستقامةِ، والغلوُّ هو المجاوزةُ عن الحدِّ المجعولِ له، والتقصيرُ نزولٌ[1] عن الحدِّ المجعولِ له، وكلُّ واحدٍ منهما مذمومٌ وباطلٌ لخروجه عن العَدْلِ والحقِّ، فالدِّينُ الحقُّ هو وَصْفُ الله تعالىٰ بما وَصَفَ به نفسَهُ بقوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورىٰ: ١١]، وما تعبَّـد به عبادَه بقوله: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ۝٢

(١) في الأصل: يزولُ.

لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ﴿٣﴾ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ﴿٤﴾ ﴾ [الإخلاص: ١- ٤]، وهو الحقُّ الذي قامتْ بـهِ السَّماواتُ والأرضُ، وهو العَدْلُ الذي جاءتْ به الكتبُ السَّماويةُ والرُّسلُ الذين هم قادةُ الخليقةِ.

ثُـمَّ غَلَت اليهودُ بقولهم: إنَّ الباريَ تعالىٰ جِسْمٌ مُركَّبٌ علىٰ مثال صورةِ البشرِ، وتبعتهم علىٰ ذلـك المشبِّهةُ من هذه الأُمَّـة. والقدريَّـةُ قَصَّرَتْ بنَفْيِ قُدْرَةِ تخليقِ الأفعال عن الله تعالىٰ.

وأمّا قولهم: (وبين التَّشبيهِ والتَّعطيلِ)، أيْ: الإسلامُ الذي هو دينُ الله تعالىٰ، هو إثباتُ الأسماءِ والصِّفاتِ علىٰ ما جاءتْ به الكُتُبُ والرُّسلُ، من غير تشبيهٍ، ولا تعطيلٍ، كما فعلت المعتزلةُ، حيث نفوا عنه العلمَ والقدرةَ والسَّمْعَ والبَصَرَ والإرادةَ والتخليقَ والتكوينَ، ونحوها.

وأمّا قولهم: (وبين الجبـرِ والقَـدَرِ)، أيْ: الإسلامُ الذي هو دينُ الله تعالىٰ، هو التَّسليم لأمرِ الله تعالىٰ، ولما جاءَ منه من غير جَبْـرٍ بإسقاط فعل الاكتساب عن العباد من غير إثباتِ قدرةِ تخليقِ الأفعالِ.

وأمّا قولهم: (وبينَ الأَمْنِ واليَـأْسِ)، أيْ: إنَّ الإسلامَ الذي هو دينُ الله تعالىٰ هو أنْ يكونَ العبدُ بين الخوفِ والرَّجاءِ، وهو حقيقةُ العبوديَّـةِ، إذْ في الأَمْنِ، عمّا أَوْعَدَ ظَنُّ العجز عن العقاب، وفي الإياسِ عن رحمته ظَنُّ العَجْزِ عن العَفْوِ، وهما ينقلانِ عن الملَّـةِ والإسلامِ، وهو إسلامُ العبد نفسَه مع جميعِ الأشياءِ لله تعالىٰ، والتَّسليمِ لحكمه، والانقيادِ

لأوامره، والاجتنابِ لنواهيه.

وأمّا قولهم: (فهذا دينُنا واعتقادُنا؛ ظاهراً وباطناً).

قال القاضي أبو حَفْصٍ الغزنويُّ: بيَّنوا بهذا القول وجوبَ الاعتقادِ بجميع ما ذكروا من أُصولِ الدِّين والتَّوحيد، وبما ذكروا من فُصولِ العقائدِ في الظّاهرِ والباطنِ، إذ المخالفةُ بين الظّاهر والباطن من أوصاف المنافقينَ، وهُمْ في الدَّرْك الأسفلِ، واتِّحادُ[١] الظّاهرِ والباطنِ في اعتقاد الحقِّ دينُ الأنبياءِ والمؤمنينَ، فوَجَبَ الاعتقادُ بهذه الأشياءِ التي قامتْ بثبوتها وحقيَّتها الحججُ القاطعةُ؛ ظاهراً وباطناً.

وأمّا قولهم: (ونحنُ براءٌ إلى الله من كُلِّ مَنْ خالفنا في الذي ذكرناهُ وبيَّناهُ).

قال القاضي أبو حَفْصٍ: وإنَّما قالوا هذا؛ لأنَّ ما ذكروا من أُصولِ التَّوحيدِ وسائرِ فصولِ العقائدِ قامت على حقيَّتها حُجَجُ الكتابِ، والسُّنَّةِ الواضحة، وإجماعُ الأُمَّةِ الهاديةِ، وبراهينُ العقولِ المستقيمةِ.

وهو دينُ الله عزَّ وجلَّ الذي دانَ به الأنبياءُ والمرسلونَ وعبادُه المؤمنونَ.

وأمّا قولهم: (ونسألُ الله تعالى أنْ يثبِّتنا على الإيمانِ، ويختمَ لنا به).

قال القاضي أبو حفصٍ: وإنَّما سألوا الثَّباتَ على دين الإسلام، لأنَّ ذلك من أَهَمِّ أمور الدِّين، وهو دَأْبُ الأنبياءِ والأخيارِ.

---

(١) في الأصل: وإيجاد.

قال الله تعالىٰ خبراً عن يوسُفَ صلواتُ الله عليه: ﴿تَوَفَّنِي مُسْلِمًا وَأَلْحِقْنِي بِٱلصَّٰلِحِينَ﴾ [يوسف: ١٠١]، وتـمَّموا سؤالَهم بطلبِ العِصْمَةِ ممّا ينافي عقائدَ أهل الحقِّ، فقالوا:

(وأنْ يعصمنا من الأهواءِ المختلفة)، وإنَّما سألوا العِصْمَةَ عن هذه الأشياء التي ذكروها، لأنَّ أصْحابَها اتَّبعوا أهواءَهم، وخالفوا نصوصَ الكتابِ والسُّنَّـةِ وإجماعَ السَّلف الصّالح، وتعلَّقوا بشبهاتٍ بهوىٰ أنفسهم، والواجبُ علىٰ كُـلِّ مكلَّف اتِّباعُ الحججِ، والسَّلفُ الصالحُ اعتمدوا الحججَ، فتأيَّدت عقولُهم بالحجج، فاهتدوا، وأهلُ الأهواءِ عارضوا الحججَ بأهوائِهم، فزاغوا، لأنَّ الهوىٰ عدوُّ الحقِّ، ومتَّبِـعُ عدوِّ الحقِّ لا يكونُ وليّاً له، فوَجَبَ التبرِّي مما[1] يوجبُ عداوةَ الحقِّ.

وكذا؛ سألوا العصمةَ عن الآراءِ المتفرِّقةِ، لأنَّ المذكورينَ وأشباهَهم تفرَّقوا بآرائهم عن الصِّراط المستقيم.

وأمّا قولهم: (مثل المشبِّهةِ والجهميَّـةِ والجبريَّـةِ والقدريَّـةِ، وغيـرِهم من الذين خالفوا الجماعةَ، وحالفوا الضّلالةَ).

هذا منهمْ تفسيرٌ لما ذَكَروا مِنْ أَهْلِ الأهواءِ المختلفةِ، والآراءِ المتفرِّقةِ، والمذاهبِ الرَّديَّـةِ، فبدؤوا بالمشبِّهةِ لما سَبَـقَ بيانُـه من اشْتمالِ مذاهِبِهم علىٰ تجسيمِ الصَّانعِ القديمِ،

---

(١) في الأصل: بما.

وتشبيهِهم إيّـاهُ بالبشر، على إبطالِ التَّوحيدِ، وتَرْكِهم للنُّصوصِ الـمُحْكَمَةِ، واتِّباعِهم لظواهرِ المتشابهاتِ، بحملِهم إيّـاها على التَّجسيمِ والحدودِ والتَّـناهي.

ثُـمَّ تتلوهُم(١) الجهميَّـةُ؛ لخبث عقائِدِهم المشتملةِ على تعطيلِ الصّانعِ عزَّ اسْمُه، ونفيِهم بقاءَ الجنَّـةِ والنّـار.

ثُـمَّ تتلوهُم القدريَّـةُ والمعتزلةُ؛ لنفيهم عن الله تعالى صفاتِ الذّاتِ والفعلِ جميعاً، ولإثباتهم لأنفسهم ولكلِّ فاعلٍ مختارٍ(٢) قدرةَ تخليقِ الأفعال.

ثُـمَّ ألحقوا بهم سائرَ أَهْلِ الأهواءِ بقولهم: **(وغيرِهم من الذين خالفوا الجماعةَ، وحالفوا الضلالةَ)**، بطل مَنْ فارقَ الجماعةَ في العقائدِ، ولازمَ البدعةَ، والتحقَ بمَنْ سبقَ ذكرُهم في استحقاقِ الوعيدِ الوارد في الخبرِ المتواتر الذي هو دليلٌ من دلائل النُّبوَّةِ، حيثُ أخبرَ أنَّ أُمَّـته ستفترقُ إلى ثلاثٍ وسبعينَ فرقةً؛ واحدةٌ في الجنَّـةِ، وهي التي تكونُ على ما كان هو عليه وأصحابُـه، ثُـمَّ تحقَّـقَ وجودُ التَّفرُّقِ بعده صلى الله عليه وسلم، على ما أخبرَ، نعوذ بالله من الخلاف والفرقة.

ثُـمَّ قالوا: **(ونحن برآءُ منهم، وهم عندنا ضُلّالٌ أردياءُ)**.

قال القاضي أبو حفصٍ وغيره: إنَّما تبرؤوا منهم وسَمَّوْهُم ضُلّالاً وأردياءَ لخلافهم

---

(١) في الأصل: نتوهَّم.

(٢) في الأصل: تمادت ودرج.

حُجَجَ الكتابِ.

وأمّا قولهم: (والسُّنَّة المتواترة، وإجماع الأمَّة الهادية)، ولدخولهم تحتَ الوعيدِ الواردِ، وتحقُّقِ نعتِ الفرق المذكورة في الخبر المتواتر فيهم، بخلافهم للجماعة في العقائد التي دانوا بها، وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: لا تجتمعُ أُمَّتي على ضلالٍ[1]، وقال: يدُ الله على الجماعةِ، فمن شَذَّ شَذَّ في النّار[2].

نعوذُ بالله من الخذلان والفرقة، ونسألُ الله تعالى أنْ يتوفانا على لزوم السُّنَّةِ والجماعة بمنِّه وكَرَمِهِ.

تَمَّ شرحُ العقائدِ بحمدِ الله وعونِه

وصلى الله على سيدنا محمَّدٍ وعلى آلِهِ وصَحْبِه وسَلَّمَ تسليماً كثيراً [3]

---

(١) قال الإمامُ البيضاويُّ في المنهاج الأصوليِّ: الإجماعُ حُجَّةٌ خلافاً للنَّظامِ والشيعةِ والخوارجِ، لنا وجوه... الثالث: قال النبيُّ صلى الله عليه وسلم: «لا تجتمع أمّتي على خطأ» ونظائره، فإنها وإنْ لم تتواتر آحادها، لكن القدر المشترك بينها متواترٌ. اهـ

(٢) رواه الترمذيُّ، والحاكمُ في المستدرك، وغيرُهما. وقال الترمذيُّ: وتفسيرُ الجماعة عند أهلِ العلم، هم: أهلُ الفقه والعلم والحديث.

(٣) تمَّ متنُ الكتاب. يقول محقِّقه عفا الله عنه: أتممت تحقيق الكتاب يوم الأربعاء ٢٣ جمادى الأولى ١٤٣٢ من الهجرة على صاحبها أفضل الصلاة والتسليم، كما هو قدره العظيم، وأشهد أنْ لا إله إلا الله وأشهد أنَّ محمداً رسول الله، اللهم اختمْ لنا بالحسنى.

رِسالــةٌ في

بطلانِ قيامِ الحوادثِ بذات الله

تعالى جـدُّه وتباركَ اسمُـه

بياناً لانقطاع ابن تيميَّـةَ ومتابعيه عن العقيدة الطَّحاويَّـة

وأنموذجاً على الاختلافِ الاعتقاديِّ في المطالبِ العاليـةِ

كتبها

جادالله بسّام

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيِّد المرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد؛

غنيٌّ عن البيان أنَّ العقائدَ هي أعظم كوامنِ أمَّـة محمَّد صلى الله عليه وسلم، بما استودع فيها من حقائق نافذة، وبما ينبغي أنْ يتأسَّس عليها من الأعمال.

وغنيٌّ عن البيانِ أيضاً أنَّ أمَّـةً من الأُمم لا تفخر بشيءٍ يخصُّها قَدْرَ فَخْرِها بفكرها واعتقادها، وقد بلغت العقائدُ مبلغاً عظيماً في نفوس البشر أنْ تنافسَ في تفهُّمها والتَّحقُّق بها أفرادهم ونجباؤهم من العلماء والمتفكِّرين.

ولا زال القرآنُ الكريم فينا يذكِّرنا ويعظنا، ولا زالتْ سنَّـة سيِّدنا محمَّد صلى الله عليه وسلَّم ترشدنا وتترفَّـق بنا في سلوك الطرق القويمة لتحصيل المعارف.

ونحن إذْ نضع نصب العين هذه الأهمية، ومقرَّراتِ القرآنِ الكريم والسنةِ النبويَّـة الشَّريفة التي أجمع على أحقيَّتها علماءُ الإسلام، مستدبرين ما كَثُـر به التَّهوين من قيمة تلك الاعتقادات، نكتبُ هذه الرِّسالة الموجزة جدّاً في مسألةٍ متعلِّقةٍ تعلُّقاً وثيقاً ومباشراً بأنَّ الله تعالى؛ هل هو منزَّهٌ كما قالت به السُّنَّـةُ والجماعةُ، أو جسمٌ كما قالتْ به المجسِّمة؟ وأنَّ العالم هل هو حادث؟ وأنَّ الله هل هو صانع؟ وهل هناك حوادثُ لا أوَّل لها؟

وهذه المسألةُ هي: (قيامُ الحوادثِ بذات الله تعالىٰ).

وظاهرٌ من عنوان الرِّسالة أنَّ المراد منها أمورٌ، لا أجمجمُ فيها، بل أبيِّـن الكلام تبييناً، مع تقدير عَقْل قارئ الكتاب، وذاته العلميَّـة، ورأيه الشخصيّ، وهذه الأمور ثلاثة، هي:

١- بيانُ أنَّ الطحاويَّـة تقول: الحوادثُ لا تقوم بذات الله تعالىٰ.

٢- بيانُ أنَّ ابن تيميَّـة يقول: الحوادثُ تقوم بذات الله تعالىٰ.

٣- التوصُّل إلىٰ أنَّ ابن تيميَّـة ومتابعيه لا يصحُّ لهم الانتسابُ إلىٰ الطحاويَّـة.

ولكنْ علىٰ سبيلِ إيضاحِ الحقِّ في نفسه، وحرصاً علىٰ عدم التباسِ الحقِّ بالباطل، أَعِدُ قبل الكلام في هذه الأمور الثلاثة أنْ أذكر مذهب أهل الحقِّ، وأبيِّـنَ أصْلَه من غير استدلالٍ، لأنَّ الغرضَ من الرِّسالة والفكرةَ منها لا تنبني علىٰ ذلك أبداً، لا من قريبٍ ولا من بعيدٍ.

ولا يفوتني أنْ أنبِّـه إلىٰ أنَّ هذه المسألة هي أنموذجٌ علىٰ الاختلافات الكثيرة بين ابن تيميَّـة والطحاويَّـة.

فأقول مستعيناً بالله تعالىٰ وحده، ومصلياً ومسلِّماً علىٰ من لا نبيَّ بعده:

ذِكْـرُ المذهبِ الحقِّ من أنَّ: الحوادثُ لا تقوم بذات الله تعالى وأصل ذلك

الموجود قِسمانِ:

القِسْمُ الأوَّل: قديمٌ، أيِّ إنـه موجود بلا ابتداءٍ، وهو الله تعالى.

القسم الثاني: حادثٌ، أيِّ إنه موجودٌ بعد أنْ كانَ معدوماً، وهو ما سوىٰ الله تعالى.

وليلاحظ هنا أمران:

- الأمرُ الأوَّل: القسمةُ الثنائيَّـة الحاصرةُ حَصْراً قطعيَّـاً، الفارقةُ بين مفهومين أولاً، ثُـمَّ الفارقةُ بين موجودين ثانياً.

أعني بالمفهومين: القدم والحدوث؛ فهما مفهومان متقابلان تماماً لا ثالثَ لهما.

وأعني بالموجودين: الله تعالى، وما سوىٰ الله تعالى، فهما أيضاً متقابلان تماماً، أيِّ: لا يمكن أنْ يكون موجودٌ من الموجودات إلا وهو: الله تعالى، أو: ما سوىٰ الله تعالى.

- الأمرُ الثاني: الحوادث التي نبحث عن أمر قيامها بذات الله عزَّ وجلَّ، تقع في القسم الثاني من أقسام الموجوداتِ، أيِّ: الحادث.

وأمّا أَصْلُ هذا المذهبِ الحقِّ، فهو أنَّ الموجود الذي يقوم به الحادث فهو حادث. وبعبارة أخرىٰ: الحادث إذا اتَّصف به موجودٌ كان ذلك الموجود حادثاً، **لأنَّ (ما قام به الحادث فهو حادث)**، فالصِّفة تعطي موصوفها حكمها؛ قدماً وحدوثاً؛ الصِّفة القديمة تقوم بالموجود القديم فقط، والصفة الحادثة تقوم بالموجود الحادث فقط، ولاحظ هنا

كيف أنَّ المذهب الحقَّ ينبني على تلك الثنائيات الرائعة التي ذكرناها أوّلاً، وعلى تلك الفرقانات الممتازة.

هذا ما وعدتُ به من ذكر المذهب الحقِّ وأصله.

وأمّا الاستدلالُ عليه؛ فأنا أعهد به إلى القارئ الكريم، فذلك أبعدُ عن شائبة الاتّهامِ والظِّنَّة، كما أنَّ الرِّسالة ومقصودَها الأصليَّ لا ينبني على تحقُّق الحقِّ في نفسه، على أنَّ الشَّرط الواجب: أن لا يستدلَّ القارئ الكريم بكلام ابن تيميَّة، فإنه ليس نبيَّاً معصوماً، وليس كلامه مُلزِماً للمكلَّفين.

بيانُ أنَّ الطحاويَّـة تقول: الحوادثُ لا تقوم بذات الله تعالى

وطريقةُ البيان أنْ نسوق ألفاظَ الطحاويَّـة التي تدلُّ على أنَّ الحوادث لا تقوم بذات الله تعالى، مع التعليق اللازم، ونحن نقول: الطحاويَّـة، ولا نقول: الطحاويّ، لأنها عقيدةٌ أُجْمِع عليها، فخرجت عن أنْ تكون مجرَّد قولٍ قال به الطحاويّ، وهذه هي الألفاظ الطحاويَّـة آتي بها في نقاط، وقد يدلُّ بعضها على المقصود أكثر من بعض، لكنَّ جميع ما أسوقه يدلُّ، وما كان صريحاً أنصُّ على صراحته، والله أعلم:

- **قال فقهاء الملّة: (إنَّ الله واحد لا شريكَ له).**

قلتُ: لو قام به الموجود الحادث شاركته الخلائق كلها، ووجه المشاركة أنها موجوداتٌ تقوم بها الحوادث. إذن؛ الطحاويَّـة تقول: الحوادثُ لا تقوم بذات الله تعالى، وانظمّ على قول الطحاويَّـة هذا كلَّ ما يأتي، فإنها تقوله بحسب المقدِّمات المذكورة.

- **قالوا: (ولا شيءَ مثله).**

قلتُ: لو قامَ به الموجودُ الحادث ماثلته الأشياءُ كلُّها، ووجه المماثلة أنّها موجودات تقوم بها الحوادِث.

- **قالوا: (ولا شيءَ يعجزه).**

قلتُ: لو قام به الموجود الحادث أعجزته الأشياءُ كلها، ووجه إعجازها إياه أنها

تساويه في حدثية ما قام بها، وتخرج حينئذٍ عن قدرته، إذ معلوم أنَّ المساويَ للشيء لا يجوز أنّ يتعالى عليه في ذلك الشيء.

- **قالوا: (قديمٌ بلا ابتداءٍ).** صريحةٌ.

قلتُ: لو قام به الموجود الحادث كانَ حادثاً بابتداء.

- **قالوا: (دائمٌ بلا انتهاءٍ).** صريحةٌ.

قلتُ: لو قام به الموجود الحادث كان غير دائم، لأنَّ الحوادث تتغير، وتغيرها يعني انتهاءها إلى الحال الذي انتهت إليه.

- **قالوا: (ولا يشبهه الأنام).**

قلتُ: لو قام به الموجود الحادث أشبه الأنام، لأنهم تقوم بهم الموجودات الحادثة.

- **قالوا: (ما زال بصفاته قديماً قبل خلقه. لم يزددْ بكونهم شيئاً لم يكنْ قبلهم من صفته. وكما كان بصفاته أزليّـاً، كذلك لا يزال عليها أبديّـاً).** صريحةٌ جدّاً.

قلتُ: إنّما قالت الطحاويَّـة ذلك، لأنَّ الخلق تقوم بهم الموجودات الحادثة دون الخالق المتعالي عن معاني خلقه، وبيَّـن فقهاءُ الملَّـة أحسنَ بيانٍ أنَّ الله تعالى بصفاته قديمٌ، وأنه أزليٌّ أبديٌّ. ولاحظْ أنَّ فقهاءَ الملَّة لما قالوا بقدم الصفات، قالوا إنَّ الحوادث لا تقوم بذات الله تعالى، لأنَّ الحوادث إذا قامت بذات الله تعالى فهي صفاته الحادثة، وقد نفوها، وصار هذا الكلام في غاية الوضوح، من

غير أيِّ احتمال.

- **قالوا: (ليس بعد خَلْقِ الخلقِ استفاد اسمَ الخالق. ولا بإحداث البرية استفادَ اسم الباري).**

والمعنى أنَّ الله تعالى موصوف بالخلق في القِدَمِ، لكنَّ المخلوقات كلها حادثـةٌ بإحداثه إيّاها. وإنّما قالوا هذه العبارات لمزيد التحرُّز عن أنْ يَفْهَمَ مثل ابن تيمية أنَّ وصف الله بالخالق مفتقر إلى وجود مخلوق في الأزل، ولإبعاد أيِّ وَهْمٍ قد يتطرَّق إلى جناب العزَّة، من أنَّ الله تعالى محتاج إلى (**أنْ يفعل فعلاً في ذاته**)، على حدِّ قول ابن تيمية. وفي الجملة هذا الموضع عطف على الذي قبله من ذكر قدم الصفات وبيانه، وفيه تخلُّصٌ محكمٌ من مقدِّمة إلى مقدِّمة.

- **قالوا: (له معنى الربوبية ولا مربوب، ومعنى الخالق ولا مخلوق. وكما أنه محيي الموتى بعد ما أحيا؛ استحقَّ هذا الاسم قبل إحيائهم. كذلك استحقَّ اسمَ الخالق قبل إنشائِـهم).**

وهذا أيضاً معطوفٌ على ما قبله متعلِّق بنفس الغرض.

وبهذه النقول الغرّاء المتيقِّظة التي هي أوَّلُ ما تطالعه في الطحاويَّـة، يتمُّ بيانُ ما أردنا من أنَّ الطحاويَّـة تقول: الحوادثُ لا تقوم بذات الله تعالى.

وفيها غير ذلك مما يدلُّ على المطلوب.

بيانُ أنَّ ابن تيميَّـة يقول: الحوادثُ تقوم بذاتِ الله تعالى

قال ابنُ تيميَّـة بنصِّه في التَّلبيسِ (في: ج١/ ص: ٤٤٧ - ٤٤٨، طبعة المملكة العربيَّـة السعوديَّـة، وفي: ج١/ ص: ١٦٤-١٦٥، طبعة الدار العثمانيّـة في الأردن):

فصل

النُّصوص قد أخبرت، والعقول قد دلت، على ثبوت صفات لله، متنوّعات له، من العلم، والقدرة، والحب، والبغض، والسمع، والبصر.

فإذا كان مع ذلك، قد لزمَ القول بأفعالٍ تقوم بذاته[1] -كما تقوله طوائف من أهل الفلسفة والكلام، مع جماهير أهل الحديث والفقه والتصوّف وسلف الأمة، وأنَّ الأفعال متعلقة بمشيئته وقدرته، وقد عُلم ما دلَّت عليه النصوص، مع أنَّ في العقول تنبيهاً عليه، من قوله: (وما قدروا الله حق قدره والأرض جميعاً قبضته يوم القيامة والسموات مطويات بيمينه)، فإنه إذا كان جملة السَّموات مقبوضة بيمينه، وقد قال ابن عباس ما السَّموات السَّبع والأرضون السبع وما فيهما وما بينهما في يد الرحمن إلا كخردلة في يد أحدكم، وقد علم بالعقل أنه يجب أنْ يكونَ أعظم بكل وجه من مخلوقاته ومبتدعاته، إذ كل ما فيها من وجود وكمال فهو من أثر قدرته ومشيئته فهو أعظم وأكبر، وإذا كان

---

(١) ابحث عن جواب الشَّرط. قوله: (بذاته)، الباء للظرفية، أيّ: في ذاته. وهذا الموضع يفسِّر جواب الشرط الآتي بعد قليل.

كذلك- كانت[١] أفعاله التي يفعلها بذاته تناسب ذاته، وكانت أعظم وأجلَّ من أنْ يدرك عقول البشر قدرها. انتهى بنصه.

هذا نصٌّ واضحٌ في أنَّ ابن تيميَّـة قائلٌ بقيام الحوادث بالله تعالى.

وأمّا زعمه أنها كمال، فإنا نزعم أنها تعطيلٌ للصَّانع جملةً، وخرقٌ لحجاب الهيبة مع الله تعالى، ومع العلماء من عباد الله تعالى الذين يخشون الله من فوقهم، وهذا الذي زعمه تَقْشَعِرُّ له الأبدانُ.

وقد اطّلعتَ قبلُ أيها القارئ الكريم على أنَّ الأصل في المذهب الحقِّ في مسألة (قيام الحوادث بذات الله تعالى)، هو أنَّ: **ما قام به الحادث فهو حادث.**

فإذا كان ابن تيميَّـةَ حقّـاً يقول: إنَّ الحوادث تقوم بذات الله تعالى، ولم يكن غافلاً عما يقول، وكان يقصده ويعنيه تماماً، فلا بدَّ أن يكون له موقفٌ من الأصل الذي ذكرناه عن أهل الحقِّ، وهو أنَّ: **ما قام به الحادث فهو حادث.**

لم يكنْ مفاجئاً بالنسبة لي ألبتَّـة أنَّ ابن تيميَّـة لا يعجبه هذا الأصل، وأنه يردُّ عليه، لكنَّ المفاجئ هو أمران اثنان:

---

(١) هذا هو جواب الشرط. قلت: وأنَّ يفعل الله بذاته أفعاله لا يمكن أن يكون مناسباً لعقائد المسلمين، والكلام عن أنَّ تلك الأفعال تناسب ذاته متأخِّرٌ جداً عند من طلب التنزيه، ومتقدِّم جدّاً عند من انطلت عليه حيلة التشبيه.

الأمرُ الأوَّل: أنَّ يقول ابن تيمية في النصِّ الآنف: (**فإذا كان مع ذلك، قد لزمَ القول بأفعالٍ تقوم بذاته**، كما تقوله طوائف من أهل الفلسفة والكلام، مع جماهير أهل الحديث والفقه والتصوّف وسلف الأمَّـة... الخ)، مع أنَّ هذا كذب على الجماهير، وكلُّ طلاب العلم المطَّلعون على ما في الكتب الحاضرة بكثرةٍ الآن يعلمون أنَّ السَّلَفَ والصوفيَّـةَ والفقهاءَ والمتكلِّمينَ الذين هم أصحاب التخصُّص في هذه المطالب، لا يقولون بهذا الذي نسبه إليهم ابن تيميَّـة. ويعلم الله أني لا أحبُّ التخوُّض في هذا.

الأمر الثاني: الانتظام التامُّ في كلامِ ابن تيميَّـة، وقد تجلّى لي هذا الانتظام في سَوْقِ ابنِ تيميَّـة الردَّ على هذا الأصـل (**ما قام به الحادث فهو حادث**) مباشرة قبل تقرير أنَّ **الله يفعل بذاته أفعالاً**، كما هو نصُّه.

قال بنصه في التلبيس (في: ج١/ ص: ٤٤٦، طبعة المملكة العربيَّـة السعوديَّـة، وفي: ج١/ ص: ١٦٤، طبعة الدار العثمانيّـة في الأردن):

فهذا نظم حجَّـة القاضي أبي بكر، والقاضي أبي يعلى، وغيرهما، وهي حجة مبنيَّـة على وجوب الكون للجسم، ووجوب حدوثه، وامتناع حوادث لا أوَّل لها، وهذه حجة أكثرهم.

ومضمونها أنَّ الجسم القديم لا بدَّ له من مكان، فإنْ كان قديماً امتنعَ خروجه عنه، **وإنْ كان حادثاً لزم قيامُ الحادث به، وتعاقبُ الحوادث عليه**، وهي حجَّـة الرازي وغيره في حدوث العالم. انتهى بنصه

وهذا النصُّ من ابن تيميَّـة فوق أنه ردٌّ علىٰ الأصـل العظيم (**ما قامَ به الحادثُ فهو حادثٌ**) يبيِّـن ما نبَّـهنا إليه في أوَّل هذه الرِّسالة؛ أنَّ مسألةَ قيامِ الحوادث بذات الله تعالىٰ لها علاقةٌ وثيقةٌ ومباشرةٌ بمجموعةٍ من كبريات المسائلِ الاعتقاديَّـة الخطيرة جدّاً، مثل: أنَّ الله جسم عند القائلين بجواز قيام الحوادث به، وأنَّ حدوث العالم الذي هو دليل إثبات الصّانع لا يصحُّ ولا يتمُّ إلا بناءً علىٰ القول بأنَّ ما قام به الحادث فهو حادث، وأنَّ تمام الاستدلال علىٰ حدوث العالم أيضاً متوقِّـف علىٰ إبطال حوادثَ لا أوَّل لها.

متابعة ابن أبي العز لابن تيمية في إثبات حلول الحوادث بذات الله تعالى عن ذلك

ومن كان في شكٍّ في معنىٰ ما نقلناه من ألفاظ ابن تيميَّـة، فلينظر في كلامٍ لابن أبي العزِّ، الذي هو من متابعي ابن تيميَّـة، في الكتاب المسمّىٰ (شرح العقيدة الطحاويَّـة، تحقيق جماعة من العلماء وتخريج أحاديثها للألباني، وله طبعات كثيرة. وأيضاً تحقيق الشَّيخ أحمد شاكر: ص٨٠)، حيث قال ابن أبي العزِّ تعليقاً - ولا أقول شرحاً - علىٰ قول فقهاء الملَّة: (ما زال بصفاته قديماً قبل خلقه. لم يزددْ بكونهم شيئاً لم يكنْ قبلهم من صفته. وكما كان بصفاته أزليّـاً، كذلك لا يزال عليها أبديّـاً)، الذي نقلناه في هذه الرِّسالة وقرَّرنا معناه، قال في الصفحة المذكورة:

وحلول الحوادث بالربِّ تعالى، المنفيُّ في علم الكلام المذموم، لم يرد نفيه في كتاب ولا سنَّـة. انتهىٰ بنصِّه.

وإنْ أراد ابنُ أبي العزِّ بـ: الكتابِ، كتابَ الله، فقد قال تعالىٰ في محكم كلامه

الصِّدق: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورىٰ: ١١]، ومن لم يكفه كلام الله تعالىٰ، فإنَّ قول فقهاء الملَّة في الطحاويَّـة: (ما زال بصفاته قديماً قبل خلقه. لم يزددْ بكونهم شيئاً لم يكنْ قبلهم من صفته. وكما كان بصفاته أزليّـاً، كذلك لا يزال عليها أبديّـاً)، لا يكفيه.

والعجب كلُّ العجب كيف أنَّ الشيخ الفاضل أحمد شاكر لم يعلِّق علىٰ هذه الطامَّة، والمنهج العلميُّ يقضي بأنْ لا ينسب إلىٰ الشيخ الفاضل أحمد شاكر أنه يقول بقول ابن أبي العزِّ، خصوصاً أنه في آخر تقدمته للكتاب ذكر نصّاً عن السيِّد المرتضىٰ الزبيديِّ في شرح الإحياء يبيِّن فيه الزبيديُّ أنَّ ابنَ أبي العزِّ (جازفَ وتجاوزَ الحدودَ)، وشبَّـه المذهب الذي يعتبره الزبيديُّ الأشعريُّ مذهب أهل السنَّـة بمذهب النصارىٰ، ونبَّـه علىٰ ذلك، وكأني بالشيخ الفاضل أراد أنْ ينبِّـه هو أيضاً علىٰ ذلك، وإلا فالله تعالىٰ يرحمنا وإيّاهم بفضله من القول بحلول الحوادث بذات الله تعالىٰ، أو القول بجواز ذلك.

ولا يفوتني أنْ أنبِّه إلىٰ أنَّ ابن أبي العزِّ قد صدق في قوله: المنفيّ في علم الكلام، فإنَّ علم الكلام علىٰ طريقة أهل السنة حقاً ينفي أنْ تحلّ الحوادث بذات الله تعالىٰ، وينفي أنْ يجوز ذلك أصلاً، لأنَّ علم الكلام هو دفاعٌ عن حقائق الدّين. وأمّا وصفه علمَ الكلام بالمذموم، فهو رأيٌ مذمومٌ، وعلمٌ ينفي حلول الحوادث بالربِّ تعالىٰ لهو المحمود إن شاء الله تعالىٰ.

وابن أبي العزِّ في صدقه ذلك خالف ابن تيمية تماماً حين نسب (**أنَّ الله يفعل بذاته أفعالاً**، إلىٰ طوائف من أهلِ الفلسفةِ والكلامِ، ومع جماهيرِ أهل الحديث والفِقْه

والتصوُّف وسلف الأُمَّـة)، كما هو بنصِّه. وقد نبهنا علىٰ ما في هذه النسبة.

وفي ختام الكلام في هذه الرِّسالة الموجزة جدّاً، والواضحة تماماً، نقول:

لا يصحُّ أنْ ينتسب ابن تيمية ومتابعوه كابن أبي العزِّ ومتابعيه إلىٰ العقيدة الطحاويَّـة، للاختلاف الجذريِّ والجوهريِّ في كبريات المطالب الكلاميَّـةِ العاليَّـةِ بينهما.

ولا يقالُ: إنَّ الخلاف المذكور هو في مسألةٍ واحدةٍ فقطْ، لأنا قد ذكرنا هنا كما ذكر ابن تيميَّـة فيما نقلناه عنه أنَّ هذه المسألة الواحدة أصـلٌ لأكبر مسائلِ أصول الدّينِ، ولأنَّ هذا الخلاف أنموذجٌ علىٰ الخلافاتِ الكثيرةِ، وعالقٌ بها، وأصـلٌ لها.

والحمد لله ربِّ العالمين

والصلاة والسلام على سيد المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين

كتبها جاد الله بسام صالح الأشعريُّ معتقداً الشافعيُّ مذهباً



فهرس الموضوعات